الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قسنطينة 2
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم التسجيل: .....

الموضوع :

الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 م ـ 2011 م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية

إعداد:
ذهبي ريمة

إشراف:
أ.د. عبد النور موساوي

لجنة المناقشة:

أ.د. شرابي عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قسنطينة 2
أ.د. موساوي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة قسنطينة 2
أ.د. بوراس أحمد	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –
أ.د. دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة وهران
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –
أ.د. لعرابة مولود	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2012 - 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 2

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم التسجيل: .....

الموضوع :

الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 م ـ 2011 م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية

إعداد:
ذهبي ريمة

إشراف:
أ.د. عبد النور موساوي

لجنة المناقشة:

أ.د. شرابي عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قسنطينة 2
أ.د. موساوي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة قسنطينة 2
أ.د. بوراس أحمد	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –
أ.د. دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة وهران
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –
أ.د. لعرابة مولود	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2012 - 2013

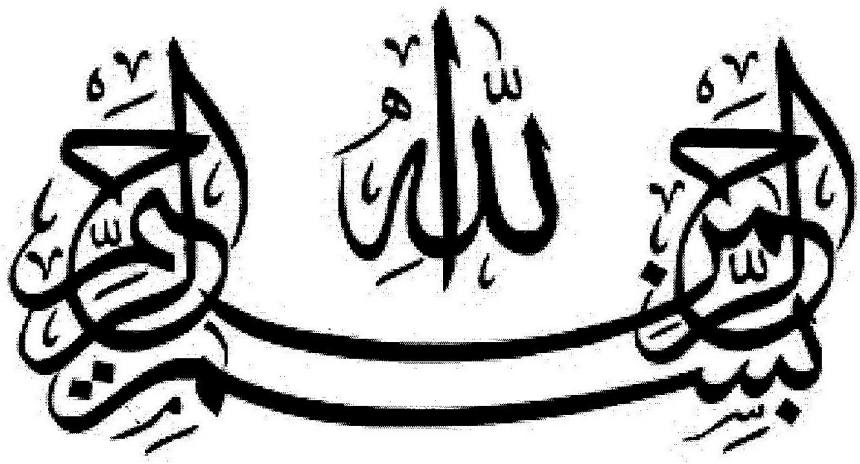
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد شكر الله شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في انجاز هذه الدراسة وما توفيقي إلا بالله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

أتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل علي، وكان عونا لي. أخص بالذكر أستاذي عبد النور موساوي الذي تفضل بالإشراف علي، ولا أنسى توجيه الشكر والتقدير لأستاذي بن نعمون حمادو الذي استأنست برأيه في موضوع الدراسة.

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

عائلتي

المقدمة العامة

المقدمة العامة

. المدخل

لقد شهدت الأسواق المالية و الصناعة المصرفية جملة من التطورات السريعة و التغيرات المتلاحقة خلال الربع الأخير من القرن الماضي، و ذلك ضمن إيديولوجية التحرير المالي التي انتهجتها الدول المتقدمة من بداية السبعينات ثم اتبعتها الدول النامية تحت ضغط كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في سنوات الثمانينات، بالاتجاه نحو تحرير النشاط المالي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية و المالية و تعدد مجالاتها. مما افرز عدة تغييرات في بنيان (هيكل) النظام المالي الدولي حيث أصبح أكثر تعقيدا و ارتباطا مما سبق.

أدت هذه التغيرات إلى تنامي دور المؤسسات المالية، وظهور كم هائل ومتنوع من الخدمات المالية التي تقدمها، والمجالات الاقتصادية التي تمولها. وما ساعدها في الوصول إلى ذلك هو الاستخدام المتزايد للتقنيات المالية الحديثة التي عرفتها الصناعة المالية. فقد ظهرت مؤسسات وأدوات مالية جديدة وذلك بظهور المشتقات المالية و صناديق الاستثمار وكذا صناديق التحوط التي تعتبر آخر تطور حاصل سواء في أسلوب وتقنيات التسيير أو حتى المنتجات المالية المستهدفة، دون أن ننسى التطورات التي مست النظام البنكي نتيجة لرفع الحواجز بين النشاطات المالية، ممثلة في ظهور حرف بنكية جديدة، فبالإضافة إلى بنك التجزئة هناك بنك التمويل و الاستثمار، إدارة الأصول و التمويلات المتخصصة. و قد كانت هذه التغيرات وليدة عدة عوامل نذكر منها:

- عامل الابتكارات المالية؛ التي جاءت كنتيجة للتطورات الكبيرة التي عرفتها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال(NTIC) التي قلصت تكاليف التعامل و إجراء الصفقات في الأسواق المالية، وزادت من سرعة انجاز العمل وسهلت الحركة العالمية لانتقال رؤوس الأموال؛
- وكذا موجة الخصخصة، الاندماج والاستيلاء التي عرفها النظام المالي بشكل عام والنظام البنكي بشكل خاص. وقد استعملت هذه الإستراتيجية لمواجهة تزايد متطلبات رأس المال التي وضعت من قبل لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، مواجهة المنافسة الشديدة، تحقيق تنويع اكبر لإدارة المخاطر، تحقيق اقتصاديات الحجم والاستفادة من دعم الدولة في ظروف الأزمات أو ما اصطلح على تسميتها بإستراتيجتي "كبير جدا على أن يفشل" و"مرتبط جدا على أن يفشل"؛

- ودون أن ننسى البعد العالمي التي اتخذته هذه التغييرات والذي كان نتيجة حتمية لعولمة الأسواق المالية. فلقد أدت العولمة إلى زيادة التشابك المتبادل بين مختلف دول العالم في مجال الأسواق المالية .

نتيجة لكل هذه العوامل فقد أصبح النظام المالي العالمي يمتاز بثلاث خصائص أساسية هي؛ التعقيد، التجانس والتمركز. والتي وإن اعتبرت في باقي العلوم نقاط ايجابية فان تجسدها في النظام المالي افرز أثار سلبية عميقة، صحيح أنها أعطت للنظام المالي عمق وساهمت في زيادة حجم التعامل في الأسواق المالية وتنوع الأصول المالية المتداولة وطبيعة المتدخلين فيها. غير أنها في المقابل سببت تجميع تراكمي للمخاطر المالية في صورة **خطر نظامي** غير قابل للتنويع ولا التحويل، فالمتتبع لأحداث أزمة الرهن العقاري والتي كان لها تأثير سلبي بالغ على الأسواق المالية الكبرى يجد انه في الجهة المقابلة لهذا التطور الذي تعرفه الساحة المالية هناك تغير واضح في مفهوم المخاطرة المالية، التي أخذت بعدا نظاميا.

إن هذا التغير لم يقابله تكييف لأساليب وسياسات السلطات الإشرافية، فقد اعتقدت -السلطات الإشرافية- بأن الوقاية القبلية ممثلة في الرقابة الاحترازية الجزئية بالإضافة إلى المعالجة البعدية من خلال نظام تأمين الودائع، دور المقرض الأخير وضخ الأموال العمومية كفيلة للحفاظ على استقرار النظام المالي. وبهذا أهملت أهم مسألتين في عملية المحافظة على هذا الاستقرار؛ أول مسألة هي تقييم استقرار النظام المالي من وجهة نظر كلية فالاستقرار الفردي لمكونات النظام المالي لا يعن بالضرورة استقرار هذا النظام في مجمعه، وثاني مسألة هي تفضيل معالجة نقص السيولة دون معالجة إعادة الثقة. فإن اعتبرت السياسات والأساليب التقليدية لمرحلة المعالجة البعدية منبعا للسيولة فإن الرقابة الشاملة هي منبع لإعادة الثقة، فما تقوم الحاجة إليه لحل عدم الاستقرار المالي ليس المال أو بتعبير أدق السيولة فحسب، ولكن القضاء على عدم الثقة المنتشر على نطاق واسع.

في الوقت الراهن، يحضا المنهج النظامي باهتمام من قبل مختلف الاقتصاديين والباحثين، وبشكل خاص من قبل الهيئات المالية الدولية خاصة بعد اقتناع الفكر الاقتصادي بضرورة تغيير قواعد العمل، فالتطور الحاصل في النشاط المالي لم يرافقه تكييف لمعايير تنظيم هذا الأخير، وخير دليل هو وجود ثغرات في التنظيم المالي على كل المستويات مما سبب ظهور التحكيم الاستشرافي؛ فعند رفع الحواجز على النشاطات المالية كان من الضروري توحيد العمل بين أجهزة رقابة كل من البنوك، شركات التامين وكذا عمليات أسواق المال. وحتى عندما تم التوجه إلى عولمة هذه الأنشطة كان من الواجب توحيد معايير التنظيم المالي الدولي.

ولذا فقد قام كل من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي ومجلس الاستقرار المالي بإصدار دليل بهذا الصدد (**Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Markets**

Institutions and Instruments) والذي تم التطرق فيه إلى تعريف الخطر النظامي على انه نتيجة تجسيد انقطاع في سيرورة عمل الخدمات المالية، نتيجة لتدهور حاصل في جزء أوكل النظام المالي والذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي.

لذا فقد أصبح من الضروري تعزيز الإطار التنظيمي الكلي، أو بما يعرف بالمقاربة الاحترازية الكلية وهو مصطلح حديث نسبيا. فقد استعمل من طرف بنك التسويات الدولي في أوائل سنوات الألفين ضمن إطار تحديد المقاييس الواجب اتخاذها من اجل التطبيق العملي لهذه المقاربة، والتي ارتئي تقسيم عملية تطبيقها على محورين هما:

- ✓ **المحور الأول: التطبيق الساكن**

وهو يهتم بقياس درجة توزيع المخاطر المجمعة في النظام المالي في لحظة معينة. غير أن الإشكال هنا يتمثل في تحديد الأدوات الاحترازية لمعالجة التعرض المشترك لمختلف المؤسسات المالية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد نسبة مساهمة كل مؤسسة على حدا في تشكيل الخطر. الذي سيتكبده بعد ذلك مجمل النظام المالي.

- ✓ **المحور الثاني: التطبيق المستمر**

يهتم بتتبع تطور الخطر المجمع عبر الزمن. وهنا تصبح المسالة عبارة عن محاولة للحد من مخاطر تقلبات الدورة الاقتصادية، والتي تعتبر ظاهرة متأصلة في النظام المالي المعاصر وهي من أصعب مصادر عدم الاستقرار المالي فيه.

2. إشكالية الدراسة

إن حالة عدم الاستقرار التي تعرفها الساحة المالية الدولية مؤخرا، وخاصة تفاقم هذه الحالة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية والتي تعتبر أخطر نتائج الخطر النظامي. تجرنا الى التساؤل عن مدى مناعة النظام المالي الجزائري، ومدى جهوزيته في حال وقوع مثل هذا الخطر.

على ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال رئيسي التالي:

- **ما مدى الاستقرار المالي النظامي الجزائري؟**

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1) ماهية الخطر النظامي؟
2) ما هي وسائل إدارة الخطر النظامي؟ وفيما تتمثل آليات المقاربة الاحترازية الكلية؟
3) ما هي أهم الإجراءات الدولية المتخذة من اجل إدارة امثل للخطر النظامي؟
4) ما هي أهم طرق قياس الخطر النظامي؟
5) هل زيادة السيولة التي يشهدها النظام المالي الجزائري تعزز من استقرار هذا الأخير؟

3. فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف المرجوة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

الفرضية 1

يحدث الخطر النظامي عند تسجيل تدهور في الاستقرار المالي بحيث يتسبب هذا التدهور بفقدان مناعة النظام المالي ككل.

الفرضية 2

تعتبر الرقابة الاحترازية الكلية بمحوريها الساكن والديناميكي، امثل وسيلة لإدارة الخطر النظامي. فقياس مستويات التجميع التراكمي للخطر النظامي في كل مرة يعطي الجهة المسؤولة الوقت الكاف لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الفرضية 3

يتأثر استقرار النظام المالي بمتغيرات الاقتصاد الكلي سواء الوطنية أو الدولية.

الفرضية 4

إن زيادة السيولة المستمدة من العائدات البترولية عززت استقرار النظام المالي الجزائري. كما أن هاته السيولة كانت درعا واقيا ضد الصدمات الخارجية.

4. دوافع اختيار الموضوع

يمكن تلخيص الدوافع التي أدّت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع، وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع؛
- تعتبر الإشكالية المراد دراستها كامتداد للدراسة السابقة في الماستر و التي تناولت أدوات الرقابة المصرفية الحديثة ممثلة في أنظمة الإنذار المبكر لتفادي تعثر البنوك وكذا اختبارات الإجهاد المالي؛
- زيادة على كون إدارة الخطر النظامي تتعلق بتامين استقرار أهم قطاع اقتصادي ألا وهو قطاع المال، فان غالب الأزمات المالية النظامية ترسى إلى أزمة اقتصادية، ولذا فان تامين إدارة فعالة لهذا الخطر يعد أولوية بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية؛
- تعتبر إدارة الخطر النظامي رهان على المستوى الدولي، وهذا نتيجة لسرعة انتقال هذا الخطر؛
- تعكس مقترحات مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية بشأن التسيير الاحترازي الكلي وإدارة الخطر النظامي تطوّرا جديدا في الساحة المالية ومظهرا من مظاهر الرجوع إلى تقنين النشاطات المالية على المستوى الكلي الدولي؛
- حتمية الاهتمام بالاستقرار المالي النظامي في الجزائر خاصة بعد اندماج النظام المالي الوطني في النظام المالي الدولي مما يجعلها أكثر عرضة لهذا الخطر من خلال قنوات نقل العدوى.

5. أهداف البحث

انطلاقا من دوافع الدراسة، فإنه يمكن حصر الأهداف التي يرمى إلى إدراكها في ما يلي:

- توضيح الإطار العام للخطر النظامي ومحاولة فهم آلية تشكله، خصوصيته وكذا تحليل أهم النشاطات المالية ذات البعد النظامي؛
- محاولة فهم نقائص الاستراتيجيات السابقة المهتمة بإدارة الخطر النظامي ممثلة في كل من سياسة تامين الودائع، سياسة المقرض الأخير وكذا مرحلة ضخ الأموال العمومية؛
- محاولة فهم وتحليل الاتجاهات التي ترتكز عليها المعايير الدولية للمقاربة الاحترازية الكلية؛
- إظهار التحديات والرهانات التي ستواجه السلطات الإشرافية خلال مراحل إدارة الخطر النظامي، سواء قياسه، نمذجته أوحتى تسييره؛
- بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي الجزائري.

6. الدراسات السابقة

رغم أننا لم نجد دراسات سابقة تناولت الموضوع من نفس الجانب، إلا أنه هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط ولعل أهم هاته النقاط هي استخدام طريقة المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي، وأهم هذه الدراسات:

1) دراسة Cheang و Choy (2010) الموسومة ب: **"Aggregate financial stability index for an early worning system"**

يمثل عملهم أول محاولة لبناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي للقطاع البنكي في منطقة MACAO للفترة الممتدة من 1996 الى 2010م.

من أهم النتائج التي توصل اليها الباحثين هي أن مخرجات المؤشر التجميعي في هذه الدراسة تعكس الاستقرار المالي. فهو يلتقط جيدا فترات الإجهاد المالية في تاريخ المنطقة. فقد أظهرت نتائج الورقة إلى أن القطاع المصرفي مستقر إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد تم تسجيل مواطن ضعف يمكن أن تتسبب للقطاع المالي بهزات نتيجة للعوامل خارجية وذلك لانفتاح الاقتصاد. وقد أوصى الباحثان بزيادة الجهود لرفع مرونة البنوك تجاه الصدمات الخارجية المحتملة.

2) دراسة Verlis C Morris (2010) تحت عنوان : **Measuring and forecasting financial stability : the composition of an aggregate financial stability index for Jamaica**

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لقياس الاستقرار المالي والتنبؤ بعدمه من خلال بناء مؤشر تجميعي لجامايكا. من خلال استخدام قاعدة بيانات النظام المصرفي من عام 1997م حتى عام 2010م.

تطور المؤشر يعكس تطور أداء القطاع المصرفي خلال الفترة المدروسة, كما أن النتائج تؤكد حساسية المؤشر إلى التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وقد أوصى الباحث باستخدام المؤشر التجميعي أثناء عملية رقابة الاستقرار المالي من قبل بنك جمايكا. فهو يغطي كل من تطور وسلامة القطاع المالي بالإضافة الى تتبع استقرار البيئة الاقتصادية المحلية والدولية. وأكد الباحث أيضا على إمكانية استخدام المؤشر كأداة للإنذار المبكر لصانعي السياسات من خلال استخدام تقنيات، فقد توقع وتنبأ الباحث اعتمادا على نتائج دراسة بتدهور في المؤشر على المدى القصير.

3) أطروحة دكتوراه Albulescu Claudiu Tiberiu (2009) الموسومة ب: **" La stabilité du secteur financier en Roumanie dans la perspective de son adhésion à l'UEM »**

طور مؤشر إجمالي للاستقرار للنظام المالي لرومانيا. ويتكون المؤشر من 20 مؤشرات يتعلق بالتطوير المالي، السلامة المالية، والمناخ الاقتصادي المحلي والدولي. وقد كانت معظم المؤشرات المختارة تتعلق بالنظام البنكي وذلك لهيمنة هذا الأخير على باقي مكونات النظام المالي الروماني.

و قد أشار هذا البحث الى تعقد مفهوم الاستقرار المالي وتعدد العوامل التي تؤثر فيه. أما بشأن استقرار القطاع المالي في رومانيا، قد أثبت تحسنا حتى عام 2007، ولكن بعد ذلك تراجع نتيجة لآثار أزمة الرهن

العقاري. واستنتج الباحث أن النظام المالي غير مستعد في الوقت الحالي من حيث الاستقرار للانضمام الى الاتحاد النقدي الأوروبي.

4) دراسة Gersl و Hermanek (2006) تحت عنوان: « Financial stability indicators : advantager and disadvantages of their use in the assessmant of financial system stability »

هي دراسة مقترحة في تقرير البنك الوطني التشيكي، حيث تم بناء مؤشر تجميعي يقيس الاستقرار المالي اعتمادا على مؤشرات السلامة المالية الرئيسية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي.

وقد استنتج الباحثين أن استعمال المؤشر التجميعي يشكل إحدى الطرق البديلة لقياس الاستقرار المالي. لكن، يقترحان استخدام أدوات أخرى لدعم نتائج هذا المؤشر. فهو قد يكون بمثابة الركيزة التي تنطلق منها لبناء مزيد من المؤشرات الكمية التي تعكس على نحو أفضل طبيعة النظام المالي وصلته مع القطاع الحقيقي سواء المحلي أو الدولي.

تنفرد دراستنا عن الدراسات سالفة الذكر ب:

- اهتمامها من جهة بالاستقرار المالي النظامي فقليلة تلك التي دمجت كلا من الاستقرار المالي والخطر النظامي؛
- من جهة أخرى فدراستنا تميزت باختيار مؤشرات تعكس ملامح النظام المالي الجزائري.

7. تحديد إطار الدراسة

يتناول البحث موضوع الاستقرار المالي النظامي، وهذا نطاق واسع متعدد الأبعاد. لذا فإن الدراسة اقتصرت على:

- قياس الاستقرار المالي النظامي في الجزائر؛
- تم تحديد فترة الدراسة ما بين 2003م و2011م، نتيجة عدم توفر بيانات السنوات السابقة؛ وإن تم استعمال عبارة عدم توفر فهذا لا يعن عدم وجود هذه البيانات. إنما تم إبعادها نتيجة الشك في مصداقيتها أو حتى تسجيل اختلافات في قيمها بين مختلف المصادر؛

استعملت طريقة المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي النظامي دون غيرها من الطرق؛ وهذا لفاعلية الطريقة المختارة من جهة، وكذا عدم تطلبها لبيانات تفصيلية من جهة أخرى.

8. منهج وأدوات الدراسة

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، تعيّن علينا إتباع ثلاث مناهج؛ الوصفي، التحليلي و القياسي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص. وقد استخدم المنهج الوصفي من اجل وضع الإطار النظري للخطر النظامي. في حين تم انتهاج المنهج التحليلي لفهم وشرح معايير الرقابة الاحترازية الكلية وقد تم دمج المنهجين التحليلي والقياسي أثناء بناء المؤشر التجميعي.

9. محتويات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها أربعة فصول، ثم نتائج الدراسة والتوصيات، حيث:

- "الفصل الأول: الاستقرار المالي النظامي"، حيث خصص لدراسة الإطار النظري والفكري للاستقرار المالي النظامي. من خلال ثلاث نقاط هي:

  I. الإطار الفكري والنظري للاستقرار المالي
  II. الخطر النظامي: المفهوم الجديد للمخاطرة المالية
  III. الأزمات المالية النظامية: أزمة الرهن العقاري

إن حديثنا عن أزمة الرهن العقاري أدى بنا الى التساؤل عن أساليب تسيير الخطر النظامي، لذا جاء الفصل الثاني.

- "الفصل الثاني: تسيير الخطر النظامي بين الأساليب التقليدية و التوجهات الحديثة"، وقد قمنا باستخلاص أهم ثغرات الأساليب التقليدية وركزنا على أهمية التوجه الحديث لتسيير الخطر النظامي. من خلال:

  I. الأساليب التقليدية لتسيير الخطر النظامي
  II. ضرورة التوجه نحو المقاربة الاحترازية الكلية
  III. ثالثا: الإجابة الدولية: بازل 3 والمتطلبات الحديثة لتسيير الخطر النظامي

بعد أن تم التطرق الى وسائل تسيير الخطر النظامي، يتبقى تحديد طرق قياسه، ومن ثم جاء الفصل الثالث.

- "الفصل الثالث: قياس الخطر النظامي"، حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أهم الطرق، هي:

  I. القياس عن طريق المؤشرات
  II. نظم الإنذار المبكر و اختبارات الإجهاد المالي
  III. نظرية الشبكات لتغطية خطر العدوى المالية

بعد شرح أهم الطرق، تم اختيار طريقة المؤشر التجميعي لتطبيقها في الفصل الرابع

- "الفصل الرابع: الاستقرار المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال المؤشر التجميعي"؛ وهو الجزء التطبيقي، فقد قمنا بمحاولة قياس الاستقرار المالي الجزائري للفترة 2003-2011 من خلال نقطتين:

  I. تشخيص الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري
  II. بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة الدراسة مشفوعة ببعض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الاستقرار المالي النظامي

تمهيد:

أصبحت ظاهرة عدم استقرار الأسواق المالية موضوع قلق على المستوى العالمي، فهي تحتل صدارة اهتمام التظاهرات الاقتصادية العالمية، خاصة بعد ارتفاع وتيرة وحدة الأزمات المالية خلال العقود الثلاث الماضية. حيث شهدت الأسواق المالية على مدار هذه العقود تغيرا جذريا وتوسعا سريعا، مدفوعا برفع القيود التنظيمية والتحرير والعولمة، فضلا على التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر. فقد سجلت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود زيادة حادة، واستحدثت الأسواق أدوات مالية جديدة متطورة، وازدادت سهولة وسرعة تنفيذ المعاملات المالية زيادة بالغة.

على الرغم من أن هذه التغيرات كانت مفيدة في المجمل، حيث أدت إلى زيادة الكفاءة في توزيع رؤوس الأموال، فقد اقترنت باضطرابات مالية متكررة – منها على سبيل المثال التحركات الحادة في أسعار أسواق الأسهم الأمريكية في عام 1987م (يوم الاثنين الأسود)؛ اضطرابات أسواق السندات في بلدان مجموعة العشرة في عام 1994م وفي الولايات المتحدة في عام 1996م؛ أزمات العملات في المكسيك (1994-1995م) وآسيا 1997م وروسيا 1998م؛ انهيار صندوق استثمار "إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل" في عام 1998م؛ تقلبات أسعار صرف العملات في التسعينات؛ التقلبات في أسواق الأسهم العالمية في عامي 2000 و2001م؛ وأخيرا أزمة الرهن العقاري 2008م ثم أزمة الديون السيادية في بلدان الإتحاد الأوروبي.

وقد شكلت بعض هذه الموجات تهديدا ليس فقط للاقتصاديات الوطنية والإقليمية، بل للاقتصاد العالمي أيضا، الأمر الذي أبرز استهداف الاستقرار المالي بحد ذاته كأحد أهداف السياسات الاقتصادية، وأظهرت كذلك مدى الضعف في فهم قدرة التمويل المعولم على التسبب في سوء التسعير وسوء تخصيص رؤوس الأموال وإحداث الاضطرابات المالية.

تزايدت تعقيدات النظام المالي الدولي حتى أصبح تحديد المخاطر وتقييمها ينطوي على تحديات – وتكاليف– متزايدة بالنسبة لصناع السياسات. وفي هذا الصدد جاء هذا الفصل لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة بالتركيز على أخطر مظاهر عدم الاستقرار المالي، ألا وهو الخطر النظامي. وذلك من خلال:

I. الإطار النظري والفكري للاستقرار المالي
II. الخطر النظامي: المفهوم الجديد للمخاطرة المالية
III. الأزمات المالية النظامية: أزمة الرهن العقاري

I. الإطار النظري والفكري للاستقرار المالي

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهم السياسات الاقتصادية. فهناك أكثر من اثني عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه.

1. تعريف الاستقرار المالي

لا يزال تحليل الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي. ويدرك كل من يحاول تعريف الاستقرار المالي أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه.

1.1. الميزات مرغوبة الوجود في تعريف الاستقرار المالي

إن تعريف شيء يعتبر هدف السياسة العامة غاية في الأهمية، حيث أن تحديد تعريفه يعتبر شرط أساسي من أجل وضع سياسة ملائمة له، من هذا المنطلق تم اقتراح بعض الميزات[1] التي يجب أن تتوفر في بنائنا لتعريف الاستقرار المالي، هي[2]:

أ. إن تعريف الاستقرار المالي يجب أن يكون مرتبط بالرفاهية العامة. بصيغة أخرى، الاستقرار المالي هو عبارة عن سلعة عامة؛

ب. يجب أن يكون الاستقرار المالي قابل للملاحظة من قبل صناع القرار، أو أولائك المسؤولين عن تحقيق وحفظ هذا الاستقرار، لمساعدتهم لمعرفة مدى نجاحهم في هذا؛

ت. يجب أن يكون الاستقرار المالي خاضع للرقابة ويتأثر بقرارات السلطات العامة، وان كان العكس فلا يوجد مبرر لكي يكون الاستقرار المالي هدفا لهذه السياسات؛

ث. الاستقرار المالي يجب أن يكون له تعريف سياسي واضح؛

ج. في تعريفنا للاستقرار المالي، يجب علينا الاعتراف بوجوب التدخل ليس فقط من في حالة انهيار مؤسسة مالية، بل أيضا من أجل المؤسسات غير المالية وحتى في حال تعثر الدول السيادية؛

---

[1]- لقد تم وضع هذه الميزات من قبل

Allen, W. and Wood, G. (2006): "Defining and achieving financial stability", journal of financial stability, June, pp.152-172

[2] - Belhadia Abdellah & Fadel Abdelkader (2012) : « Reveal financial stability hidden face oil-countries - Evidence from Algeria", second conference: "finance, bank and development: issues and means of enhancing financial stability", Tunis graduate school of business, p.06

ح. لا يعتبر أي تغيير على أنه دليل على عدم استقرار فالصرامة يجب أن تكون معتدلة. فالهياكل المالية والاقتصادية تحتاج إلى التغيير والتطوير لمواكبة النمو الاقتصادي، ومحاولة تتبع كل تغيير كمصدر لعدم الاستقرار سيكون عقيما وحتى مخربا في بعض الأحيان.

2.1. مبادئ تعريف الاستقرار المالي

بعد تناول الميزات مرغوبة الوجود في تعريف الاستقرار المالي، يجرنا هذا للحديث عن مبادئ تعريف هذا الاستقرار. وهو ما قام به Schinasi Garry سنة 2005م[1]، ضمن محاولته لوضع تعريف عملي للاستقرار المالي، باقتراح المفاتيح الأساسية والتي يمكنها أن تساعدنا في تعريف الاستقرار المالي[2]:

1..1. المبدأ الأول الاستقرار المالي كمفهوم واسع

أن يشمل مختلف مكونات النظام المالي: البنية التحتية، المؤسسات، والأسواق. فتعثر أي مكون واحد سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام ككل، وهذا ما يستدعي إتباع رؤيا نظامية.

2.2.1. المبدأ الثاني: عدم نسيان فعالية أنظمة الدفع

الاستقرار المالي لا يعن فقط أن يحقق التمويل الكافي دوره في تخصيص الموارد والمخاطر، وتعبئة الادخار، وتسهيل تراكم الثروة والتنمية والنمو، ولكن يجب أن يعني أيضا كفاءة أنظمة الدفع.

3.2.1. المبدأ الثالث: دور انضباط السوق المحلية

مفهوم الاستقرار المالي لا يعن فقط غياب أو عدم حدوث الأزمة المالية الفعلية ولكن أيضا يعني أن يكون النظام المالي قادر على احتواء مثل هذه الاضطرابات، قبل أن تشكل هذه الأخيرة تهديدا للنظام المالي في حد ذاته أو تنتقل لتمس العمليات الاقتصادية. من خلال التصحيح الذاتي للسوق.

4.2.1. المبدأ الرابع: التأثير على الاقتصاد الحقيقي

يجب تحليل الاستقرار المالي تبعا للخسائر المحتملة على الاقتصاد الحقيقي.

5.2.1. المبدأ الخامس: يجب أن يكون ديناميكي...

إن تحليل الاستقرار المالي يمثل ظاهرة مستمرة لذا لا يجب ربط الاستقرار بالسكون أو الجمود.

---

[1] - Schinasi Garry (2005) : « Oreserving financial stability", The economic Issues Series N°36, international monetary fund.

[2] - Belhadia Abdellah (2012), op cit, p.06-07 et albulesco (2009), op cit, p.89

3.1. الاستقرار المالي / عدم الاستقرار المالي: التفسير النظري؟

صحيح أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتعريف الاستقرار المالي أو قياسه. إلا انه يوجد تيارين نظريين يمكن الاعتماد عليهما، فهناك باحثين فضلوا تعريف عدم الاستقرار المالي؛ وآخرون حاولوا تعريف الاستقرار المالي.

1.3.1. مدرسة عدم الاستقرار المالي

حسب هذه المدرسة، فان الطريقة المثلى لتعريف الاستقرار المالي تكون من خلال تعريف آثار غيابه.

- حسب F. Mishkin (1992) فإن عدم الاستقرار المالي يحدث عندما تتسبب صدمات النظام المالي إلى وقف تدفق المعلومات، وهذا ما يؤدي إلى عدم بلوغ النظام المالي لهدفه المتمثل في التخصيص والتوجيه الأمثل للمدخرات نحو الاستثمار.

وفقا لفكرة Mishkin، إن ارتباط الأزمات المالية بالانكماش الاقتصادي يعود إلى صفات مؤسسات الوساطة المالية. في الواقع، تنبع أهمية البنوك من خلال حصولها على المعلومات بشكل تفضيلي، والتي تتحصل عليها من أجل المتعامل الاقتصادي. ضمن هذا الاتجاه، يمكننا النظام المصرفي الحد من المخاطر انتقائية والمخاطر المعنوية. غير أنه عندما تكون الظروف غير مواتية فإن أثر هذه المهمة الرئيسية يصبح سلبيا، وغالبا ما يتعرض النظام المالي لسلسلة من حالات الذعر المصرفي و تضييق منح الائتمان، مما يتسبب بتشوه وظيفتي الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية[1].

- كما عرف A.Crockett (1997) عدم الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يتم فيها تدهور الأداء الاقتصادي إثر التقلبات في أسعار الائتمان المالي أو عدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بتعهداتها التعاقدية[2].
- يرى R.Ferguson (2002)، أنه تكون هناك حالة من عدم الاستقرار المالي، عندما تبرز العوامل الخارجية السلبية للسوق وتؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي. العوامل الخارجية السلبية هي القرارات التي اتخذت من قبل المتعاملين الماليين والاقتصاديين التي تؤثر سلبا على أنشطة باقي المتعاملين[3].

---

[1] - Abouch Mohamed, Saidi Abdessamed and Firano Zakaria (2012): "Financial stability: definitions, theoretical foundations and roles of the central banks", International Research Journal of Finance and Economics, P.78

[2] - Abouch Mohamed, Saidi Abdessamed and Firano Zakaria, op cit, P.78

- Bounghar Mohamed et autres (2009): "La Stabilité financière, une mission pour la banque centrale ? », Les Cahiers du CREAD, N°87, P.73

[3] - Abouch Mohamed, Saidi Abdessamed and Firano Zakaria, op cit, P.78

وحسب تقديراته فعدم الاستقرار المالي هو عبارة عن حالة تتميز بثلاثة معايير رئيسية، هي[1]:

- ارتفاع أسعار الإعتمادات المالية بصورة مفاجئة عن قيمها الأساسية (فقاعة مضاربة)؛
- تشوه كل من تشغيل الأسواق المالية وكذا توفير الائتمان (الداخلي أو الخارجي)،
- وجود انحراف كبير بين مجموع النفقات، التي أنشئت على مستويات أعلى (أو أقل) و الطاقات الإنتاجية.

- بينما عرف كل من Allen و Wood (2006)، عدم الاستقرار المالي ب[2]:" فترات يمر فيها عدد كبير من الأطراف، -سواء كانوا شركات (أو أفراد) أو حكومات-، بأزمات مالية. كما أن تصرفاتهم السابقة لا تبرر حدوث هذه الأزمات، حيث تسبب هذه الأزمات آثار اقتصادية كلية سلبية".

والملاحظ في هذا التعريف أنه لم يخص المؤسسات المالية دون غيرها، فالتجربة تقر أن آثار الأزمة المالية تمس أيضا المؤسسات غير المالية.

- بالنسبة ل Plihon (2006)، يجمع بين عدم الاستقرار وغياب الأمن ويعتبر حدوثهما مقدمة لخطر نظامي. يحدث هذا الأخير بسبب التفاعلات بين المتعاملين الفرديين والأسواق التي تؤدي إلى حالة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار العام، والتي بدورها تؤثر على النظام المالي بالكامل وانتشار للاقتصاد كله[3].

2.3.1. مدرسة الاستقرار المالي

في هذه المدرسة تم التركيز على تعريف الاستقرار المالي من خلال وظائف هذا الأخير.

- يفترض Lager (1999)، أن الهدف هو استقرار النظام المالي وبالتالي يمكن تعريف هذا الاستقرار، بعبارات عامة، على أنه تجنب تعطل النظام المالي الذي من المحتمل أن يتسبب بتكاليف كبيرة على الناتج الحقيقي[4].
- وفقا ل Foot (2003)، نتحصل على الاستقرار المالي عند توفر[5]:

أ. الاستقرار النقدي؛
ب. تقارب معدلات التوظيف و المعدل الاقتصادي الطبيعي؛
ت. الثقة في عمل المؤسسات المالية والأسواق المالية في الاقتصاد؛

[1] - Abayomi A.Alawode & Al Sadek Mohamed (2008): "what is financial stability?", Financial stability paper series, N°01, March, p.07
[2] - op cit, P.08
[3] - op cit, P.73
[4] - op cit, P.09
[5] - op cit, P.09

ث. عدم وجود تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية في الاقتصاد.

- أما Schinasi (2004)، فيجزم بأن استقرار نظام مالي عندما يكون له القدرة على تيسير أداء الاقتصاد، وتشتيت الاختلالات المالية التي تنشأ من التطور الطبيعي أو تلك الناتجة عن أحداث سلبية كبيرة غير متوقعة[1]. بتعبير آخر، إن الاستقرار المالي هو عبارة عن حالة تكون فيها آليات الاقتصاد ل:"تسعير، وتخصيص، وإدارة المخاطر المالية (الائتمان والسيولة والطرف المقابل، السوق، الخ)" تعمل جيدا بما يكفل المساهمة في تفعيل أداء الاقتصاد[2]، بالإضافة إلى الحفاظ على عمل أنظمة الدفع، وضمان عدم توقفها في حالة الصدمات، وكذا أثناء فترات التغيرات هياكل هامة[3].

من خلال ما سبق و أيا ما كان التعريف فان الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية، أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها.

والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات. فتحليليا، "من المفيد التمييز بين حالة عدم الاستقرار المالي عن الأزمات المالية، حيث تعرف الأخيرة على أنها حدث يسبب خسائر كبيرة للمؤسسات المالية و/أو التسبب بتعثرهم، كما يمكن تسجيل اختلالات خطيرة في الاقتصاد الحقيقي. بينما يعرف عدم الاستقرار المالي على أنه الحالة أين يكون فيها للصدمات العادية الأثر الكبير على النظام المالي مما يتسبب بأزمة مالية، بتعبير آخر عدم الاستقرار المالي يعبر عن هشاشة النظام المالي"[4].

فالنظام المالي يكون مستقرا إذا ما اتسم بالإمكانات التالية[5]:

أ. تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية؛ حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية الأخرى (كالادخار والاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، تحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج)؛

ب. تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها؛

ت. استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

وفقا لنظرية التبعية، ونظرا لأن النظام المالي يتألف من عناصر مختلفة مترابطة في نفس الوقت، هي:

---

[1] - J.Schinasi Garry (2004) : « Defining financial stability", IMF Working Paper, WP/04/187, P.08

[2] - op cit, P.10

[3] - Abouch Mohamed, Saidi Abdessamed and Firano Zakaria, op cit, P.79

[4] - Borio Claudio &Drehman Mathias (2009) : « Towards an operational framework for financial stability: "Fuzzy", measurement and its consequences", central bank of Chile Working Paper, N°544, December, P.02

[5] - غاري شيناسي (2005): "الحفاظ على الاستقرار المالي", قضايا اقتصادية 36, صندوق النقد الدولي, سبتمبر, ص02

- البنية التحتية (النظم القانونية، نظم المدفوعات، نظم التسوية، والنظم المحاسبية)؛
- المؤسسات (البنوك وشركات الأوراق المالية، والمستثمرون المؤسساتيون)؛
- الأسواق (أسواق الأسهم، أسواق السندات، أسواق النقد، أسواق المشتقات...).

فان حدوث اضطراب في أحد هذه العناصر من شأنه أن يضعف الاستقرار في النظام بأكمله. غير أنه في حالة كفاءة النظام على نحو يسمح له بأداء وظائفه التسييرية الأساسية، فان أي مشكل يصيب احد عناصره لن تؤثر بالضرورة على الاستقرار الكلي. فالاستقرار المالي لا يقتضي أن تعمل عناصر النظام المالي في كل الأوقات بأقصى طاقاتها أو أقل قليلا. وإنما النظام المالي المستقر هو "النظام القادر على الحد من الإختلالات وتسويتها، بعدة سبل منها آليات التصحيح الذاتي، قبل أن تسفر عن وقوع أزمة.

وفي الوقت ذاته، فان جهود منع الأزمات تقتضي اعتماد منهج واقعي لحدود السيطرة على التطورات في الاستقرار المالي. فمعظم أدوات السياسات المنشأة بالفعل للحفاظ على الاستقرار المالي لها أهداف رئيسية أخرى، مثل:

- توفير الحماية لمصالح أصحاب الودائع (أدوات احترازية)؛
- دعم استقرار الأسعار (السياسة النقدية)؛
- تشجيع التسوية العاجلة للمعاملات المالية (السياسات التي تحكم نظم الدفع والتسوية).

غالبا ما يكون تأثير هذه الأدوات غير مباشر على الاستقرار المالي ولا يظهر عادة إلاّ بعد فترة طويلة. وفي بعض الحالات يتم تسجيل تعارض بين النتيجة المحصل عليها والهدف الرئيسي من استعمال الأداة.

4.1. أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

أ. إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي. فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع عام 2008م وحمل عنوان "المخاطر العالمية 2008"، إن النظم المالية المضطربة، وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف وأواخر عام 2007، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي. لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر. وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008م قد يدفعان الحكومات

والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية، وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى[1].

. غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي. ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي. ففي مراجعاته التي أصدرها في أفريل من نفس العام (2008)، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي[2].

. نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و2002م، ثم أزمة الرهن العقاري سنة 2008م وأزمة الديون السيادية التي يعيش الاتحاد الأوروبي، إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعدى فيه دورة حدوثها الواحدة تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية كيندلبرجر، وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمان مينسكي الذي توصل إلى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته، وغير مستقر، ومعرض للأزمات[3].

يجة لما سبق ذكره وغيره من آثار للاضطرابات المالية، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي حتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال واجتماعات الجهات المعنية ن أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي.

. أسباب عدم الاستقرار المالي

دراسة أسباب عدم الاستقرار المالي، من خلال: محددات الاستقرار المالي، ثم مصادر عدم رار المالي وفي الأخير سنخص الدراسة بتفسير مينسكي من خلال نظرية الهشاشة المالية.

محددات الاستقرار المالي

تصنيف محددات الاستقرار المالي تحت ثلاث مجموعات، هي[4]:

ي أحمد مهدي, مرجع سابق, ص.72-73
المرجع, ص.73.
المرجع, ص.75.

[4] - AMAO (2009) : « Stabilité financière et supervision bancaire au sein de la CEDEAO », Agence Monétaire l'Afrique de l'Ouest », Novembre, PP.03-04

❖ **الشروط ماكرو اقتصادية**

إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة. حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.

❖ **الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق**

من أجل الحفاظ على الاستقرار النظام المالي لا بد من توفير، الإطار المؤسساتي والتنظيمي الملائم. لتأطير كل من مستويات، طبيعة وإدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها.

❖ **فعالية جهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع**

إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسساتي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية، تعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

2.2. مصادر عدم الاستقرار المالي

قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخليا، من داخل النظام المالي، أو خارجيا، في الاقتصاد الحقيقي، على سبيل المثال. وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر، فالسلطات المالية عادة قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي إحتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات. وعلى العكس، يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية، إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة وير محددة. وينحصر دور السياسات غالبا عند وقوع اضطراب خارجي في الحد من تأثيرُه على النظام المالي، وذلك بعدة سيل منها على سبيل المثال، المحافظة على قدرة النظام على استيعاب الصدمات وتشغيل النظم البديلة لحماية المعلومات الحيوية. كما يوضحه الشكل البياني رقم (1-1).

شكل رقم (1-1): عرض مبسط للعوامل المؤثرة في أداء النظام المالي

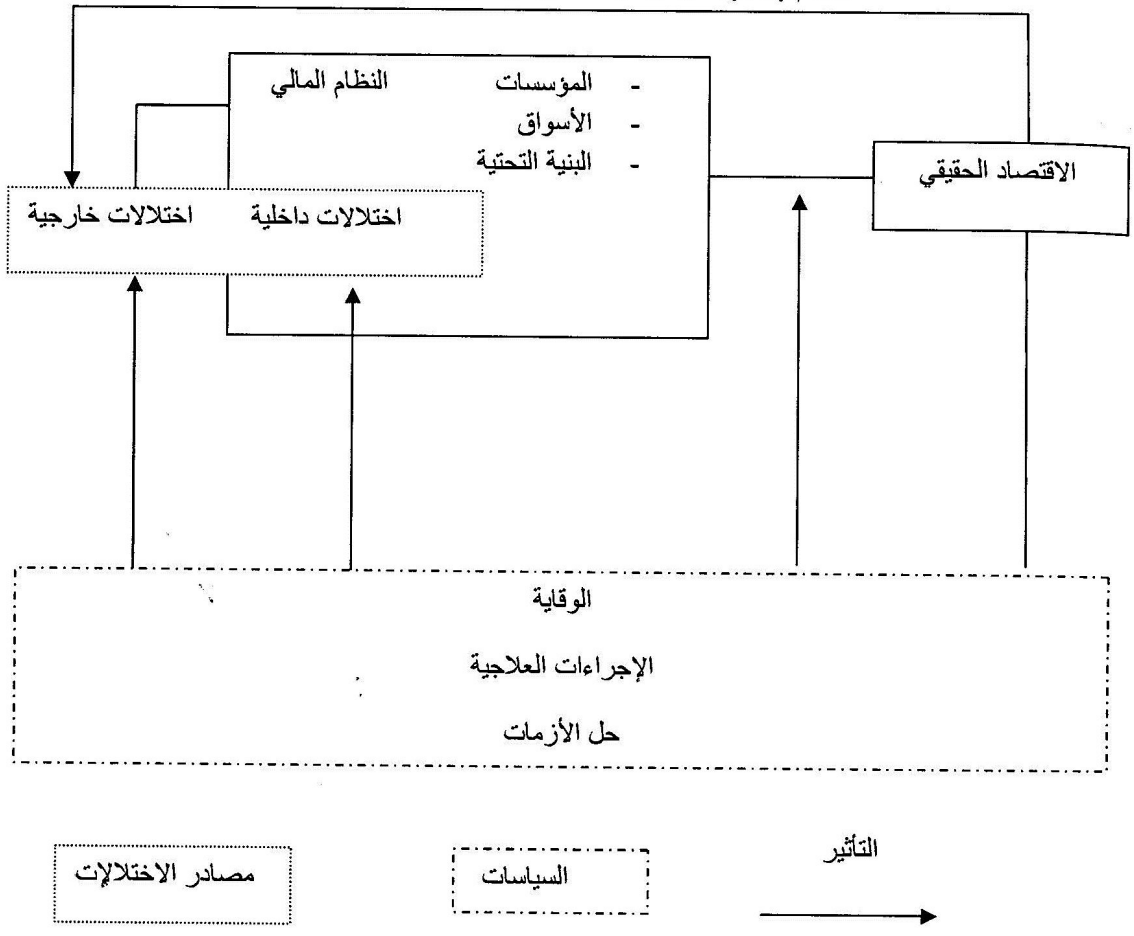

المصدر: غاري شيناسي (2005), مرجع سابق, ص05

1.2.2.المخاطر الداخلية

قد تنشأ هذه المخاطر في أي من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة – وهي المؤسسات، الأسواق والبنية التحتية، حيث[1]:

❖ **المؤسسات**

قد تنشأ المشاكل في مؤسسة مالية معينة وتنتشر لاحقا الى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدة مؤسسات أخرى على نحو متزامن نظرا لتعرضها لمخاطر مماثلة.

[1]- غاري شيناسي (2005), مرجع سابق, ص07

❖ الأسواق

عادة ما تكون الأسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل، عدم اتساق أسعار الأصول، موجات السحب، والعدوى.

❖ البنية التحتية

قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية (مثل حالات توقف النظم التشغيلية، تركز المخاطر وسلسلة الآثار التعاقبية) حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية – في نظامي المقاصة والتسوية، على سبيل المثال– وينجم عنها مضاعفات أكبر على النظام المالي. وفي المقابل، فان مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية –في الجهازين القانوني والمحاسبي، مثلا– قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل.

2.2.2.المخاطر الخارجية

تنبع المخاطر الخارجية من مشاكل خارج النظام المالي. فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية –مثل الكوارث الطبيعية، أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، أو الأحداث السياسية، أو تقلبات أسعار النفط، أو الابتكارات التكنولوجية، أو التحولات المفاجئة في مشاعر السوق، أو توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي. وقد تؤدي الأحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مثل انهيار شركة كبرى، إلى إضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات تؤثر في النظام المالي بأكمله[1].

وفي الجدول الموالي تلخيص لأهم مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة.

[1] – غاري شيناسي (2005), مرجع سابق, ص06-07

جدول رقم (1-1): مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة

المخاطر الداخلية	المخاطر الخارجية
• **مخاطر على أساس المؤسسات** - المخاطر المالية o الائتمان o السوق o السيولة o سعر الفائدة o العملة - المخاطر التشغيلية o جوانب الضعف في تكنولوجيا المعلومات o المخاطر القانونية/المتعلقة بالنزاهة o مخاطر السمعة o مخاطر إستراتيجية الأعمال o تركز المخاطر o مخاطر كفاية رأس المال • **مخاطر على أساس الأسواق** - مخاطر الطرف المقابل - عدم اتساق أسعار الأصول o الائتمان o السيولة - العدوى • **مخاطر على أساس البنية التحتية** - مخاطر نظم المقاصة والدفع والتسوية - مواطن الهشاشة في البنية التحتية o القانونية o التنظيمية o المحاسبية o الرقابية - انهيار الثقة المؤدي الى موجات السحب - سلسلة الآثار التعاقبية	• **اضطرابات اقتصادية كلية** - مخاطر قائمة على البيئة الاقتصادية - اختلالات سياسية • **الاحداث** - الكوارث الطبيعية - التطورات السياسية - انهيار الشركات الكبرى

المصدر: غاري شيناسي (2005)، مرجع سابق، ص06

3.2. نظرية الهشاشة المالية: تحليل هايمن منسكي

لتفسير أسباب عدم الاستقرار المالي يمكن الرجوع إلى عدة نظريات، نذكر منها[1]: الهشاشة المالية، النقدية، عدم اليقين، قصور النظر، عدم تماثل المعلومة وتكلفة الوكالة، سلوك القطيع، الصناعية المالية، نظرية المباريات وأخيرا فشل التنظيم.

[1] - Davis E.Philip : "Theories of financial instability and the role of incentive"

سيتم تناول أول وأهم نظرية وهي نظرية الهشاشة المالية لمينسكي[1]. والذي قدم طرحا مغايرا للطرح السائد في الأدبيات المالية الذي ينطلق من كفاءة الأسواق، وفرضية عقلانية التوقعات في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، لينطلق هو في المقابل من فرضية عدم الاستقرار في النظام المالي الذي ينعكس سلبا على أداء الاقتصاد بسبب الأزمات العنيفة، والكوارث التي يحدثها بين الفينة والأخرى.

فوفقا لنظرية مينسكي فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة وتختلف درجة هشاشته باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل[2]. وقد عرف مينسكي عدم الاستقرار المالي على أنه[3]: " عملية التغيرات السريعة والمفاجئة في أسعار الأصول نسبة إلى سعر الإنتاج الحالي".

1.3.2.فرضية عدم الاستقرار المالي لمينسكي

توصل مينسكي إلى فرضية عن عدم الاستقرار[4] قام بصياغتها على أن تكون من شقين[5]:

- الشق الأول يتمثل في أن الاقتصاد الرأسمالي عبارة عن أنظمة تمويل تساهم في استقراره وأخرى تعمل على عكس ذلك، أي في عدم استقراره؛
- أما الشق الثاني فانه يتمثل في لأن طول فترة الرخاء والازدهار يؤدي بالاقتصاد إلى أن ينتقل من العلاقات الاقتصادية المستقرة إلى العلاقات المالية غير المستقرة.

وهي مرتبطة بشكل رئيس بتركيبة الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها، مما يربك حالة الاقتصاد فيحولها من الاستقرار إلى عدمه، يقول مينسكي في هذا الصدد: "ففرضية عدم الاستقرار تمثل نظرية أثر الدين على سلوك الاقتصاد، كما أنها تأخذ في الحسبان الكيفية التي تسوى بها هذه الديون".

ولشرح الفرضية ميز مينسكي بين ثلاث علاقات للوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بدخلها والديون المترتبة عليها[6]:

---

[1]- طور مينسكي شرحا تحليليا للأزمات المالية ضمن عمله الموسوم « Stabilising an unstable economy » سنة 1986م، وقد لخص في هذا العمل جل ما توصل اليه في مقالاته وأعماله السابقة.

[2]- شحاته عبد الله :"الأزمة المالية: المفهوم والأسباب"، ص.04

[3] - P.Minsky Hyman (1982) : " The Financial-Instability Hypothesis: capitalist processes and the behavior of the economy", P.13

[4]- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى:

P. Minsky Hyman (1992) : « The financial Instability Hypothesis", Working paper N°74, May

[5]- بلوافي أحمد مهدي (2011): "هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟" مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي, م24 ع1 ص111

Tutin Christian : « L'analyse économique de l'instabilité financière a partir d' H. Minsky », P.01

[6]- بلوافي أحمد مهدي ، مرجع سابق, م24 ع1 ص111

النوع الأول: هو الوحدات القادرة على سداد جميع (أصل المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عليه) ما عليها من التزامات من التدفقات النقدية التي تحققها من عملياتها المختلفة وسماها ب "وحدات التحوط"؛

النوع الثاني: هو الوحدات التي تستطيع دفع الفوائد من العوائد التي تجنيها لكنها تبقي على أصل الدين إما بتأخير موعد السداد أو بمزيد من الاقتراض، وأطلق عليها اسم "وحدات المجازفة"؛

النوع الثالث: وهو الأخير يتمثل في الوحدات التي لا تملك الدخل الكافي المحصل من التدفقات النقدية لعملياتها المختلفة لسداد ما عليها من التزامات مما يدفعها الى مزيد من الاستدانة أو بيع ما لديها من أصول أو أن تعجز عن السداد ونعتها ب"وحدات بونزي" ويمكن وصفها بوحدات الملاءة المنخفضة.

يخلص مينسكي من هذا الشرح إلى أن الاقتصاد الذي يغلب على تركيبته وحدات التحوط هو الأكثر استقرارا، وان الذي يغلب على تركيبته وحدات "المجازفة" و "البونزية" هو الاقتصاد الهش الذي يكون معرضا لأزمة مالية في أي لحظة نتيجة سياسة نقدية متشددة كرفع معدلات الفوائد أو غيرها مما يدفع بوحدات "المجازفة" إلى أن تتحول إلى "بونزية" بإقدامها على بيع أصول كانت محل مجازفاتها، مما يؤدي إلى انهيار كبير في قيم الأصول محل الإشكال، فتتساقط الوحدات الواحدة بعد الأخرى "البونزية"، ف"المجازفة" ثم "المتحوطة"[1].

في ثنايا التحليل للفرضية ولهذه التركيبة من العلاقات المالية يصل مينسكي إلى أن الوحدات التي يكون غالب التزاماتها أو تمويلاتها مبني على التمويل القائم على المشاركة كلما أمكن وصفها ب"الوحدات التمويلية المتحوطة"، والعكس صحيح. ومن جهة أخرى فإن طول فترة الرخاء يدفع بالاقتصاد إلى أن يطغى على عمليات وحداته الاقتصادية جانب "المجازفة" و"البونزية" أو التمويلات الهشة، بمعنى أن نشوء الرخاء، والآمال التي يعلقها الفاعلون الاقتصاديون على تطور الاقتصاد، أو تطور قيم أصل كقيم الأسهم أو العقار مع وجود سياسات نقدية رخوة متمثلة في معدلات فوائد منخفضة يدفع بالفاعلين، وخاصة مؤسسات الوساطة المالية التي تعتقد أن الابتكار يضمن مزيدا من الأرباح بتصميم منتجات غاية في التعقيد تسمح لها بإنشاء مزيد من الديون مع القيام بتسويقها والمتاجرة فيها، إلى الإقبال على الديون بشكل قياسي مما يؤثر على "مزاج" التوجه العام للاقتصاد بانقلابه من وضعية قوية إلى وضعية هشة، وبالنسبة لمينسكي وضعية مالية هشة مرادفة للإفراط في المديونية،

هذا التحول في "المزاج" بات يعرف ب"لحظة مينسكي"[2]، أو ما يعرف بأن الاستقرار في ظل العلاقات المالية المعقدة للنظام الرأسمالي القائم يقود إلى عدم الاستقرار. والأمر الآخر التي تظهره الفرضية أو

Boutouizera Asma Amina et Khenniche Yasmine (2010) : « Crise financière actuelle : une tentative d'explication post-Keynésiénne », colloque : « la crise : trois ans après quels enseignements ? », Université Blaise Pascal IUFM Auvergne, 9 Février, PP.09-10

[1]- بلوافي أحمد مهدي (2011)، مرجع سابق, م24 ع1 ص112

[2]- أطلق مصطلح "لحظة مينسكي" لأول مرة الاقتصادي ماكولي في أزمة روسيا عام 1998م

نظرية مينسكي في تفسير الأزمات هو أن السبب الرئيس داخلي وليس خارجي، أي أنه مرتبط ببنية النظام التي تتسم بالتطور والديناميكية والذي يؤدي إلى تغلغل عوامل الهشاشة فيه مما يتطلب التدخل والتقنيين لكي يعمل هذا النظام في الحدود المعقولة.

3. رهانات الاستقرار المالي

بالإضافة لصعوبة وضع إطار نظري موحد لتعريف الاستقرار المالي وكذا صعوبة نمذجة هذا الأخير، يوجد رهانات أخرى هي:

1.3. الاستقرار المالي سلعة عامة

غالبا ما ينظر إلى أنشطة التمويل الحديثة باعتبارها أنشطة خاصة محضة، يجني ثمارها أساسا، إن لم يكن بصفة حصرية، الأفراد والمؤسسات من القطاع الخاص. غير أن هناك روابط بالغة الأهمية تربط بين الأسواق المالية في أي بلد بنقود الثقة والاقتصاد الحقيقي فيه[1].

قامت عديد الدراسات النظرية[2] بإثبات أن الاستقرار المالي الدولي هو عبارة عن سلعة عامة دولية. وهو ما استوجب تنسيق العمل الجماعي على المستوى العالمي من أجل ضمان هذا الاستقرار. في حين أن هذا الطرح اصطدم بعدة اعتراضات، ولكن لا شك، من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي[3].

2.3. الاستقرار لا يعن الجمود

يجب التأكيد على أن الاستقرار ليس مرادفا للجمود. يجب على المؤسسات المالية أن تتطور وأن يواكب أداءها الضغوط التنافسية كما يجب عليها أن تتكيف والتغيرات المفاجئة في بيئة الاقتصادية الكلية.
التحدي هو بالضبط السماح لآلية السوق لعب دورها مع منع ظهور أي خلل في النظام المالي الذي من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد ككل[4].

---

[1]- غاري شيناسي (2005), مرجع سابق, ص15

[2] - Wyplosz, 1998, Stiglitz ; 1999, Kaul, Gumbrg et Stern ; 1999, Chavagneux 2001.

[3] - Toure Oumar (2004) : « Prévenir les crises financières et assurer la stabilité financière au niveau mondial : analyse de la nécessité de l'action collective », Communication pour les journées de recherche « crises financières internationales GDR-économie monétaire et financière et séminaire jeunes chercheurs : modélisation des crises financières axe finance international laboratoire d'Economie d'Orléans, 6 et 7 mais, pp.01-02

[4] - Quaden Guy (2007) : « les banques centrales et la stabilité financière », Séance d'ouverture de la conférence de l'international coopérative and mutual insurance federation, Bruxelles, 26 Septembre, P.02

3.3. الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

إن الاستقرار المالي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي، وذلك ضمن علاقات متبادلة مع الاستقرار النقدي. الواقع، أن فعالية السياسة النقدية تتطلب نظام مالي قوي ومستقر لضمان انتقال آثارها على الاقتصاد الحقيقي. كما أن، سياسات الاقتصاد الكلي تساعد على ضمان استقرار النظام المالي.
غير أن مسألة تحديد المستوى الكفء للاستقرار المالي لا تزال قائمة. كان الجواب إيجابيا للذين آمنوا بإمكانية المفاضلة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، لا سيما في الأسواق الناشئة. على هذا المستوى، ينبغي للبلدان الناشئة الاختيار بين تعزيز الاستقرار المالي وتطوير كفاءة النظام المالي[1].

4.3. الاستقرار المالي والخطر النظامي

نظرا لان النظام المالي يتسم بحالة من المد والجزر التي لا تنته، فان مفهوم الاستقرار المالي لا يشير إلى موقف أو مسار زمني واحد وثابت يمكن للنظام المالي العودة اليه بعد صدمة ما، وإنما يشير إلى نطاق ممتد أو سلسلة متصلة من الأحداث. وتتصف هذه السلسلة بأنها متعددة الأبعاد، فهي تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن مشاهدتها وقياسها، والتي يمكن استخدامها في التحديد الكمي (وان كان غير دقيق) لمدى كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه التسييرية.

بحيث تعددت محددات الاستقرار المالي حاليا لتشمل إضافة للسلامة والمتانة المالية محددات أخرى، ممثلة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصدمات الخارجية، وحتى البيئة السياسية والأمنية. وبالتالي فإن تقييم مدى الاستقرار المالي يستلزم اعتماد مفهوم نظمي شامل. بتعبير آخر، حاليا لا يكف تتبع الاستقرار المالي فقط بل تلح الضرورة إلى تتبع "**الاستقرار المالي النظامي**".

وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن المفهوم الجديد للمخاطرة المالية التي أصبحت تأتي على شكل خطر نظامي في العنصر الموالي.

II. الخطر النظامي: المفهوم الجديد للمخاطرة المالية

رأينا في الجزء السابق حتمية دراسة الاستقرار المالي من منظور نظامي كلي، وذلك لتغطية الخطر النظامي الذي أصبح من أصعب الرهانات التي تواجه السلطات الإشرافية. فنتيجة للتحولات والتطورات التي عرفتها الساحة المالية مؤخرا تغيرت طبيعة المخاطر داخل هذه الساحة.

[1] - Hammoud Gill (2007) : « Définitions et caractéristiques de la stabilité financière pour les pays en développement », Revue Economique et Monétaire, N°01, P.05

1. ماهية الخطر النظامي

يبقى مفهوم الخطر النظامي غامضا فهناك عدة محاولات لتقديم تعريف موحد له، فقد عرف على أنه " مخاطر متراكمة تتسبب بخسائر متعاقبة على طول سلسلة المؤسسات المالية "، وهناك من قال أن الخطر النظامي هو عبارة عن: " إمكانية تسبب صدمة اقتصادية كلية بتقلبات في أسعار الأصول، انخفاض في نسبة السيولة وارتفاع نسبة الإفلاس"، كما انه عرف ب: "احتمال تسبب تعثر متعامل مالي بآثار سلبية على باقي المتعاملين الماليين، وذلك نتيجة لترابط وتشابك الأسواق المالية "[1]. في هذا الجزء سنحاول إيجاد تعريف واضح لهذا الخطر.

1.1. المخاطر المالية

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة المالية فقد ارتبط مفهومي العائد والمخاطرة منذ بداية النشاطات المالية. مما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة في هذا المجال، فيما يلي سيتم تعريف الخطر المالي ثم سيتم سرد أشهر هاته المخاطر.

1.1.1. تعريف الخطر المالي

المخاطر هي تلك الأحداث غير المرئية وغير مرغوبة الحدوث في المستقبل، فالخطر يتعلق عموما بالأشياء غير المحظوظة[2]. عموما يمكن تعريف الخطر من عدة وجهات نظر:

التعريف اللغوي : إن مصطلح الخطر يعني:"الجرأة، المجازفة والمغامرة"[3].
التعريف القانوني: احتمالية وقوع حادث مستقبلا، او حلول اجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه[4].
التعريف الرياضي: هو عبارة عن مقدار الانحراف عن العائد أو المعدل المتوقع[5].
التعريف الاقتصادي: نتحدث عن خطر مالي إذا تعلق الأمر بوقوع خسائر مالية.

عموما يرتبط الخطر بفكرة إمكانية الوقوع في الخسائر غير المرغوب فيها من عدمه، فهو مرتبط بالشك، الاحتمال، التغير، والتحول وإمكانية الخسارة[6].

---

[1] - SCHWARCZ Steven L. (2008) : « Sytemic risk », The Georgetown Law Journal, Vol.97:193, p.197
[2] - الراوي خالد وهيب (2009): " إدارة المخاطر المالية", دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان, ص.08-09
[3] - عياش زبير (2006-2007)مرجع سابق, ص.35
[4] - أبو محيميد موسى عمر مبارك (2008): "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2", قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, ص.18
[5] - النحلة مروان (2010): "قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية", ص.03
[6] - عياش زبير (2006-2007), مرجع سابق, ص.35

وقد عرفته لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها[1]: "احتمالية حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

وعرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكي على أنه[2]: "مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل و التي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر سلبيا فيطلق عليه خطر/تهديد، أما إذا كان ايجابيا فيطلق عليه فرص".

مما سبق يتضح إن القاسم المشترك لمصطلح الخطر هو:
حالة عدم التأكد والعشوائية (وهي مصدر الخطر)؛
الخسائر المستقبلية (وهي النتيجة النهائية).

2.1.1.أنواع المخاطر المالية

لقد تم تقسيم المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي نتيجة لقيامه بالأعمال البنكية و المالية لعدة تصنيفات وذلك حسب المعيار المتخذ أثناء التصنيف، فهناك معيار الشمولية الذي يفرق بين المخاطر الفرديةrisques induviduels و المخاطر الضمنية risques systématiques ، بخلاف معيار الغاية، الذي من خلاله تم تقسيم المخاطر المالية إلى مخاطر مالية بحته و مخاطر مضاربة.

حاولنا في دراستنا هذه ذكر أهم المخاطر المالية وأشهرها التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية وهي كالآتي:

1.1.1.1. *مخاطر الائتمان*

هناك عدة تسميات لهذا الخطر نذكر منها:خطر الإمضاء، خطر المتعاقد معه، خطر المقابل أو خطر العميل، وهو أول وأهم خطر لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بأهم عملية وهي عملية الإقراض، فهو خطر طبيعي ومتوقع لأن تسليف النقود التي هي أصلا ملك للغير(للمودعين) فيه احتمال تنفيذ العقد من عدمه، مما يعرض مصلحة البنك وحتى المودعين للخطر.

[1]- أبو محيمد, مرجع سابق, ص.18.
[2]- مرجع سابق, ص.18.

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة[1].

2.2.1.1. *مخاطر السيولة*

إن مهمة المصرفي الأساسية هي تحويل الخصوم (الديون قصيرة الأجل، الودائع) إلى أصول (موجودات) طويلة الأجل (القروض)، بحيث أنه يمول الاستخدامات طويلة الأجل بواسطة موارد ومصادر قصيرة الأجل، وأثناء ذلك قد يخطئ في تسيير هذه الآجال ويجد نفسه في حالة عدم توفر السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب المستمرة من قبل المودعين، وهذا هو خطر عدم السيولة، أي عدم توفر البنك على السيولة اللازمة لتلبية طلبات مودعة غير المتوقعة. ويتحقق هذا الخطر بمجرد نقص السيولة، ولا يشترط أن يكون البنك في حالة انعدام تام لها (لأن نقص السيولة يكفي لعدم تلبية طلبات السحب كلها).

3.2.1.1. *خطر عدم الملاءة*

كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء، حيث يكون البنك في حالة يسر وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه: تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه.

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك، وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع، يجعل البنك في حالة عدم الملاءة.

4.2.1.1. *مخاطر السوق*

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشات الاقتصادية. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر

[1]- حشاد نبيل(2005): "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، الجزء الثاني لموسوعة بازل2، بيروت، لبنان, ص.22.

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة[1].

2.2.1.1. *مخاطر السيولة*

إن مهمة المصرفي الأساسية هي تحويل الخصوم (الديون قصيرة الأجل، الودائع) إلى أصول (موجودات) طويلة الأجل (القروض)، بحيث أنه يمول الاستخدامات طويلة الأجل بواسطة موارد ومصادر قصيرة الأجل، وأثناء ذلك قد يخطئ في تسيير هذه الآجال ويجد نفسه في حالة عدم توفر السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب المستمرة من قبل المودعين، وهذا هو خطر عدم السيولة، أي عدم توفر البنك على السيولة اللازمة لتلبية طلبات مودعة غير المتوقعة. ويتحقق هذا الخطر بمجرد نقص السيولة، ولا يشترط أن يكون البنك في حالة انعدام تام لها (لأن نقص السيولة يكفي لعدم تلبية طلبات السحب كلها).

3.2.1.1. *خطر عدم الملاءة*

كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء، حيث يكون البنك في حالة يسر وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه: تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه.

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك، وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع، يجعل البنك في حالة عدم الملاءة.

4.2.1.1. *مخاطر السوق*

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشات الاقتصادية. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر

[1]- حشاد نبيل(2005): "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، الجزء الثاني لموسوعة بازل2، بيروت، لبنان, ص.22.

السوق الخاصة فتنشا عندما يكون هناك تغير في أسعار الأصول أو الأدوات المتداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها[1].

ويمكن تعريف على أنها تلك المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع[2].

- ***مخاطر سعر الصرف***

إن مهنة المصرفي تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف، وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم على العملة الصعبة، وهو بذلك يحتمل الربح والخسارة بسبب التغير الذي يحصل على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وبالتالي فيمكننا تعريف خطر الصرف على أنه إمكانية الوقوع في خسائر بسبب تغيرات معدل الصرف، فيتأثر البنك بسبب امتلاكه حقوقا وديونا بالعملات الصعبة.

- ***مخاطر أسعار الفائدة***

يمكن تعريف خطر معدل الفائدة على أنه خطر الحصول على نتائج متأثرة سلبا بتغيرات وتقلبات معدلات الفائدة. أو هو خطر عدم تحقق الأرباح المرجوة أو الوقوع في خسائر بسبب تغير معدلات الفائدة، وهذه الأخيرة إذا تغيرت فهي تؤثر مباشرة على النتائج المنتظرة خاصة وأن عمل المصرفي قائم على النسب، المعدلات والاحتمالات.

ويعد خطر معدل الفائدة بالنسبة لعدد كبير من البنوك ثاني أهم صنف من الأخطار بعد خطر القرض، حيث يقع نتيجة الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة، والتي تنقص من هوامش الفائدة (أي الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة)، وتُخفض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.

يمكن إجمال مصادر سعر الفائدة في: مخاطر إعادة التسعير؛ مخاطر منحنى العائد؛ مخاطر الأساس؛ عقود الخيارات .

---

[1]- خان طارق الله و احمد حبيب (2003): "إدارة المخاطر- تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية-", ورقة مناسبات رقم 05, البنك الإسلامي للتنمية, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, جدة, المملكة العربية السعودية, ص.30

[2]- حشاد نبيل (2005), مرجع سابق, ص.23

- **مخاطر السعر**

هو خطر تدني القيمة السوقية لأحد الأدوات المالية بمرور الزمن، بسبب تدني في أسعار الصرف وأسعار الفائدة[1].

5.2.1.1. المخاطر غير الظاهرة في الميزانية

كان ضمن ما شهدته السنوات القليلة الماضية الزيادة الهائلة في العناصر الموجودة خارج ميزانيات المصارف التجارية. وقد كان العامل الرئيس وراء تلك الزيادة سعي المصارف إلى تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها. لكن تنبه المصارف المركزية لحجم هذه الأعمال وخطورتها، أدى بها إلى اتخاذ خطوات عملية لضم مخاطر هذه العمليات إلى الميزانية لاحتساب كفاية رأس المال لحجم عمليات المصرف[2].

ويمكن تعريف البنود التي لا تظهر في الميزانية على أنها تلك العناصر التي من الممكن ان تصبح أصل أو خصم في حال وقوع حدث معين، كذلك يمكن تعريفها على أنها تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلا. لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الموجودات أو المطلوبات، طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. لهذا السبب يشار أحيانا إلى العناصر خارج الميزانية باسم (invisible banking).

وهناك العديد من الأنشطة خارج الميزانية والتي يمكن تصنيفها ضمن أربعة عناوين رئيسية، هي[3]: الالتزامات واعتماد القروض،الكفالات، عمليات الصرف الأجنبي والعمليات المرتبطة بالفوائد، تعهدات التغطية.

6.2.1.1. المخاطر التشغيلية

وهي مخاطر الخسائر التي تنشا من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشا نتيجة لأحداث خارجية. وعموما فانه يمكن للخطر التشغيلي إن يكون في إحدى الصور الآتية[4]:

- مخاطر الأحداث؛
- مخاطر المدفوعات/التسويات؛
- مخاطر التكنولوجيا/الأنظمة؛
- الاحتيال/مخاطر الالتزام؛

---

[1]- النحلة, مرجع سابق, ص..35
[2]- نفس المرجع, ص.42
[3]- نفس المرجع, ص.43
[4]- حشاد (2005), مرجع سابق, ص.23

- مخاطر تغير الإدارة.

7.2.1.1. مخاطر الدول والحكومات

يمكننا تعريف مخاطر الدول والحكومات على أنها المخاطر الناجمة عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية المتعلقة بدولة ما. كما يمكننا تعريفها على أنها المخاطر المتعلقة بالخسائر المالية المتوقعة والتي قد تنشا عن مشاكل اقتصادية(البطالة و التضخم) أو سياسية (كالحروب). ويعرف الخطر الذي ينتج عن إقراض البنوك للحكومات بالخطر عبر الحدود.

يتعرض أي مقرض مقدم لهيئة أو مؤسسة ما وغير مضمون من الحكومات التي تعمل في ظلها تلك الهيئة لثلاث مستويات من المخاطر[1]:

النطاق الضيق: تكون هنا المسالة مدى المصداقية و القدرات الخاصة بتلك الجهة.
النطاق الأكثر شمولا: المخاطر المرتبطة بالصناعة.
لا يكون أي من المستوى السابقين مجالا يعنى به محللو المخاطر الدولية.
المستوى القومي أو العام: يظهر لنا هنا خطر التحولات وهي بأنه لو كان المقترض يستطيع مواجهة التزاماته إلا أن الحكومة التي يعمل في ظلها قد لا تملك العملة الأجنبية لتمويل الديون.

بشكل عام فإن مخاطر الدولة تعرف أنها عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى الكفاءة في تلك الدولة. وتتمثل المخاطر القطرية في ثلاثة عناصر أساسية والمتمثلة في مدى الاستقرار السياسي، ومستوى الاستقرار الاقتصادي، ومدى توفر الموارد الطبيعية والتعرض للكوارث، حيث أن المخاطر القطرية تزيد من درجة عدم اليقين وبالتالي تعتبر مدخلاً هاماً لدراسة وتقييم المخاطر المصرفية ككل[2].

2.1. مفهوم الخطر النظامي

تعتبر مرحلة تحديد مفهوم الخطر النظامي معقدة نوعا ما، ولذا فقد اختلف الباحثين في تقديم تعريف دقيق لهذا الخطر كما تم توضيحه سابقا، وهذا نابع من تعدد أبعاده ونتائجه. ولذا سيتم تحديد كل من الأحداث النظامية و نتائج وقوع الخطر النظامي قبل استنتاج تعريفه.

---

[1]- النحلة, مرجع سابق, ص.51
[2]- النصر، مرجع سابق، ص.11

❖ **الأحداث النظامية من المنظور الواسع**

وهو يحدث في حالة وقوع صدمة اقتصادية كلية أو انهيار سوق مالي تؤثر على العديد من المؤسسات المالية تحت ظل خطر ذو طبيعة ضمنية. كمثال نذكر[1]: الأزمة المصرفية في اليابان أواخر سنوات الثمانينات، والأزمة المصرفية لبلدان الشمال الأوروبي في أوائل سنوات التسعينات.

وفي كلتا الحالتين تعتبر العدوى المالية السبب في تحول الخطرين سواء الفردي أو/و الضمني إلى خطر نظامي.

2.2.1.مظاهر وقوع الخطر النظامي

يمكن حصر مظاهر وقوع الخطر النظامي في أربعة عناصر وهي: هلع بنكي، انخفاض في منح القروض، انخفاض في أسعار الأصول المالية، و تعطل أنظمة الدفع للمبالغ الضخمة[2].

1.2.2.1. هلع بنكي

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي، فان السبب الأساسي لحدوث الأزمات البنكية هو الاندفاع لسحب الودائع، وهو عبارة عن رد فعل عقلاني، فسلوك المودعين يطابق القاعدة القائلة أن من يصل أولا، يخدم أولا.

إن كل من اندفاع المودعين، وطول خط الانتظار، وقف عملية الدفع، عبارة عن مؤشرات عن حدوث هلع بنكي[3] .

2.2.2.1. تضييق في منح القروض

عادة يكون التضييق في منح القروض نتيجة لستة أسباب، وهي[4] :

- انخفاض في رأس مال البنوك؛
- التدخلات لمساعدة مؤسسات الإيداع المتعثرة؛
- ردود الفعل المبالغ فيها من قبل أجهزة الرقابة المصرفية؛

[1] - W.Ferguson Roger and al., op cit, P.05
[2] - AGLIETTA Mechel (2002) : « Actualité et prévention du risque systémique », séminaire sur le risque systémique, université de Paris X-Nanterre, p. 06
[3]- LACOUE-LABARTHE (2005), p.02
[4] - T. Clair Robert & Tucker Paula (1993) : « Six causes of the credit crunch", federal reserve bank of Dallas, Economic Review, third quarter, p.p.06-16

- تقليص مخاطر الدفع إلى أدنى حد؛
- سهولة إدارة الأموال؛
- إتاحة الفرصة لتقديم خدمات جديدة في القطاع المصرفي.

ونظرا لهذه الأهمية فإن انقطاع عمل هاته النظم وإن كان لمدة قصيرة يؤثر بشكل سلبي على كل مكونات النظام المالي.

3.2.1.تعريف الخطر النظامي

لقد اتفق كل من البنك التسويات الدولي و صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي على تعريف الخطر النظامي على انه تدهور في الاستقرار المالي نتيجة خطر تجسيد انقطاع في سيرورة عمل الخدمات المالية، نتيجة لتدهور حاصل في جزء أو كل النظام المالي والذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي[1].

بمعنى آخر، أن الخطر النظامي هو عبارة عن التجسيد المادي- خسائر- لهذا الانقطاع سواء بالنسبة للقطاع المالي أو الاقتصاد الحقيقي، أو بتعبير آخر، هو يمثل التكاليف التي يتحملها كل من النظام المالي و الاقتصاد الحقيقي في حالة وقوع أزمة مالية[2].

ونلاحظ من هذا التعريف، أن الخطر النظامي يتحقق إذا وفقط إذا تحققت القيود التالية:

- حدوث صدمة؛
- انقطاع في سيرورة الخدمات المالية؛
- خسائر في الاقتصاد الحقيقي.

فإذا تم دمج هذا التعريف الرسمي مع ما تم شرحه سابقا، يمكن شرح الخطر النظامي في الشكل الموالي:

[1] - BRI/FMI/FSF(2009) : « Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments", 20 October, p.02

[2] - Lepetit Jean-François (2010) : « Rapport sur le risque systémique », avril, p.10

شكل رقم (1-2): شرح حدوث الخطر النظامي

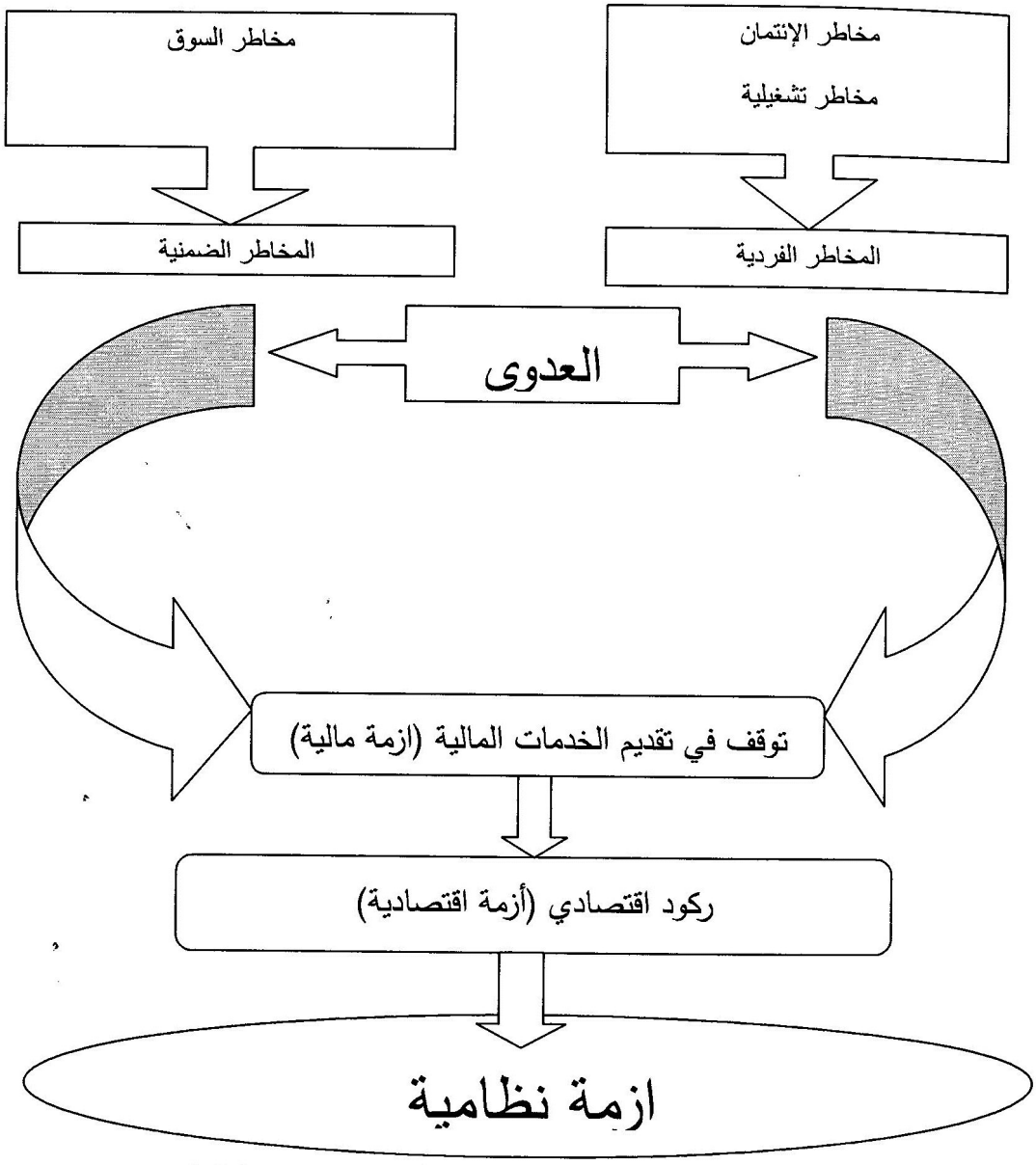

المصدر: من إنجاز الطالبة

2. النماذج النظرية لتفسير الخطر النظامي

أكيد أن الكلام عن الخطر النظامي مؤخرا ارتبط ارتباطا وثيقا بالنظام البنكي، غير أنه وان كان يتجلى بوضوح عندما يكون النظام البنكي محل الأزمة فهو يمكن أن يكون أيضا في السوق المالي وكذا ضمن نظم الدفع. وفيما يلي سيتم إيضاح النماذج النظرية للتحليل الأفقي للخطر النظامي.

1.2. الخطر النظامي في النظام البنكي

المشكلة الجوهرية في المصارف التجارية هي اعتمادها على الودائع تحت الطلب لتمويل أعمالها وأنشطتها المختلفة. هذا التمويل يكون لآجال أطول من آجال الودائع، ولذلك تصبح المصارف معرضة لما يسمى بخطر التدافع حيث يحرص كل مودع على استنقاذ وديعته قبل الآخرين. ولكن نظرا الى أن البنك لا يملك من النقد الحاضر ما يفي بالودائع، فإنه يواجه الإفلاس إذ لم يتم إنقاذه وضخ السيولة اللازمة.

نظريا يقوم البنك بتوليد السيولة من خلال إنشاء أصول مؤجلة مقابل ودائع حالة، وهو ما يعرف بوظيفة تحويل الآجال. ومع أهمية وظيفة السيولة في النشاط الاقتصادي إلا أن هذه الآلية تجعل النظام هشا لدرجة كبيرة، لأنه لا يمكن لجميع المودعين ممارسة السحب في أوقات متقاربة فالسيولة تتحقق للفرد أو للقلة وليس للمجموع أو الكثرة. ولذلك تنطبق على هذا النظام ما يسمى ب "مغالطة التعميم" (Fallacy of composition) ، حيث ما يمكن حصوله للفرد يمتنع ويتعذر حصوله للكل، وهو ما يؤدي الى نشوء خطر نظامي يهدد النظام الاقتصادي بأكمله. وفي ظل هذا النظام يصبح مجرد تخوف المودعين من احتمال إفلاس المصرف كافيا لدفعهم لسحب الودائع، وهو ما يؤدي إلى إفلاس البنك فعلا، فتصبح التوقعات سببا في تحقيق نفسها بنفسها دون وجود أسباب موضوعية توجب ذلك. وهذا هو مصدر هشاشة النظام لأن أي هزة في ثقة العملاء تصبح خطرا على النظام بأكمله[1].

إن تطور البحث في أسباب حدوث الهلع البنكي، سمح لنا بتمييز ثلاث مقاربات: مقاربة السلوك الاستراتيجي للمودعين؛ المقاربة الخاصة بمعلومات المودعين حول الوضع المالي للبنوك، وأخيرا مقاربة عدوى ما بين البنوك لاندفاع المودعين[2]. ولعل أشهر هذه الدراسات هو نموذج **DIAMOND و DYBVIG** سنة 1983.

لقد تم وضع هذا النموذج من قبل كل من Douglas W.DIAMANT و Philip H.DYBVIG، سنة 1983م[3]. ولقد انطلق بحثهما من الدور الذي تلعبه البنوك كمحول للآجال ، وتلعب البنوك هذا الدور من خلال كونها وسيط بين وحدات ذات الفائض (المودعين) و الوحدات ذات العجز(المقترضين)، ففي حين يتوجه المودعون إلى حسابات بنكية أكثر سيولة بمعدل فائدة مرتفع، يكون طلب المقترضين موجه لقروض طويلة الأجل وكذا بنسبة فائدة منخفض.

---

[1]- السويلم سامي بن ابراهيم (2012): "الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المشروع رقم 02-13، صص. 80-81

[2] - Marini (1993)

[3] - W. Diamond Douglas &H. Dybvig Philip (1983): "Bank runs, deposit insurance, and liquidity", journal of political economy, vol 91, N°3, June, pp.401-419

حيث قام الباحثين بصياغة فقدان الثقة المؤدية الى عمليات السحب العشوائية كاستجابة "لبقعة شمسية"، بتعبير آخر كإشارة تؤثر على معتقدات المودعين حتى وان لم تكن تلك المعلومات عن وضعية البنك أو حتى عن الاقتصاد العامل به صحيحة[1]

كما لوحظ إثر الأزمات الأخيرة، أن انتقال خطر التدافع تنتشر إلى أجزاء أخرى من القطاع المصرفي، وذلك من خلال قناتين رئيسيتين للعدوى في القطاع المصرفي، هما[2]:

- ❖ قناة التعرض الحقيقي: تتعلق 'بأثر الدومينو" الناتج عن التعرض الحقيقي في السوق بين بنكية وأو أنظمة الدفع؛
- ❖ قناة المعلومات: تتعلق بعدوى السحب عند وصول معلومات سيئة للمودعين عن الوضعية المالية للبنك (خطر فردي و خطر ضمني) وكذا التعرض المادي مع بعضها البعض (خطر عدم تماثل المعلومات).

من حيث المبدأ يمكن لهاتين القناتين الأساسيتين العمل جنبا إلى جنب، وكذلك بشكل منفصل تماما.

دون تهميش معدل ارتباط التقلبات الاقتصاد الكلي، الصدمات الكلية وازدهار الإقراض الذي صاحب عدة أزمات بنكية خاصة تلك الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية[3].

2.2. الخطر النظامي و أسواق رأس المال

يعتبر تحليل دور الأسواق المالية في حدوث الخطر النظامي الأصعب، إن تعاظم مكانة هاته الأسواق في تمويل الاقتصاد، لم يعزز الوعي بإمكانية تعطلها والخطورة الناجمة عن هذا التعطل خاصة. حيث تم اكتشاف علاقتها بالخطر النظامي بصورة آلية وليس نتيجة لأبحاث ودراسات تجريبية كما هو الحال في الهلع البنكي أو حتى في حال توقف أنظمة الدفع والتسوية.

فهناك شح فيما يخص تنظير آثار هذا التعطل كمصدر للخطر النظامي. ففي الواقع تختلف الأسواق المالية عن المؤسسات المالية بكونها غير قابلة للإفلاس، فالسوق المالي لا تفلس، يمكن أن نقول أن هناك سعر "صدمة/نقص سيولة" وانتشار هذه الحال من سوق إلى آخر. غير أن الأسواق المالية تسترد عافيتها بعد مرور بعض الوقت[4].

---

[1] - Elasri Karim et Huchet Nicolas : « Risque de liquidité bancaire et risque de crise : nouveaux enjeux, nouvelles régles ?, P.03

[2] - De Bandt Olivier & Hartmann Philipp (2000), op cit, P18

[3] - op cit, P.23

[4] - op cit, p.26

لذا فان مصدر القلق في الأسواق المالية هي الصدمات المسببة لذلك التعطل المؤقت ولأزمات السيولة فهي تؤثر على باقي القطاع المالي وكذا الاقتصاد الحقيقي. وهذا ما أدى ب Anna Schwartz إلى استنتاج أن: "انهيارات الأسواق المالية هي عبارة عن أزمات مالية "زائفة" وليست "حقيقية"، ما لم تمس استقرار النظام البنكي وبالتالي تؤثر على توفر وسائل الدفع"[1].

3.2. الخطر النظامي في أنظمة الدفع والتسويات

من خلال توفر البنية التقنية التحتية التي يتم من خلالها تسوية المعاملات البنكية و كذا عمليات تداول الأوراق المالية، تحدد أنظمة الدفع والتسوية أهمية التعرض المادي بين المؤسسات المالية. فالنظر الى نظام الدفع والتسوية يعطي صورة مكبرة لشبكة تعرضات ما بين البنوك، فمن خلالها يمكن تحديد كيفية انتقال الصدمات ضمن النظام المالي. تحوي هذه الأنظمة على مخاطر كامنة، مماثلة لتلك التي تواجه المؤسسات المالية بشكل عام: كالخطر التشغيلي، خطر السيولة و خطر الائتمان[2].

[1] - op cit, p.26
[2] - op cit, p.32

شكل رقم (1-3): عمليات التعزيز الذاتي بين المجالات (الميادين) حاملة الخطر النظامي

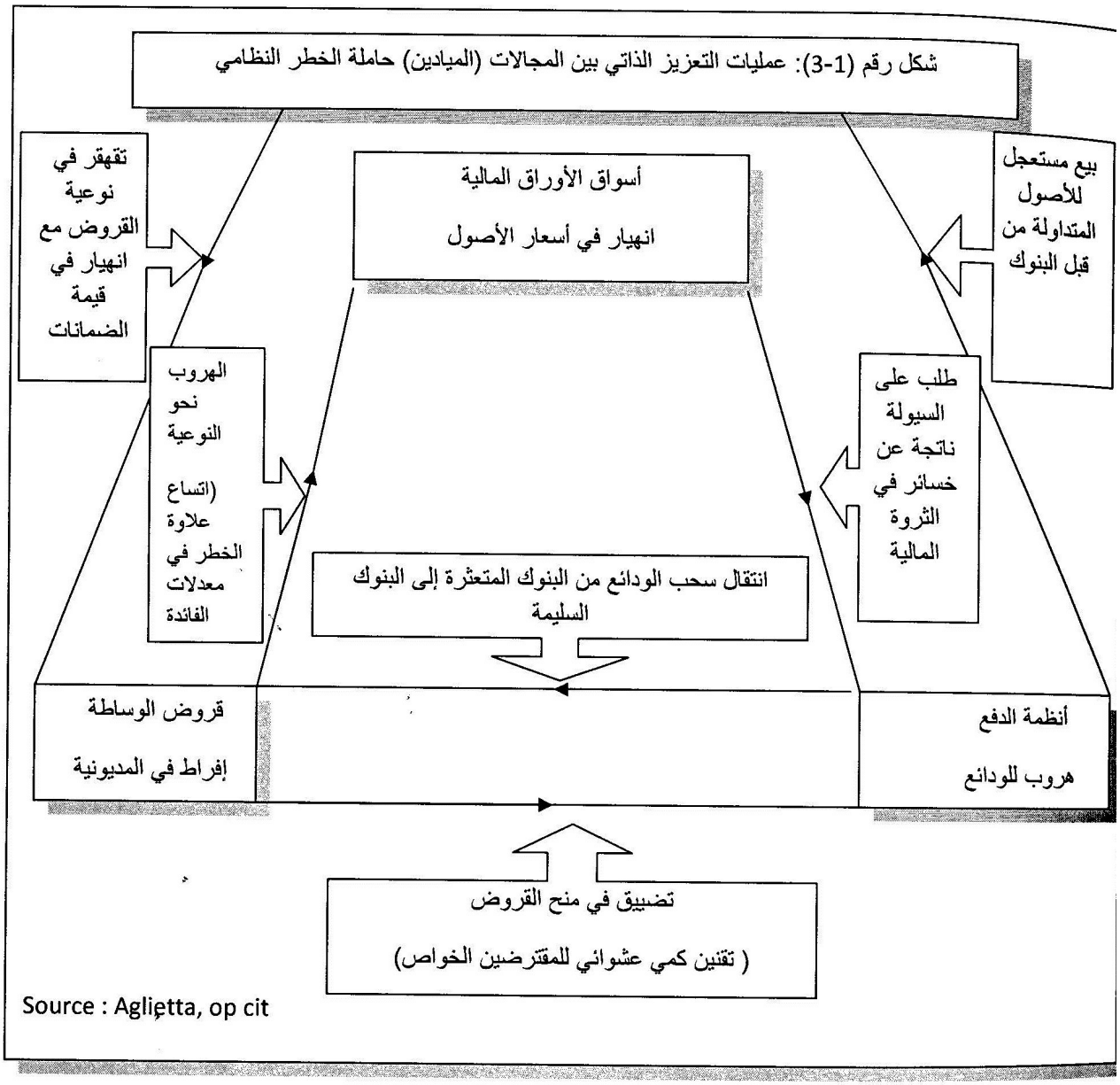

Source : Aglietta, op cit

III. الأزمات المالية النظامية: أزمة الرهن العقاري 2008م

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى[1]. وعموما يوجد سبع فرضيات لتفسير الأزمة المالية، هي[1]:

[1]- خضيرات عمر ياسين محمود (د.س): "الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الاسلامي منها", جامعة البلقاء التطبيقية, الأردن, ص.03

- الفرضية الأولى: الأسواق المالية هي أسواق وعود ...؛
- الفرضية الثانية: إن أصل معظم الأزمات، راجع إلى أثر التقلبات الدورية؛
- الفرضية الثالثة: تكون الأزمات المالية أكثر خطورة عندما تكون نتيجة أثر تقلبات الدورات الاقتصادية المرتبطة بعملية الائتمان؛
- الفرضية الرابعة: يلعب النظام البنكي دورا محددا في أعقاب الأزمات المالية؛
- الفرضية الخامسة: إن عدم اتساق الاقتصاد الكلي يؤدي إلى حدوث أزمة نظامية؛
- الفرضية السادسة: عدم التناسق بين المؤسسات المالية الوطنية و الدولية؛
- الفرضية السابعة: سلطات الإشراف على الأسواق المالية لا تسيطر على السلطات الإشرافية الخاصة بالبنوك.

في دراستنا هذه سيتم التركيز على أزمة الرهن العقاري التي شهدها الاقتصاد العالمي، وهي أزمة مالية حادة كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار. أدت هذه الأزمة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي وإنما الاقتصاد العالمي ككل، ومن بين هذه الاختلالات نجد، انتشار البطالة وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك وحدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي.

فيما يلي سنحاول إسقاط عناصر تعريف الخطر النظامي على مراحل تطور هاته الأزمة.

1. أسباب حدوث أزمة الرهن العقاري

يمكننا إجمال أسباب أزمة الرهن العقاري في ثلاث نقاط أساسية هي:

1.1. زيادة في السيولة و اختلال هيكلي أدى الى تنامي الفقاعة

إن السياسة التسهيلية التي اتبعتها السلطات الأمريكية سواء مالية كانت أو نقدية، هيأت المناخ المناسب لتنامي فقاعة العقارات. وفيما يلي شرح لذلك.

1.1.1. سياسة المال السهل

اتبعت السلطات الإشرافية سياسة نقدية توسعية من أجل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، فقد تم خفض معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية، كما توسعت البنوك في منح القروض العقارية نتيجة الوفرة في السيولة التي عرفتها الأسواق، بشكل أدى إلى زيادة حدة المنافسة فيما بينها لاجتذاب المقترضين، وذلك

[1]- لمزيد من التفصيل حول الأزمات المالية يمكن الرجوع إلى:
Boyer Robert, Dehove Mario et Plihon Dominique (2004) : « Les crises financières : analyse et propositions », conseil d'analyse économique, pp. 43-114

بتسهيل وتبسيط إجراءات وشروط الحصول على القروض العقارية[1]. وقد جاءت هذه الساسة التسهيلية بعد انفجار فقاعة قطاع تكنولوجيا المعلومات التي أدت إلى تراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات.

2.1.1. الإفراط في الإقراض العقاري

كنتيجة للسياسة التسهيلية المتبعة حصل تحول واضح في ميول الاستثمارات الشخصية لصالح الإسكان والعقار، كما يوضحه الشكل الموالي حيث تم تسجيل ارتفاع مطرد لنسبة ملكية المنازل الى غاية سنة 2006م، كما تم تسجيل ارتفاع في معدل الرهون العقارية خاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2006م.

شكل رقم(1-4): ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية في الو.م.أ 97|2007م

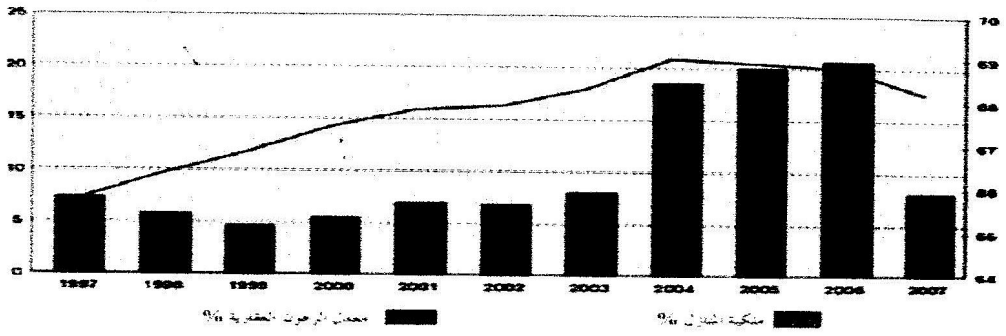

المصدر: حجاج محمد الهاشمي (2012): "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية –دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية 2007|2009م" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, ص98

حيث أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة ما بين 2001–2006، فقامت بمنح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية[2].

حيث بلغت الديون الفردية (9.2 تريليون دولار) و كانت تشكل الديون العقارية منها نحو (6.6 تريليون دولار)، كما بلغت ديون الشركات قرابة (18.4 تريليون دولار) ، و قد بلغت الديون الحكومية ما يعادل (12 تريليون دولار) خلال الفترة السابقة للانهيار. و عليه يكون قد بلغ المجموع الكلي للديون ما يعادل

[1]- حجاج محمد الهاشمي (2012): "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية –دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009", مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, ص.97

[2]- الحمش منير (2008): "الأزمة المالية والاقتصادية بين التفسير المالي والاقتصادي"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 130، ص33

(39 تريليون دولار) و التي تشكل ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي و كل ذلك بفعل انخفاض أسعار الفائدة على القروض و كذا الشروط الميسرة للحصول على القروض العقارية[1].

غير أن انخفاض أسعار العقارات في الو.م.أ كما يوضحه الشكل رقم (1-5) ابتداء من أواخر سنة 2005م وتزامن هذا الانخفاض بارتفاع معدلات الفائدة[2] الذي سجل ارتفاعا كما هو موضح في الجدول الموالي أدى إلى تأزم الوضع.

جدول رقم (1-4): معدل الفائدة للإحتياطي الفيديرالي الأمريكي (1991-2010م)

السنة (جانفي)	91	95	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
المعدل ٪	6,76	5,5	5,5	5,5	1,75	1,25	1	2,25	4,5	5,25	3	0,25	0,25

Source : le cercle des épargnants (2012) : « Base de données –monde »، Aout، p.11

والملاحظ أن تطور سعر الفائدة كان تبعا للسياسة النقدية التي تم إقرارها من طرف السلطات النقدية، فمنذ سنة 2001م سجلت انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2004م متماشية بذلك والسياسة المتساهلة المسطرة من قبل. غير أنه ابتداء من سنة 2005م نجد أن معدل الفائدة غير من اتجاهه ليرتفع ويصل إلى معدل فائدة مقدرة ب 5,25٪. وهي نفس سنة انخفاض أسعار العقارات مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

شكل رقم (1-5): الرقم القياسي لأسعار المنازل في الو.م.أ 98|2008م

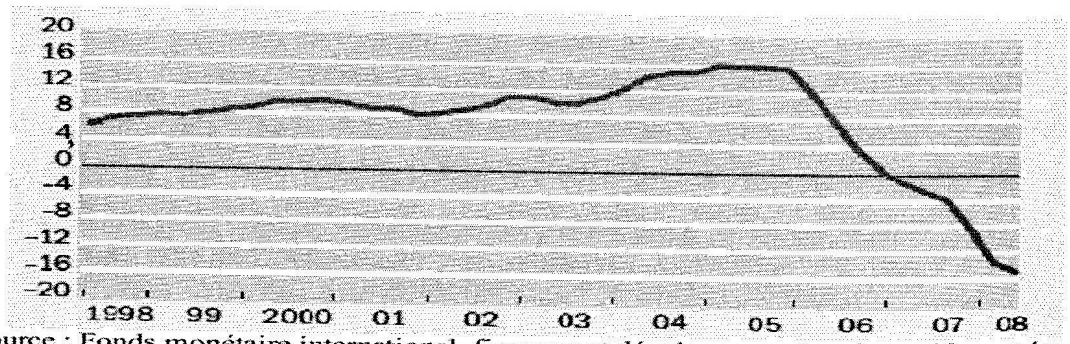

Source : Fonds monétaire international, finances et développement, volume 45, numéro 4, décembre 2008. P 16.

3.1.1. التطور المالي: الابتكارات المالية

تعرف المستجدات أو المبتكرات المالية على أنها منتجات، خدمات، أسواق أو أساليب عمل جديدة. لكن أغلب المستجدات المالية ليست مبتكرات جذرية أصيلة، بل في الغالب هي بعض التحسينات أو

[1]- بوعتروس عبد الحق (د.س): "تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008 مقارنة إسلامية", جامعة قسنطينة, الجزائر, ص.04-09

[2]- يعتبر فرض سعر متغير من أهم العوامل التي أدت إلى تعثر العملاء في حين أن القاعدة الائتمانية المتفق عليها عالميا هي أن العقارات تمول بموجب سعر فائدة ثابت باعتبارها أصول طويلة الأجل.

الإضافات على هامش الخصائص القديمة للمنتج الأصلي. من خصائص المستجدات المالية كذلك أنها لا تملك براءة اختراع، أي أنها سهلة التقليد، ومن ثمة فان دورة حياتها قصيرة جدا، وهذا ما يفسر الوثيرة العالية لظهورها. فتراكم هذه المنتجات المالية الجديدة وسع من نطاق عمل المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية، وجعل الأسواق المالية على درجة عالية من التعقيد، كما زاد من تعميق ظاهرة تغير القوانين ذلك أن من أهم الأسباب المفسرة لظهور المستجدات المالية هو محاولة الالتفاف على القوانين[1].

- **التوريق: حزام نقل الخطر**

إن اعتماد آلية التوريق أدى إلى تغير خط العمل من نموذج "منح القروض والاحتفاظ بها" إلى نموذج "منح القروض والتخلص منها"، وهو ما أدى إلى تنامي الخطر المعنوي كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1-5): مقارنة بين نموذج "منح القروض والاحتفاظ بها" و نموذج "منح القروض والتخلص منها"

نموذج "منح القروض والاحتفاظ بها" منح القروض وتحمل المخاطر الناجمة عنها	نموذج "منح القروض والتخلص منها" منح و بيع القروض أو الاحتفاظ بالقروض لكن بيع الخطر
- عائد المقرض عبارة عن دالة متزايدة للمخاطر المتحملة؛ - التحفيز على دراسة متانة طالب القرض؛ - تقليص عدم تماثل المعلومة سواء عند المقرض أو المقترض؛ - منح القرض من قبل البنوك المتوفرة على قدرة على تقييم القروض؛ - الرقابة الاحترازية: مخصصات من رأس المال مقابل القروض.	- عائد المقرض عبارة عن دالة متزائدة لحجم القروض المباعة؛ - التحفيز على ترك الضمانات: الارتفاع المتوقع لقيمة السلعة؛ - تزايد في خطر عدم تماثل المعلومة لعدم المبالاة بالخطر الذي يمثله طالب القرض؛ - منح القروض من قبل بنوك ومؤسسات غير بنكية؛ - عدم وجود أي رقابة احترازية: عدم وجود أي مخصصات.
السيطرة على الخطر المعنوي	تعظيم الخطر المعنوي

Source : Huyghe Sébastien (2009) : « Les défaillances de la régulation bancaire et financière »، p19

لم تعد تقنية التوريق مقتصرة على الرهونات العقارية، فقد شملت تقريبا كافة القطاعات المالية؛ من بطاقات ائتمان، قروض استهلاكية وقروض شراء السيارات وقروض الطلبة وغيرها، ولكن كان أهمها وأكبرها حجما قروض الرهن العقاري.

[1]- بن نعمون حمادو (2009),ص.04

يمكن تقسيم الأدوات المالية الجديدة التي تستعمل في توريق القروض العقارية وغيرها إلى أربعة أنواع[1]:

- الأوراق المالية المدعومة بالأصول ويطلق عليها ABS، هذه الأوراق تكون ناتجة عن القروض الاستهلاكية، ديون بطاقات الائتمان، و قروض أخرى؛
- الأوراق المالية المضمونة بالديون تسمى ب CDO، وتعتمد هذه الأوراق على ديون بنكية متمثلة في سندات الخزينة أو من مشتقات الائتمان وغيرها؛
- الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية، يطلق عليها اسم MBS، وتعتمد هذه الأوراق على القروض العقارية سواء كانت موجهة للسكنات العائلية أو لبنايات ذات منفعة تجارية وصناعية؛
- مشتقات الائتمان، وهي عبارة عن أدوات مالية تسمح بتحويل المخاطر المتعلقة بالائتمان إلى طرف ثالث عن طريق إبرام عقود مرجعية، تتمثل هذه المخاطر في الإفلاس، عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو تراجع في درجة التصنيف.

يقوم البنك بجمع قروض (أو سندات قروض) مختلفة لأشخاص مختلفين في درجات الملاءة في محفظة واحدة. ثم يصدر فئات مختلفة من السندات على ما تولده المحفظة من تدفقات نقدية ثم يصدر البنك ثلاث فئات من السندات يستحق أصحابها ما تحققه المحفظة من عائد مع رأس المال بدرجات متفاوتة[2]:

- الفئة الأولى تملك 70٪ من المحفظة، وتحصل على نصيبها أولا قبل غيرها. تحصل هذه الفئة من السندات على أعلى تصنيف ائتماني (AAA) غالبا بعد التأمين عليها، ولذلك فإن معدل الفائدة على هذه السندات هو الأقل (5٪ مثلا)، لكنه أعلى من الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية التي تشترك معها في نفس التصنيف. وهذا هو ما يجعل هذه السندات مغرية للمستثمرين.
- الفئة الثانية تملك 25٪ من المحفظة، وتحصل على نصيبها بعد الفئة الأولى. تحصل على تصنيف ائتماني أقل (B مثلا) والعائد على هذه الفئة أعلى من الفئة الأولى، مثلا 9٪، وهو أيضا أعلى من عائد السندات التقليدية من نفس التصنيف.
- الفئة الثالثة تملك الباقي وهو 5٪ من المحفظة، ولا تحصل على نصيبها إلا بعد أن تستوفي أصحاب الفئات السابقة حقوقهم كاملة. هذه الفئة عالية المخاطر لدرجة أنها تسمى ب" الأصول السامة" أو "النفايات النووية". ونظرا لمخاطرها العالية فإن شركات التصنيف تتجنب تصنيف هاته الفئة من السندات. ومقابل هذه المخاطر فإن الفائدة على هذه السندات مرتفعة وقد تصل الى 25٪.

---

[1]- حجاج محمد الهاشمي (2011-2012): "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية –دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009-", مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, ص. 117

[2]- السويلم سامي بن ابراهيم، مرجع سابق، صص. 58-59

ورغم أنه نظريا تتمتع الفئات العليا من السندات بالوقاية من المخاطر بسبب امتصاصها أولا من قبل الفئة الأخيرة، إلا أنه في أغسطس 2007م كانت الفئة الأخيرة هذه قد تبخرت تقريبا، ولذلك أصبحت الفئات العليا مكشوفة للمخاطر بدرجة لم تكن متوقعة. ولهذا اضطرت شركات التصنيف الائتماني إلى تخفيض أعداد كبيرة من هذه السندات من (AA) و أكثر إلى فئة (B) وأقل.

وما زاد الطين بلة ارتفاع حجم توريق القروض العقارية الذي شهد طفرة كبيرة، فإذا دققنا في المبالغ المخصصة لسوقي MBS و ABS، الموضحة في الشكل رقم (1-6)، نجدها تـمثل الأغلبية.

الشكل رقم(1-6): أوراق مالية مظهرة بأصول أو قروض مهيكلة (المبالغ بمليارات الدولار)

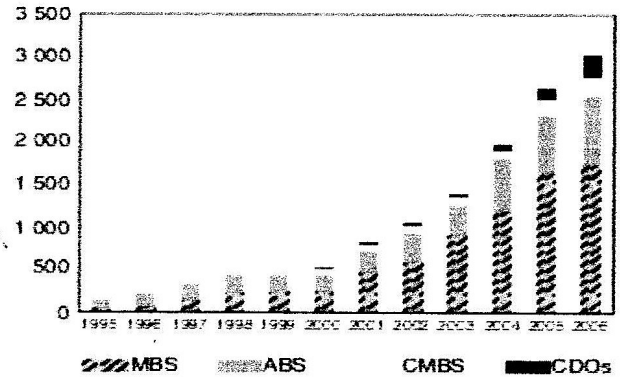

Source : R.Ficher Peter (2008) : « qu'est-il advenu de la dispersion du risque ?, in : revue de la stabilité financière, numéro spécial liquidité, N°11, Février, p.34

- **التأمين على القروض**

على الرغم من أن التأمين على القروض ليس شيئا جديدا في الصناعة المالية، لكن استخدام المشتقات المالية الائتمانية (أو مقايضة مخاطر الائتمان) كان نقلة جديدة في الصناعة، وخاصة في سندات الدين المغطاة.

إن التأمين على القروض شجع البنوك على أن تقرض، ثم تبيع القرض على شكل سندات يشتري ديونا مؤمنا عليها، ولذلك لا يهمه بدوره هل المقترض قادر على السداد أولا. وحيث أن القروض مؤمن عليها، فلا يهم ملاءة المقترض أو جدارته الائتمانية، بل هو الرسوم التي يحصلها البنك وغيره من المؤسسات المالية من عمليات التمويل و التسنيد وما يتصل بها[1].

ولأن المشتقات في حقيقتها التزامات مالية بدفع مقدار الفرق، فهي لا تختلف من حيث الجوهر عن الديون، فكلاهما التزامات مالية يجب الوفاء بها عند نهاية العقد نقدا. وحيث أن الرهان لا يتطلب أي

[1]- السويلم سامي بن ابراهيم، مرجع سابق، ص63

ملكية ينمو –الرهان– بمعدلات أسرع بكثير من معدلات نمو الثروة، وهو ما يؤدي الى الهرم المقلوب الذي يهدد الاستقرار المالي الاقتصادي. فالانفصال بين المشتقات و بين الاقتصاد الحقيقي لا بد أن يدفع ثمنه في النهاية الاقتصاد الحقيقي[1].

4.1.1. نظم الحوافز

إن نظم الحوافز في الصناعة المالية كان من أهم أسباب حدوث هذه الأزمة، فعند تحليل هذه الحوافز خاصة ضمن العاملين في البنوك والمؤسسات المالية، نجد أنها تقوم بتفضيل خلق الثروة على المدى القصير على حساب الاستثمار طويل المدى.

في سنة 2006م، قامت البنوك الخمس الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية بمنح أجرائها، على شكل علاوة، ما يعادل 25 مليار دولار، منها 53 مليون دولار من أجل مدير جولدن ساتش و11 كليون دولار لقرينه مدير بنك ليمان برادارز. في سنة 2007م، وهي سنة حدوث الأزمة، ارتفعت هذه المبالغ الى 65 مليار دولار، منها 68 مليون دولار لمدير جولدن ساتش و 35 مليون دولار لمدير بنك ليمان[2].

وقد ساهمت هذه الحوافز على التركيز على تعظيم بيع الأدوات المالية وتحقيق الأرباح في أقصر وقت ممكن دون الاهتمام بنسبة الخطر المحتملة سواء في المديين المتوسط والطويل.

❖ **اختفاء الخطر**

يعتبر تفادي المخاطر غير المؤمنة أحد أهم القواعد المعمول بها في الائتمان المصرفي، والتي قد تؤثر سلبا على أداء البنك وتهدد إفلاسه، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كل الإجراءات و القواعد الاحترازية وتوفير السيولة اللازمة لإدارة مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك وتلبية حاجيات الزبائن، وخلال العقود الأخيرة تجاوبت معظم المؤسسات المالية مع هذا الالتزام و بكيفيات جديدة جد متطورة للعمل على تحقيق هذه الشروط الاحترازية وذلك باستخدام تقنية جديدة تعرف بالتوريق[3]، كما تم إيضاحه سابقا.

ان تغير نموذج عمل البنوك، ولجوئها إلى التخلص من القروض حاملة المخاطر واستخدام خاصة المشتقات المالية للتحوط من هذه المخاطر، أدى إلى اختفاء الخطر. هذا الاختفاء كان على أي مستوى، وان اختفى فعلا فأين هو؟

---

[1]- المرجع السابق، ص. 70

[2] - Huyghe Sébastien (2009) : « Les défaillances de la régulation bancaire et financière », p22

[3]- حجاج محمد الهاشمي (2011-2012), مرجع سابق, ص.116

أصبح قياس مستوى نفور المستثمرين من المخاطر عن طريق مؤشر إدراك المخاطر، والذي يأخذ بعين الاعتبار ميل المستثمرين إلى المنتجات المخطرة، حيث أن انخفاض(ارتفاع) المؤشر يترجم تضاؤل (تزايد) مستوى النفور من المخاطر. وكما يوضحه الشكل الموالي فقد سجل هذا المؤشر انخفاض منذ شهر أكتوبر 2002م وهي الفترة التي تمت فيها تقديم التسهيلات المالية والنقدية من قبل الحكومة الأمريكية، استمر هذا الانخفاض إلى غاية شهر أوت 2003م. كما قد تم تسجيل أدنى مستوى له في شهر مارس 2005م (09 مارس)[1].

شكل رقم (1-6):مؤشر إدراك المخاطر

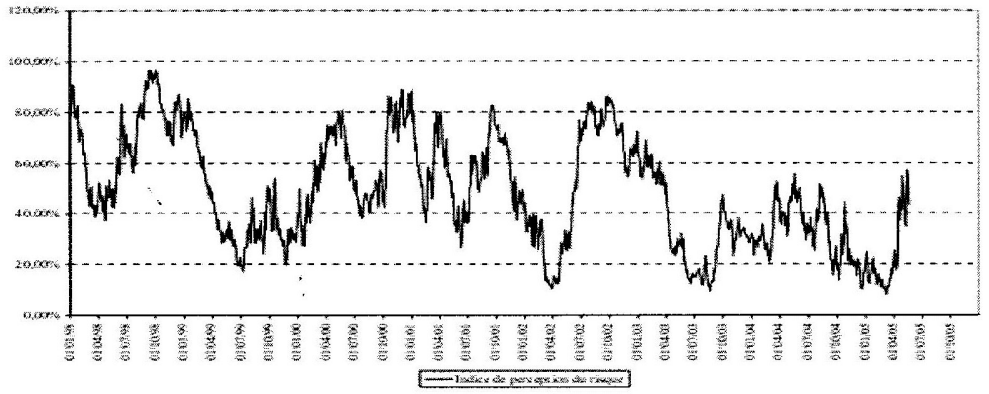

Source : Bordes Christian : « Banque et risque systémique », P.22

في الواقع أن مجمل المخاطر التي تم تحويلها سواء عن طريق آلية التوريق أو عن طريق التأمين الائتماني، تم تحويلها الى النظام المالي على شكل خطر نظامي.

3.1. فشل التنظيم المالي

في حين أن القطاع البنكي يخضع للكثير من القيود التنظيمية والرقابية، كانت المؤسسات المالية غير المصرفية أو المصارف الاستثمارية تتمتع بمرونة كبيرة لأنها لم تكن تواجه المخاطر نفسها التي تتعرض لها البنوك التجارية. لكن مع تطور أسواق النقد أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية قادرة على محاكاة آلية النظام المصرفي، وأصبحت من ثم تتعرض لمخاطر في حقيقة الأمر أشد من تلك التي تتعرض لها البنوك[2].

ترافقت هذه الظاهرة مع رفع الحواجز بين الأسواق، والتي تمثلت في رفع وإلغاء الحواجز القانونية والإدارية بين الأسواق داخليا من خلال إلغاء التخصص في الأنشطة المالية وفتح مجال العمل للمؤسسات المالية

[1] - Bordes Christian : « Banque et risque systémique », P.21

[2] - السويلم سامي بن ابراهيم، مرجع سابق، ص.80

في كل أقسام السوق المالي (السوق النقدي، السوق الرأسمالي). وخارجيا بالسماح للمؤسسات المالية الأجنبية ممارسة النشاط المالي وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية من الامتداد الجغرافي خارج حدود الدولة الواحدة[1].

وهذا ما أنتج التحكيم الإستشرافي أو التحكيم التنظيمي، وهو يأتي على نوعين:

- التحكيم الإستشرافي التخصصي؛ يتم عادة اختيار المؤسسات المالية خارج مجال الرقابة أو بما يعرف ب "النظام البنكي الموازي"؛ كما يوضحه الشكل الموالي؛ كما سمي هذا النظام ب "مصارف الظل" لكون أن هاته "المؤسسات المالية استطاعت أن تستنسخ طريقة عمل البنوك التجارية، فهي تعتمد الآلية نفسها دون اعتراف رسمي و من دون الخضوع لقيود وأنظمة البنوك التجارية التي تقبل الودائع. وقد بلغ حجم قطاع مصارف الظل في نهاية 2007م 10,5 تريليون دولار، في حين بلغ حجم البنوك التجارية 10 تريليون دولار، أي أن مصارف الظل تجاوزت حجم البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية"[2].
- التحكيم الإستشرافي المكاني؛ هنا نجد المتعاملين الماليين يختارون الدول الأقل فرضا للصرامة التنظيمية.

[1]- بن نعمون (2009), ص, 06
[2]- السويلم سامي عبد الله، مرجع سابق؛ صص. 82-83

شكل رقم (1-7): شرح عمل النظام البنكي الموازي[1]

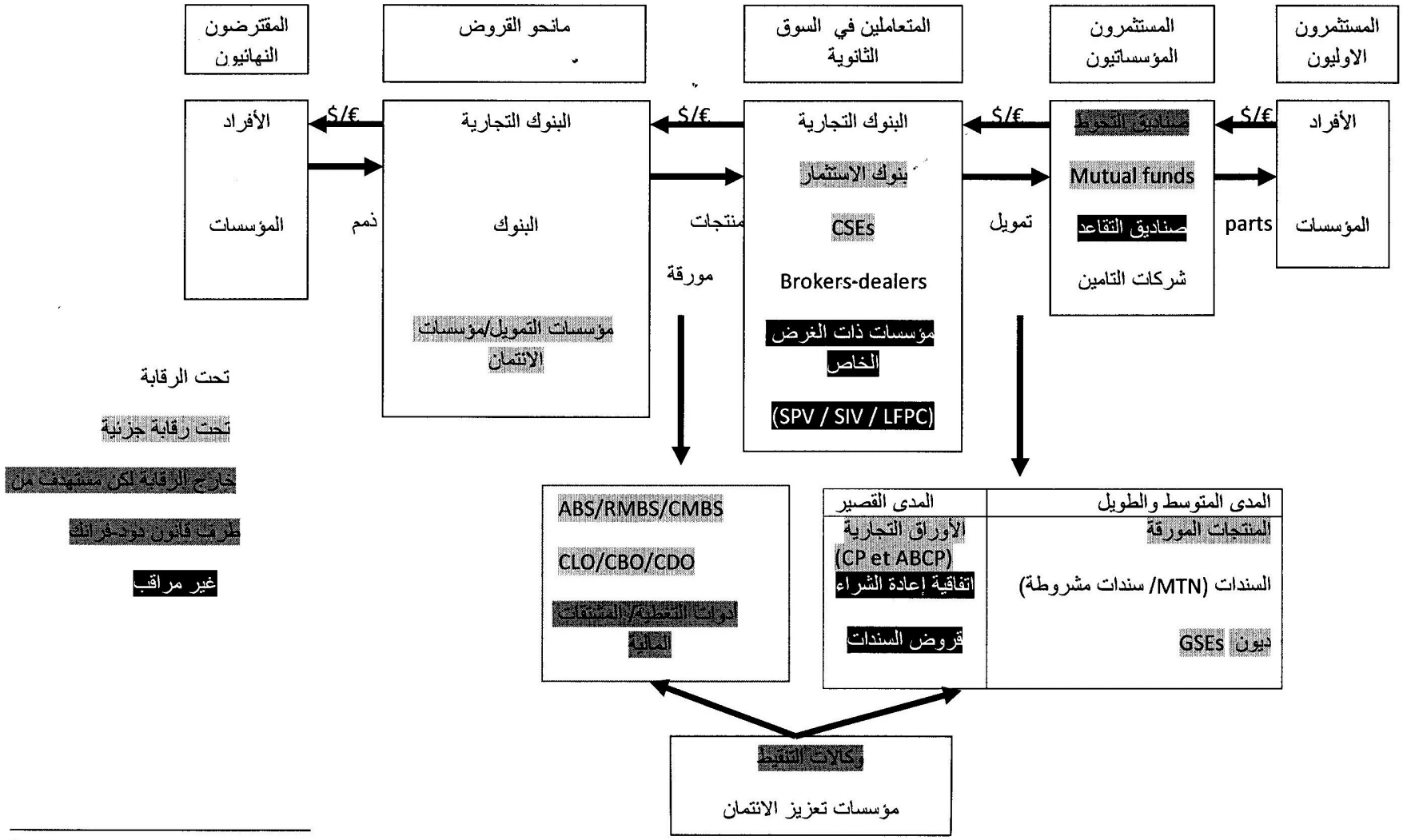

[1] - source :DG Trésor (2010) : « Régulation du Shadow Banking System aux Etats- Unis : propositions du Dodd-Frank Act », Washington-Wall Street Watch, *numéro 40*, ambassade de France aux Etats-Unis, octobre, p.04

2. من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية عالمية

يفرق الاقتصاديون بين القطاع المالي والحقيقي، فالقطاع الحقيقي هو قطاع السلع والخدمات، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل التجاري الدولي، وهذه هي مكونات ما يسمى بالناتج القومي، وبدون التبادل الدولي يسمى بالناتج المحلي. أما القطاع المالي فهو يشمل البنوك، الوساطة، الاستثمار والأوراق المالية، شركات التأمين والصناديق الاستثمارية والمؤسسات ذات الصلة. كما تشمل أسواق النقد و أسواق الأوراق المالية، كالأسهم والسندات والمشتقات.

لذلك يفرق الاقتصاديون بين الأزمة المالية التي تصيب القطاع المالي، وبين الهبوط الاقتصادي (الكساد) الذي يصيب الناتج القومي و|أو المحلي. فالتقلبات الاقتصادية قد تقع لأسباب أخرى. لكن الذي تدل عليه المؤشرات والدراسات الإحصائية والتاريخية، أن الركود الاقتصادي الذي ينتج عن الأزمات والاضطرابات المالية هو أسوء أنواع الكساد والهبوط الاقتصادي سواء من حيث طول المدة أو شدة وحدة هذا الكساد[1]. وذلك لون أن القطاع المالي يمثل الدائرة الجامعة لوسائل تمويل الاقتصاد لذلك فإن انتقال العدوى من النظام المالي إلى الاقتصاد الحقيقي شيء طبيعي.

عموما يوجد قناتين أساسيتين لانتقال العدوى بين الدائرتين، هما[2]:

- تقليص منح القروض للقطاع الخاص؛
- الأثر السلبي لأثر الثروة على الاستهلاك، العمالة ومحرك الاقتصاد.

وفي الشكل الموالي توضيح لمراحل انتقال الأزمة إلى القطاع الحقيقي.

[1]- السويلم سامي بن ابراهيم، مرجع سابق، ص.10

[2] - Banque de France (2010) : « De la crise financière à la crise économique », documents et débats, N°3, janvier, p16

شكل رقم (1-6): مراحل تطور الأزمة المالية الى أزمة اقتصادية

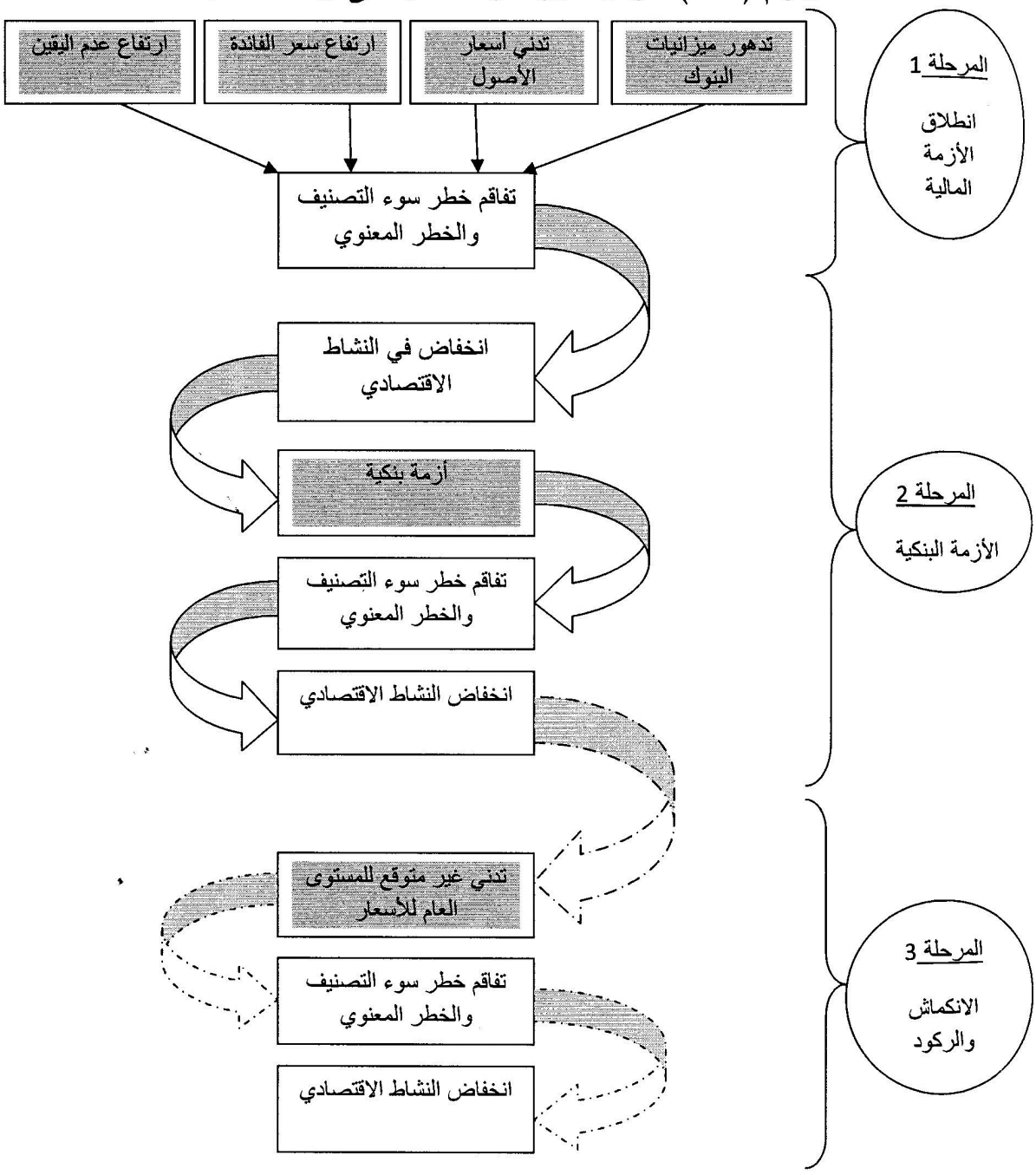

Source : Mishkin Frederic (2010) : « Monnaie, banque et marchés financiers », 9° édition, nouveaux horizons, P.269

1.2. تداعيات أزمة الرهن العقاري على الولايات المتحدة الأمريكية

تضاعفت المخاوف في الأسواق المالية نتيجة تسرب أزمة الائتمان العقاري إليها واستمرار هبوط أسعار الأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري، وتم الإعلان عن تعثر الكثير من البنوك الكبرى نتيجة خسائرها الكبيرة، حيث أعلن بنك الأعمال الاستثماري العملاق "ليمان برادرز" إفلاسه بتاريخ 15 سبتمبر 2008م. والذي يعد رابع أكبر بنك استثماري بالو.م.أ، حيث تأسس سنة 1850م وعرف بصموده لأكثر من قرن ونصف القرن في وجه العديد من الأزمات المالية التي واجهتها الو.م.أ بما في ذلك أزمة الكساد الكبير، وتم انهياره تحت وطأة الأصول عالية المخاطر المرتبطة بشكل أساسي بالرهن العقاري.

امتدت الأزمة لتشمل عدد من المؤسسات المالية المهمة التي تشكل ركنا مهما من أركان النظام المالي الأمريكي، وأدت في تطوراتها المتلاحقة إلى استحواذ بنك أوف أمريكا أحد أبرز البنوك الأمريكية على بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو بنك "ميرل لنش"، كما واجهت شركة التأمين الأمريكية "أميركان أنترناشيونال AIG" العملاقة والتي تعتبر من أكبر شركات التأمين في العالم مخاطر كبيرة بعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي إثر الإعلان عن إفلاس بنك "ليمان برادرز" الاستثماري، حيث قرر بنك الاحتياطي الفيديرالي والحكومة الأمريكية التدخل بشكل استثنائي وغير مسبوق لإنقاذ AIG، لأنها عجزت عن سداد المليارات من الدولارات تمثل قروضا كانت قد ضمنتها للبنوك الاستثمارية ومؤسسات التمويل العقاري[1].

تعدى الأمر نطاق بنك الاحتياطي الفيدرالي عندما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية وضع المجموعتين العملاقتين في مجال الائتمان العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتها، كما تم إجراء تعديلات هيكلية في المؤسستين الماليتين "غولدان ساكس" وبنك "مورغان ستانلي" واضطرت المجموعة الأمريكية "واشنطن ميوتشال" سادس أكبر بنك أمريكي إلى إشهار إفلاسها وتم بيع أصولها إلى مؤسسة "جيبي مورغان"، كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي حماية أكبر بنك في الو.م.أ "سيتي غروب" من خسائر محتملة، ومن ناحية أخرى تم في هذه المرحلة الإعلان أيضا عن إفلاس العديد من البنوك[2].

وفيما يلي بعض مؤشرات المناخ الاقتصادي في الو.م.أ المسجلة في تلك الفترة.

---

[1]- حجاج محمد الهاشمي, مرجع سابق, ص.103
[2]- نفس المرجع السابق

جدول رقم (1-6): المؤشرات الاقتصادية الأمريكية (2005-2010)

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3,1	2,7	1,9	-0,4	-3,5	3
معدل البطالة	5,1	4,6	4,6	5,8	9,3	9,6
معدل التضخم	3,4	3,2	2,9	3,8	-0,4	1,6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على[1]

- سجل معدل نمو الناتج الداخلي الخام انخفاضا جليا منذ سنة 2007م بنسبة نمو مقدرة ب1,9، بينما سجل سنتي 2008 و2009م تراجع في النمو ب0,4- و3,5- على التوالي؛
- بالنسبة لمعدل البطالة، فبعد تسجيله لانخفاض طفيف سنتي 2006 و2007م، عاود الارتفاع ليصل إلى معدل 9,3 سنة 2009م؛
- أما فيما يخص معدل التضخم، فالقيم جاءت مخالفة للنسبتين السابقتين حيث تم تسجيل انخفاضا سنة 2009م ب0,4-، بعد أن سجل أكبر قيمة سنة 2008م ب3,8.

2.2. تداعيات أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد العالمي

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، المتسبب الرئيسي في الأزمة المالية، فهي كانت أول المتضررين من خلال تأزم قطاع العقارات أولا، تلاه فيما بعد قطاع صناعة السيارات التي تراجعت مبيعاته حوالي 45٪ جراء اعتمادها في حدود 60٪ على القروض البنكية. غير أن آثار الأزمة انتقلت فيما بعد إلى أوروبا واليابان لتمس أولا نفس القطاعات الاقتصادية ثم تنتقل إلى باقي النشاطات الاقتصادية وتحدث نفس الآثار المدمرة. وعلى الرغم من الخطط التي وضعتها الدول المتقدمة من أجل إعادة بعث اقتصادياتها، والتي تجاوزت 2000 مليار دولار، إلا أن ذلك لم يجدي نفعا[2]. وقد تجلت مظاهر العولمة المالية من خلال العدوى التي مست الاقتصاد العالمي خاصة بعد تزايد نسبة الترابط في السنوات الأخيرة، بين الدول والأسواق المالية كما يوضحها الشكل الموالي.

[1] - http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FS.AST.DOMS.GD.ZS?page=1 , consulter le 15/03/2013

[2] - بن نعمون حمادو (2009): "أزمة الرهن العقاري, أسبابها وتداعياتها", ص. 18

شكل رقم (1-7): الشبكة البنكية في العالم لسنة 2007م

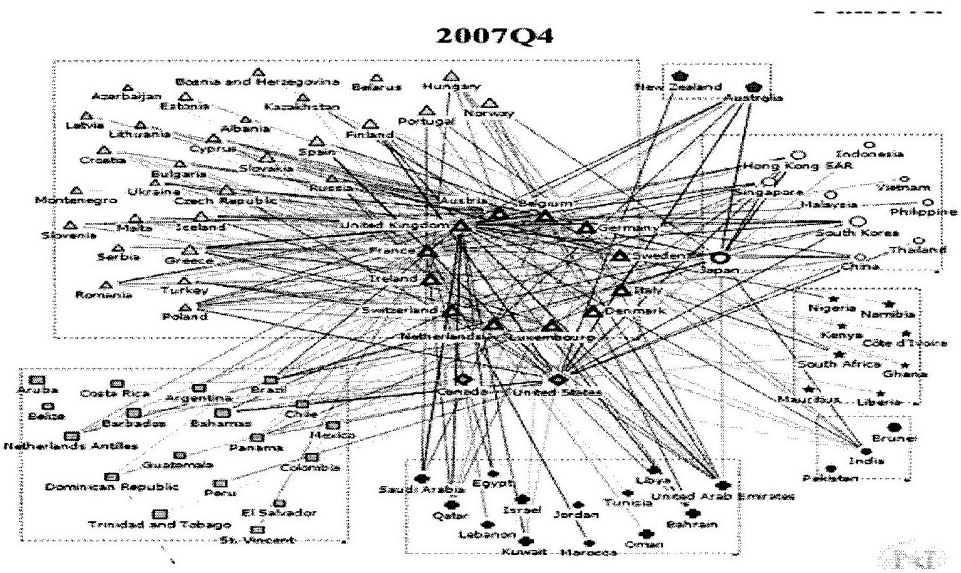

Source : DEHBI Rima (2012) : « La théorie des réseaux : Quelle réponse apportée à la gestion du risque systémique ?, p05

فوفقا لكبير الاقتصاديين في البنك الدولي، بلغت خسائر أسواق الأسهم العالمية في 2008م أكثر من 30 تريليون دولار، في حين خسرت أسواق العقار في العام نفسه أكثر من 30 تريليون أخرى. وبحسب التقديرات فقد بلغت تكاليف إنقاذ البنوك والأسواق المالية حتى منتصف 2009م في منطقة الإتحاد الأوروبي نحو 5,3 تريليون دولار[1].

الجدول رقم (1-7)، يبين لنا هذا الانتقال من خلال معدل انخفاض أسعار الأوراق المالية، وتحديد أهم القطاعات المتضررة. والملاحظ أنه في بعض الحالات كان الأثر أكثر ضررا على بعض الدول مقارنة بالو.م.أ. فعلى سبيل المثال؛ فان كل من ألمانيا وبريطانيا تعرضتا إلى أزمة ركود اقتصادي على إثر هذا الانخفاض.

للمقارنة، فإن مجموع ما صرفته شركات التأمين من تعويضات الكوارث، سواء الطبيعية أو بفعل الإنسان خلال الفترة 1979-2007م، نحو 750 مليار دولار. أي أن الأزمة المالية في سنتين كلفت أكثر من عشرين ضعف الكوارث الطبيعية والإنسانية على مدى 27 عاما[2].

[1]- السويلم سامي بن ابراهيم، مرجع سابق؛ ص.08
[2]- المرجع السابق

جدول (1-7): معدل الانخفاض في قيمة الأوراق المالية واكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول خلال سنة 2008م

الدولة	المعدل٪	أكبر القطاعات	الدولة	المعدل٪	أكبر القطاعات
و.م.أ	36	قطاعات البنوك والعقارات والسيارات	روسيا	66	قطاع البترول
باباان	46	قطاع السيارات والصادرات	اندونيسيا	50	قطاع الأخشاب وتراجع معدلات النمو من 10٪ إلى 6٪
ألمانيا	41	قطاع البنوك والسيارات والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا	كوريا الجنوبية	42	قطاع التصدير
بريطانيا	34	قطاع البنوك، العقارات أول دولة في العالم واجهت ركود اقتصادية	تركيا	53	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة فيها
كندا	34	العقارات وهي الدولة الوحيدة التي حققت نمو أثناء الأزمة	السعودية	40	قطاع البترول
فرنسا	42	البنوك والسيارات	جنوب أفريقيا	36	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة فيها
الصين	50	النشاط الصناعي واضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات	استراليا	42	قطاع الزراعة
الهند	50	النشاط الصناعي رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو لكن دون 7٪	البرازيل	44	قطاعات المعادن، الأخشاب والسيارات
ايطاليا	49	قطاع الطيران	الأرجنتين	65	بسبب عدم تعافي اقتصادها بصفة كاملة من أزمة 2001
المكسيك	33	قطاع البترول			

المصدر: حجاج محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص.123

خلاصة الفصل

لا يزال تحليل الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصاد الكلي، كم أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتعريف الاستقرار المالي أو قياسه. إلا أن تكاليف عدم الاستقرار المالي على النمو الاقتصادي العالمي مؤخرا أبرز أهمية تتبع هذا الاستقرار وذلك أولا وقبل كل شيء من خلال ضبط الإطار النظري.

إن المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، حيث تعرف الأخيرة على أنها حدث يسبب خسائر كبيرة للمؤسسات المالية و/أو التسبب بتعثرهم، كما يمكن تسجيل اختلالات خطيرة في الاقتصاد الحقيقي. بينما يعرف عدم الاستقرار المالي على أنه الحالة أين يكون فيها للصدمات العادية الأثر الكبير على النظام المالي مما يتسبب بأزمة مالية، بتعبير آخر عدم الاستقرار المالي يعبر عن هشاشة النظام المالي وقابليته للوقوع في الأزمات المالية. والتي تزداد خطورتها بخروجها من إطار الدائرة المالية (الأسواق المالية) لتمس الدائرة الحقيقية أي الاقتصاد برمته وتتحول إلى أزمة اقتصادية.

ولمعالجة مثل هذه الأزمة أو الحيلولة دون وقوعها واستفحالها يتطلب تدخل السلطات الإشرافية. غير إن خطورة الأزمة النظامية تكمن في صعوبة معالجتها بالطرق التقليدية المعروفة لكونها تحمل خطرا كليا، غير قابل للتحويل أو التنويع. وهذا ما صعب من مهمة السلطات الإشرافية. واستوجب عليها تكييف طرق معالجتها للأزمات مع التغيرات الطارئة على مفهوم المخاطرة المالية. وهذا ما سنحاول معرفته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تسيير الخطر النظامي ما بين الأساليب التقليدية والتوجهات الحديثة

تمهيد:

لقد أظهرت أزمة الرهن العقاري فشل التنظيم المالي في تسيير الخطر النظامي وكشفت عن عدة ثغرات فيما يخص سياسات معالجة هذا الخطر. والذي يعتبر أخطر صور عدم الاستقرار المالي كما رأينا في الفصل السابق، حيث يمتد أثر الخطر النظامي من الساحة المالية ليمس الاقتصاد الحقيقي معرقلا بذلك عجلة النمو الاقتصادي العالمي.

يعتبر تسيير الخطر النظامي حاليا ضمن أولويات الأجندة الدولية لذا فقد كان على المجتمع الدولي إيجاد حل لتدنية الخسائر المترتبة من وقوع هذا الخطر، فجاءت اجتماعات مجموعة العشرين[1].

أغلب هذه الاجتماعات كان محور مناقشاتها، تسيير أمثل للخطر النظامي. غير وإن كانت النوايا حسنة إلا أن القرارات الملموسة كانت قليلة. على عكس قرارات بنك التسويات الدولية التي جاءت على شكل اتفاقية بازل 3، والتي أولت جل اهتمامها لسد ثغرات الاتفاقيات الأولى والثانية، وهي قرارات تنظيمية ذات طابع ملموس وان كانت لا تتسم بالإلزامية.

جاء هذا الفصل ليتناول أهم الإجراءات المتخذة دوليا لمواجهة الخطر النظامي متمثلة خصوصا في اتفاقية بازل 3، لكن قبل هذا سيتم تشريح مختلف الأساليب التقليدية المخصصة لتسيير هذا الخطر ومعرفة أهم الثغرات التي كشفت عنها أزمة الرهن العقاري. لذا فقد جاء الفصل الثاني كالآتي:

I: الأساليب التقليدية لتسيير الخطر النظامي

II: ضرورة التوجه نحو المقاربة الاحترازية الكلية

III: الإجابة الدولية: بازل 3 والمتطلبات الحديثة لتسيير الخطر النظامي

[1]- هو منتدى تأسس على هامش قمة مجموعة الثمانية في 25 سبتمبر 1999م بواشنطن, على إثر أزمات سنوات التسعينات. يمثل هذا المنتدى 85٪ من التجارة العالمية, وأيضا أكثر من 90٪ من الناتج العالمي الخام. وتستقبل محموعة العشرين في اجتماعاتها ممثلي المؤسسات التالية, بريتون وودز, صندوق النقد الدولي, البنك الدولي, اللجنة النفدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

I. الأساليب التقليدية لتسيير الخطر النظامي

تقوم السلطات الإشرافية بتسيير الخطر النظامي من خلال وقاية قبلية ثم معالجة بعدية، أما الوقاية القبلية فتمثلت في الرقابة المصرفية ، ثم تأتي المعالجة البعدية على ثلاث مراحل حسب درجة تعاظم الخطر، (هلع بنكي، خطر سيولة ثم خطر ملاءة)

1. الوقاية القبلية(الرقابة المصرفية)

تعتبر الرقابة المصرفية نظاماً متكاملاً تمارسه السلطة الرقابية على البنوك المرخصة التي تزاول أعمالاً مصرفية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الوظائف المناطة بتلك السلطات، ومن اجل فهم طبيعة وأهداف وضوابط تلك الرقابة فسيتم إلقاء الضوء على الإطار العام للرقابة المصرفية والتطرق إلى أعمال لجنة بازل والتي تعد مرجعا تقتدي به سلطات الإشراف الوطنية.

1.1. الإطار العام للرقابة المصرفية

سنحاول الإلمام بالإطار العام للرقابة المصرفية من خلال التطرق الى، المفهوم، التطور، الأهمية، الأهداف، طرق ووسائل التنفيذ.

1.1.1. مفهوم الرقابة المصرفية

يتحدد مفهوم الرقابة المصرفية من خلال:

1.1.1.1. تعريف الرقابة المصرفية

إن الحديث على الرقابة المصرفية يحتم علينا التوقف أولا عند مفهوم الرقابة بشكل عام ثم التطرق لتعريف الرقابة المصرفية.

التعريف الأول[1] : " الرقابة مفهوم إداري بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإداري ويتيح للرقابة التأكد من أن العمل الذي يتم يطابق ما توقع أن يكون عليه و هي تشمل تحديد معايير رقابية و قياس النتائج كمعرفة أي خروج عن المتوقع و التعرف عن أسبابه و العمل على تصحيحه".

التعريف الثاني[2]: " الرقابة هي قياس الأداء و تصحيحه بمعنى آخر هو التأكد من أن ما تم إنجازه من أنشطة و مهام وأهداف بالضبط ما كان يجب أن يتم لها في ذلك من تحديد الانحرافات إن وجدت و أسبابها و طرق علاجها أي جعل الأشياء تتم طبقا للطريقة أو الخطط الموضوعة ".

---

[1]- صحن عبد الفتاح محمد(1998): "الرقابة والمراجعة الداخلية", قسم المحاسبة والمراجعة, الاسكندرية, مصر, ص.11.
[2]- أبو قحف عبد السلام (1995): "أساسيات الادارة", مكتب الاشعاع, دمشق, سوريا, ص.98.

وبشكل عام يوجد اتفاق عام على تعريف الرقابة و هو تعريف "**فايول**" على أنها[1]: "تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة و للتعليمات الصادرة و للمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف و الأخطاء بغرض منع تكرارها ".

ويدخل تحت مظلة الوظيفة الرقابية أربعة عناصر هي[2]:

أولا : الرقابة تحدد المعايير كالأهداف و الخطط و السياسات التي تستخدم كمرشد للأداء؛

ثانيا : الرقابة تقيس النشاط الجاري (الأداء) كلما أمكن ذلك؛

ثالثا :الرقابة تقيم المدخلات و الأداء الجاري حسب الأهداف و الخطط و السياسات المرسومة؛

رابعا : إن الرقابة تتخذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية.

كذلك ، فان فعالية العمليات الرقابية تتطلب مراعاة الشروط التالية[3]:

- أن يكون النظام الرقابي قادرا على اكتشاف الانحرافات الهامة بسرعة حتى تتمكن المنشاة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للقضاء على هذه الانحرافات؛
- أن يكون النظام الرقابي نظاما اقتصاديا، ويعمل على إيصال المعلومات للمستويات الإدارية ذات العلاقة و أن يساهم في تصحيح الأداء بما ينسجم مع الأهداف المرسومة؛
- أن يكون النظام الرقابي شاملا بحيث يغطي كافة جوانب النشاطات الحيوية و الهامة للمنشأة؛
- أن يتسم النظام الرقابي بالتوازن في حجم الرقابة على الأنشطة بحيث لا تظهر أنشطة رقابية أكثر من اللازم في بعض المجالات و اقل من اللازم في مجالات أخرى .

وكباقي المؤسسات فان البنوك تخضع لرقابة داخلية و أخرى خارجية:

- ❖ الرقابة الداخلية في البنوك التجارية: هي الرقابة التي تتولى القيام بها أجهزة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك وتتجلى أهميتها من خلال فعالية طريقة أداء نظام الرقابة الداخلية ومقوماته.
- ❖ الرقابة الخارجية في البنوك التجارية: و هي الرقابة التي يقوم بها كل من البنك المركزي، اللجنة المصرفية أو/و محافظي الحسابات لضمان السير الحسن في تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة.

غير أن هذه الدراسة ستنحصر في الرقابة المصرفية من قبل السلطات المسؤولة –البنك المركزي أو اللجنة المصرفية–. التي يمكن تعريفها كالآتي[1]:

---

[1]- عياش زبير (2006-2007): " فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية", مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, المركز الجامعي العربي بن مهيدي, أم البواقي, ص.40

[2]- نفس المرجع, ص.41

[3]- نفس المرجع, ص.41

- "مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل سلطات الرقابة المصرفية للدائرة البنكية من اجل الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلاً إلى تحقيق الاستقرار المالي".
- إن الرقابة المصرفية هي عبارة عن تطبيق عملي لواقع الرقابة في المجال المصرفي وذلك بهدف مقارنة عمليات وموجودات البنك و تنظيمه مقارنة بالقوانين المسطرة من طرف أعلى سلطة نقدية و هي البنك المركزي.

مما سبق نخلص إلى القول أنّ الرقابة المصرفية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة المسؤولة لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يسهم بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

إن عملية الرقابة المصرفية على نشاط القطاع المصرفي ضرورية جداً وجديرة بالاهتمام والملاحظة، وذلك للحفاظ على حسن تطبيق الأنظمة التي يخضع لها، إنجاز الوظائف التي تقع على عاتقه والتأكد من تحقيقه للأهداف المرسومة له.

2.1.1.1. الجهة المسؤولة عن الرقابة المصرفية

تختلف وجهات النظر بشأن تحديد الجهة المسئولة عن الرقابة المصرفية– وذلك نظراً لاختلاف الظروف المؤسسية والثقافية الإدارية ومدى التقدم الاقتصادي وانفتاح أسواق المال في كل دولة– حيث يرى البعض قيام البنك المركزي بالإشراف التام على البنوك واستقلاليته في أداء هذه المهمة. بينما يرى البعض الآخر إمكانية قيام جهات وهيئات رقابية أخرى (عامة أو خاصة) بالإشراف على البنوك بهدف إتاحة المجال للبنك المركزي للقيام بوظيفته الأساسية ألا وهي رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

في حين يختلف البعض عن الآراء السابقة موضحين ضرورة وجود تعاون وثيق بين كل من البنوك المركزية المحلية والهيئات الرقابية استناداً إلى التداخل بين كل من وظيفة الرقابة المصرفية وتحديد وصياغة السياسة النقدية التي يجب أن تتسق إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة. وفي ذلك الإطار انقسمت دول العالم فيما يتعلق بتحديد الجهات المنوط بها عملية الرقابة إلى ثلاث مجموعات رئيسية[2]:

[1]- ذهبي ريمة (2008-2009): "دراسة فعالية أدوات الرقابة المصرفية الحديثة", مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر, تخصص نقود ومؤسسات مالية, جامعة منتوري قسنطينة, ص.09

[2]- شلبي ماجدة (2002):"الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية والعالمية ومعايير لجنة بازل", مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق, كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة اليرموك, المملكة الأردنية الهاشمية, 22 ديسمبر, ص.17

المجموعة الأولى: مجموعة الدول التي يقوم فيها البنك المركزي (مستقلاً) بالإشراف والرقابة المصرفية، وهو ما يسمى بنموذج البنك المركزي[1].

المجموعة الثانية: مجموعة الدول التي تقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على البنوك بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أهمية دور البنك المركزي وصور تدخله كجهة رقابية من دولة إلى أخرى[2].

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول التي تقوم فيها وزارة المالية أو هيئات متخصصة فقط بالإشراف على البنوك، ويطلق على المجموعتين الثانية والثالثة النموذج البديل للرقابة المصرفية.

ويشير تتبع ممارسات السلطات النقدية في الدول الصناعية المتقدمة إلى وجود اتجاه للفصل بين سلطة رسم وتنفيذ السياسة النقدية وبين سلطة الإشراف على أداء الجهاز المصرفي، والواقع أن 50% فقط من الدول الصناعية المتقدمة هي التي تضمن هاتين المجموعتين من الوظائف تحت لواء البنك المركزي.

ومن الجدير بالذكر أنه في جميع الدول الصناعية المتقدمة يعهد بالوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية للبنك المركزي، أما وظائف الإشراف على الجهاز المصرفي فيمكن أن تكون من نصيب البنك المركزي كما هو الحال في أستراليا ونيوزيلندا أو من نصيب سلطة أخرى تتبع وزارة المالية أو هيئة فنية متخصصة كما هو الحال في اليابان وكندا والنمسا وسويسرا وبلجيكا والدا نمارك والنرويج وألمانيا والمملكة المتحدة. ويوضح هذا الاختلاف في نظم الرقابة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة تطبيق ما يسمىٰ بالنموذج البديل للرقابة المصرفية والعمل به على نطاق واسع. حيث يمثل التعاون بين البنوك المركزية والهيئات الرقابية الخاصة ووزارة المالية في العديد من الدول المتقدمة (إنجلترا – أمريكا – فرنسا – ألمانيا) حجر الأساس للرقابة الفعالة واللازمة لضمان سلامة النظام المالي، وذلك مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أهمية الدور الرقابي للبنك المركزي من دولة إلى أخرى في تلك المجموعة، وقد بلغ هذا الدور أقصاه في إيطاليا وأدناه في اليابان وكندا بينما اختفى تماماً في إنجلترا.

3.1.1.1. أنواع الرقابة المصرفية

يمكن تصنيف الرقابة المصرفية كالآتي[3]:

---

[1]- للإطلاع على الآراء المساندة لهذا التوجه, يمن الرجوع إلى:
Goodhart Charles (2000) : « The organization structure of banking supervision »,FSI, occasional papers, n°01, November 25.

[2]- للإطلاع على الآراء المساندة لهذا التوجه, يمن الرجوع إلى:
Barth James al. (2002) : « Across-country analysses of the bank supervisory framework and bank performance », Economic and policy analysis working paper, september.

[3]- ذهبي ريمة (2008-2009), مرجع سابق, ص.12-13

❖ الرقابة الوقائية

تهدف الرقابة الوقائية إلى تقليص المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أدنى حد ممكن و من أهم وسائلها:

- الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك؛
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال؛
- المحافظة على نسب معقولة من السيولة؛
- تجنب مخاطر فروق أسعار الفائدة الناجمة عن عدم التوازن في مواعيد الاستحقاق بين الموجودات و المطلوبات؛
- تحديد الأنشطة المسموح بها للبنك و تلك المحظورة؛
- وضع شروط معينة لمنح التراخيص لإنشاء البنوك.

❖ رقابة الأداء

تنحصر مهمة الجهة المسؤولة في هذا النوع في تحليل المعلومات و البيانات الدورية التي تقدمها البنوك، كما يمكن لهذا الأخير ممارسة نفس العمل و لكن من خلال التفتيش الدوري أي فحص الدفاتر و سجلات المصرف للوقوف على حقيقة المراكز المالية للمصرف و نتبع كافة العوامل التي تؤثر على سلامة البنك و نجاح عملياته.

❖ الرقابة الحمائية

و تهدف إلى تقديم الدعم للبنوك عند تعرضها لأية أزمة و من الممكن أن يتم ذلك من خلال مؤسسات ضمان الودائع التي تهدف إلى حماية صغار المودعين في البنوك و بالتالي زيادة الثقة في الجهاز المصرفي أو من خلال نظام المقرض الأخير الذي بمقتضاه يقوم البنك المركزي بضخ السيولة اللازمة للمصارف سواء من خلال خصم الأوراق المالية أو إقراضها مقابل ضمانات.

❖ الرقابة التصحيحية

و فيها تلزم الجهة المسؤولة البنوك بضرورة الاستعانة بمدقق حسابات خارجي ليعد تقرير حول الإنجاز الفعلي و النتائج المالية للبنك، و تحدد مهنة مدققي الحسابات الخارجية مجالات المراجعة بإمداده بنسخة من تقارير الفحص و المراجعة و أية وثائق أخرى أو معلومات عن الأوضاع المالية في البنك.

2.1.1.تطور مفهوم الرقابة المصرفية

إن تدخل الدولة في الدائرة المالية بصفة عامة والدائرة البنكية بصفة خاصة عرف عدة تطورات نتيجة التحولات المالية، و كان أول تغير في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أوروبا ثم باقي الدول.

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الأكثر حساسية للتغيرات و التطورات في العالم، و نتيجة لذلك وجب على سلطات الرقابة المصرفية التكيف مع هذه التطورات من خلال تحسين طرق الإشراف البنكي، و عموما فهي مرت بالمراحل التالية[1]:

❖ **التقييم باستخدام النسب المالية**

و هي عبارة عن استخدام نسب مالية لتحليل الموقف المالي للبنك.

❖ **الرقابة بالمخاطر**

تعتبر مؤسسات الجهاز المصرفي من أكثر المؤسسات حساسية للمخاطر فهي بحكم طبيعة عملها تواجه مخاطر عديدة ولا يمكنها تجنبها بشكل نهائي، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

لقد ولدت موجات التغيير في الصناعة المصرفية واتساع وتنوع منتجاتها إلى زيادة وتنوع المخاطر، وأصبحت معه الإدارة الكمية للمخاطر وظيفة مصرفية رئيسية تستلزم وضع إطار يحدد مهنة وطبيعة المخاطر التي تواجه العمل المصرفي ومتطلبات قياسها وإدارتها وذلك من خلال:

- تحديد وتوصيف المخاطر المصرفية؛
- وضع أسس قياس مستويات المخاطر؛
- متابعة ومراقبة المخاطر.

ولتحقيق ذلك يمكن إتباع بعض أساليب التعامل مع المخاطر بتقسيمها إلى مجموعتين هما:

أ. **أساليب التحكم في الخطر وتشمل:**

- تجزئة وتوزيع الخطر؛
- استخدام إجراءات وقائية؛
- تجميع الخطر من خلال الصناديق المشتركة؛
- التأمين الذاتي على المخاطر.

[1]- ذهبي ريمة (2008-2009), مرجع سابق, ص.14-15

أي نقل الأثر المالي الذي قد يترتب على الخطر إلى جهة أخرى نظير دفع مقابل نقدي وفقاً لطبيعة الخطر وما تسمح به طبيعة الأعمال المصرفية من الناحية القانونية، وفي هذا السياق فقد أوضحت لجنة بازل " إن تحديد المخاطر هو المحور الأساسي للرقابة الفعالة إذ أن الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر خاصة في ظل تعاظم هذه المخاطر والتغير في طبيعتها، خاصة مع التطورات واسعة النطاق في مجال العمل المصرفي سواء داخل نطاق الميزانية أو خارجها. مما يستدعي وجود تفهم ومتابعة كاملة من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها"

❖ **الاستعانة بمؤشرات الصناعة المصرفية و المؤشرات الكلية**

و هي عبارة عن التنبؤات و التكهنات التي تقوم بها اعتمادا على مؤشرات الحيطة الكلية، و سيتم التطرق لها في الفصل الموالي.

3.1.1.أهمية وأهداف الرقابة المصرفية

إن تعرض البنوك لأية مشاكل مالية لن يقتصر أثره على المساهمين في البنك فقط أو عدد محدود من الدائنين بل يمتد أثره ليشمل شريحة كبيرة من المجتمع، كما أن التعليمات الرقابية تعتبر بمثابة العنصر الأساسي للاستقرار المالي في الدول.

إن ضعف الإدارة و عدم فاعلية الرقابة يترتب عليها ليس فقط حدوث أزمة للمؤسسة المعنية أو امتداد ذلك ليشمل قطاع ملموس من النظام المصرفي فحسب بل أيضا يعتبر من الأسباب الرئيسية لحدوث أزمات مالية تؤثر على النظام المالي بكامله.

على الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية[1]:

❖ **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي**

ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل. كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

---

[1]- شلبي ماجدة (2002), مرجع سابق, ص.17

❖ **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي**

ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

❖ **حماية المودعين**

ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

4.1.1.طرق تنفيذ الرقابة المصرفية ووسائلها

للوصول الى الغاية المنشودة من الرقابة المصرفية، وضعت تحت تصرف السلطات المشرفة عدة طرق ووسائل، هي:

1.4.1.1. طرق تنفيذ الرقابة المصرفية

تتبع سلطات الرقابة و الإشراف المصرفي ثلاثة طرق لتنفيذ رقابتها و لتحقيق أهدافها و هي[1]:

❖ **الرقابة المستندية**

تقوم هذه الرقابة عن طريف فحص التقارير والبيانات والإحصاءات التي تتوافر بها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي حيث تجري عليها من الدراسة والتحليل ما يمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي يمارس بها الوظائف، و يرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم بتعبئتها البنوك التجارية و ترسل البنوك التجارية تقارير شهرية تكشف عن مراكزها و يظهر فيه جانب الأصول و جانب الخصوم.

وهناك التقرير السنوي حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يصغها مراقبوا الحسابات لدى البنوك و ذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته والتأكد من خلو نشاط البنط من أي مخالفة.

[1]- الصيرفي محمد عبد الفتاح (2006): "ادارة البنوك", الطبعة الأولى, عمان, ص.291-292

❖ **الرقابة الميدانية**

يجري المصرف المركزي عن طريق إيفاد مندوبية بالتفتيش على البنوك التجارية بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها البنك المركزي ومدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة الفنية و في حالة التفتيش يقوم المفتش بالإطلاع على كافة دفاتر و سجلات البنك التجارية و قد يطلب إليه إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية.

❖ **رقابة الأسلوب التعاوني**

حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه تلك المشكلات و ذلك ينمي روح التعاون بين المصرف المركزي ووحدات المصارف مما يجعلها تنفذ القرارات و التوجيهات التي أسفرت عنها الإدارة المشتركة.

2.4.1.1. وسائل الرقابة المصرفية

لأداء وظيفتها الرقابية، تلجا البنوك المركزية إلي استخدام سلطاتها الشرعية على المؤسسات المصرفية عن طريق اللجوء إلي بعض الوسائل أهمها:

❖ **منح التراخيص**

تعتبر الرقابة على منح التراخيص لإنشاء بنوك جديدة أولى وسائل الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك التجارية، وترجع أهميتها إلي الثر الذي ستعكسه زيادة عدد البنوك عن حاجة السوق المحلي على نوعية الخدمات المصرفية و على زيادة حدة المنافسة غير السلمية لاجتذاب الودائع، مما سوف يؤدي إلى مخلفات وتجاوزات لتعاليم السلطة النقدية والتأثير على حسن أداء البنوك. ولعل من أهم شروط الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة هي: وجود حد أدنى من رأس المال المدفوع، وجود إدارة ذات سمعة وكفاءة جيدة، وأن يكون البنك منظم في شكل شركة مساهمة عامة، وذلك دائما في ظل ظروف تسمح بمنح الترخيص[1].دون أن ننسى عمليات سحب الترخيص و إلغاء الترخيص.

❖ **مذكرات وتعليمات البنك المركزي**

يقوم البنك المركزي بإصدار مذكرات وتعليمات تنفيذا للقوانين و الأنظمة و للتأكد من حسن سير أعمال البنوك. ويقوم المفتشون بدوائر الرقابة بالبنك المركزي بالتأكد من التزام هذه البنوك بهذه التعليمات التي تهدف جميعها إلى حماية ودعم الجهاز المصرفي و بالتالي حماية حقوق المودعين و الدائنين[2].

---

[1]- عياش زبير (2006-2007), ص..46

[2]- نفس المرجع السابق

❖ **مراجعة و تحليل التقارير الدورية**

حيث توجب معظم قوانين البنوك المركزية على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي تزويدها بتقارير شهرية تبين ومجوداتها و مطلوباتها بشكل مفصل. و يقوم المختصون بدراسة وتحليل المعلومات والبيانات الواردة واستخدام النسب المالية المختلفة وإعداد جداول مقارنة لكل بنك، خاصة فيما يتعلق بتطور الودائع والتسهيلات الائتمانية ومحفظة الأوراق المالية والقروض و تطور النسب المصرفية لديه، و متابعة أية التطورات غير الطبيعية في أي بند من بنود الميزانية[1].

❖ **أعمال التفتيش على البنوك**

تهدف أعمال التفتيش إلى الوقوف إلى حقيقة المراكز المالية للبنوك و تتبع سياستها الائتمانية و طرق تطبيقها، والتحري عن المدى التزام البنوك بالقوانين السارية و الأنظمة الموضوعة و التأكد من وجود إدارة مصرفية سليمة. و تجدر الإشارة إلى أن أهمية أعمال التدقيق الخارجي و التفتيش والرقابة الخارجية على البنك التجاري ترجع إلى أن كل من المدقق الخارجي ومفتش البنك المركزي يعتمدان إلى ابعد الحدود على وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي في البنك مما يوفر الوقت و الجهد والتكلفة. كذلك فان أعمال الرقابة والتفتيش الخارجية تعتبر أعمالا مكملة و ليست بداية للرقابة الداخلية، حيث يرتكز التدقيق الداخلي على الرقابة الإدارية الداخلية و يعمل كوسيلة إنذار مبكر للإدارة من خلال اكتشاف المشاكل قبل وقوعها. بينما يرتكز التدقيق الخارجي على صحة المعلومات و البيانات المحاسبية كما تعكسها التقارير والقوائم المالية. وهنا يبرز الدور الهام لمدقق الحسابات في إظهار الوضع المالي وتقرير ما إذا كانت حسابات البنك و بياناته المالية صحيحة و عادلة، و يستلزم ذلك نظرة فاحصة و نافذة للأوضاع المالية للبنك خلال فترة التدقيق[2].

2.1. لجنة بازل للأنظمة البنكية والممارسات الرقابية

تعتبر لجنة بازل للأنظمة البنكية والممارسات الرقابية مرجعا للسلطات الاشرافية المحلية، كما أن أعمال هذه اللجنة تكرس مبدأ عولمة التنظيم المالي.

1.2.1. نشأة وتطور لجنة بازل للأنظمة البنكية والممارسات الرقابية

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبر السبب الحقيقي الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل1"، والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.47

[2]- نفس المرجع السابق

مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي 'نيويورك واليني' بصفة خاصة سنة 1952م إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال[1].

وتعتبر الفترة من 1974م إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العملي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك من هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال) بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي يوليو 1974م أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرث ستات بنك" والذي كان معاملاته ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس "فرانكيل ناشونال بنك" وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق أسعار الفائدة على الدولار عام 1980م والتي بلغت 20٪[2].

وفي ظل هده المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية عام 1974م.

تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية تحت مسمى "لجنة الأنظمة البنكية والممارسات الرقابية"، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة مع نهاية سنة 1974م. تحت إشرافِ بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا. ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى، المتمثلة في كل من كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية. وعقدت أول اجتماع لها في شهر شباط 1975م.

2.2.1. أهداف لجنة بازل

لعل أهم هدف للجنة بازل هو تعزيز استقرار النظام البنكي الدولي، من خلال توحيد التنظيم على المستوى العالمي، وخلق بيئة تنافسية حرة.

---

[1]- كلاب ميساء محي الدين (2007): "دوافع تطبيق دعائم بازل2 وتحدياتها -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-", قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الاعمال, الجامعة الاسلامية, غزة, ص.26

[2]- نفس المرجع

فمنذ ربع القرن المنصرم، برزت أعمال لجنة بازل الدولية اتجاه مجتمع الأعمال المصرفية بمقترحات يمكن أن يقال عنها معايير دولية، إن لم تكن ملزمة قانونيا أو تنظيميا إلا من ناحية القيمة الأدبية المعنوية التي تحظى بها هذه الهيئة، بحيث تستهدف هذه اللجنة بأعمالها: ترقية ممارسات البنوك إزاء المخاطر، حماية حقوق المودعين وتحقيق الاستقرار في المنظومة المصرفية وتطهيرها من المنافسة غير الشريفة الناتجة عن فوارق في الإشراف على البنوك بين الدول[1].

3.2.1.المعالم الأساسية لاتفاقية بازل لتسيير المخاطر المالية

من أبرز جهود اللجنة لخدمة الصناعة المصرفية اتفاقية بازلI عام 1988 واتفاقية بازلII عام 2004، على غرار توصيات أصدرتها اللجنة منذ نشأتها للتعبير عن رأيها في مسائل جاثمة في تلك الفترة، أيضا انشغالها بالمخاطر التي تكتنف النشاط البنكي بما أضحت تخلفه من آثار وخيمة على استقرار النظام المالي و صلابته، فأصدرت جملة من المعايير لتسيير المخاطر المالية المتمثلة في؛ مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

1.3.2.1. مخاطر الائتمان

إن تعرضات مخاطر الائتمان ما تزال هي المصدر الأساسي للازمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، والتي تعود الى تدني معايير الائتمان للمقترضين وسوء ادارة المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف.

أما بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاقية بازل1، فان أوزان المخاطر المحددة تستخدم مقياس واحد يناسب كل البنوك دون تمييز. بينما طرحت اتفاقية بازل2 ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي: الأسلوب النمطي أو المعياري، أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم كما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- خليل عبد الرزاق و طيبي حمزة: "إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية", ص. 02

شكل رقم (2-1): طرق تصنيف مخاطر الائتمان

طريقة التصنيفات الداخلية المتقدمة	طريقة التصنيفات الداخلية الأساسية	الطريقة المعيارية
كما في الطريقة الأساسية ولكن بالإضافة الى احتساب احتمالية عدم الوفاء فان المؤسسات تستخدم تقديراتها الخاصة لكل من الخسائر عند التعثر والتعرضات عند التعثر والاستحقاق.	الصورة العامة للمؤسسات مقسمة من خلال أصناف أوسع من عمليات التعرض للمخاطر. المؤسسات تضع التصنيفات بحيث تكون لها علاقة باحتمالية عدم الوفاء, أما فيما يتعلق بالخسائر عند التعثر والاستحقاق يتم تقديرها من قبل المراقبين أو المشرفين.	مشابهة لاتفاقية رأس المال 1988م مع بعض حساسية مخاطر إضافية من خلال استخدام مدى أوسع من أوزان المخاطر المتصلة بالتصنيفات الخارجية. حيث أن المؤسسات المالية تعتمد في تصنيف مخاطر الائتمان على مؤسسات التصنيف الخارجية.

المصدر: عثمان محمد داود (2008), مرجع سابق, ص.75

وفيما يلي تفصيل لهذه المناهج.

❖ المنهج المعياري أو النمطي

تعتبر هذه الطريقة المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال، وتستخدمها المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة، وتتضمن تصنيفا أدق للمخاطر، كما تتضمن توسيع إطار الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وذلك ضمن وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية المرتبطة بها.

هذا وقد أعطى الإطار الجديد أوزانا للمخاطر بشكل تصنيفات مستقلة ومنقحة، ويقوم بإعدادها مؤسسة تقييم ائتماني تعتمد الأسس الموضوعة في التقييم، مثل وكالات التصنيف الائتماني الملتزمة بالمعايير الصارمة[1]. حيث يكون لها دورا مهما في حصول الدول على الائتمان في الأسواق الخارجية، وكذلك في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. كما أنها تساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية

[1]- سنقراط سامر(2003): "قرارات جديدة للجنة بازل لرأس المال (1)", مجلة البنوك في الاردن, العدد الرابع, المجلد 22, ايار, ص62

وفئاتها من قروض سيادية والتزامات على المصارف الأخرى، وشركات وقروض الأفراد، والقروض العقارية لأغراض سكنية، والقروض العقارية لأغراض تجارية، وبالتالي فان لهذه الفئات وزن مخاطر معين، ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض، وهناك العديد من وكالات التصنيف الائتماني[1] ذات الشهرة العالمية مثل S&P، Moody's &Fitch إضافة إلى مؤسسات تقييم المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية، ودرجة الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشرات محددة[2].

ولتوضيح ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للطريقة المعيارية، يتبين بنود هذه التصنيفات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري

مطالبات على	من AAA الى AA-	من A الى A-	من BBB الى BBB-	من BB الى B-	أقل من B-	غير مصنف
الحكومات	تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على المنشآت القطاع العام طبقا للخيار الاول أو الخيار الثاني للمطالبات على البنوك. واذا ما اختير الخيار الثاني، يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الاجل.					
منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية	تعالج وفقا للمطالبات على البنوك، ولكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الاجل.					
بنوك التنمية الدولية	20٪	50٪	100٪	100٪	150٪	100٪
البنوك (الخيار الأول)[3]	20٪	50٪	50٪	100٪	150٪	50٪
البنوك (الخيار الثاني)[4]	20٪	20٪	20٪	50٪	150٪	20٪
البنوك (الخيار الثالث)[5]	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75٪					
منشآت الاوراق المالية						
مطالبات على	من AAA الى AA-	من A الى A-	من BBB الى BBB-	من BB الى B-	أقل من B-	غير مصنف
الشركات	20٪	50٪	100٪		150٪	100٪

[1]- حددت اتفاقية بازل 2 بعض الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية, ومن هذه المعايير: الموضوعية, الاستقلالية, الدخول الدولي/الشفافية, الافصاح, المصداقية والموارد.

[2]- الزعابي تهاني محمود محمد (2008): "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل –دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني بقطاع غزة-", قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الاسلامية غزة, ص.67.

[3]- يتم اعطاء كافة البنوك المنشأة في دولة معينة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة

[4]- المطالبات لأكثر من 3 شهور: يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته..

[5]- المطالبات لأقل من 3 شهور: مطالبات على مصارف وآجال قصيرة أقل من 3 أشهر.

مطالبات واردة ضمن محافظ التجزئة القانونية	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75٪
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية	يكون وزن المخاطر 35٪ للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، سواء كان المقترض هو الذي يشغله ام كان مؤجرا. قد يطلب المراقبون من البنوك ان يزيدوا من تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الاحوال.
القروض المضمونة بعقارات تجارية	100٪ باستثناء الاسواق المتقدمة وبعد موافقة البنك المركزي، يسمح بترجيح الاصول بوزن 50٪ للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.
القروض التي مضى موعد استحقاقها	وزن مخاطر 150٪ اذا ماكانت المخصصات المحددة أقل من 20٪ من رصيد الدين القائم. وزن مخاطر 100٪ عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20٪ من رصيد الدين القائم. وزن مخاطر يبلغ 100٪ ويمكن خفضها الى 50٪ بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لاتقل عن50٪ بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لاتقل عن 50٪ من رصيد الدين القائم
الاصول الاخرى	الوزن النمطي للمخاطر 100٪

المصدر: أبو كمال ميرفت علي، مرجع سابق، ص.104

وعليه تكون عملية احتساب متطلبات كفاية رأس المال كما في الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): عملية احتساب متطلبات كفاية رأس المال وفقا للطريقة المعيارية

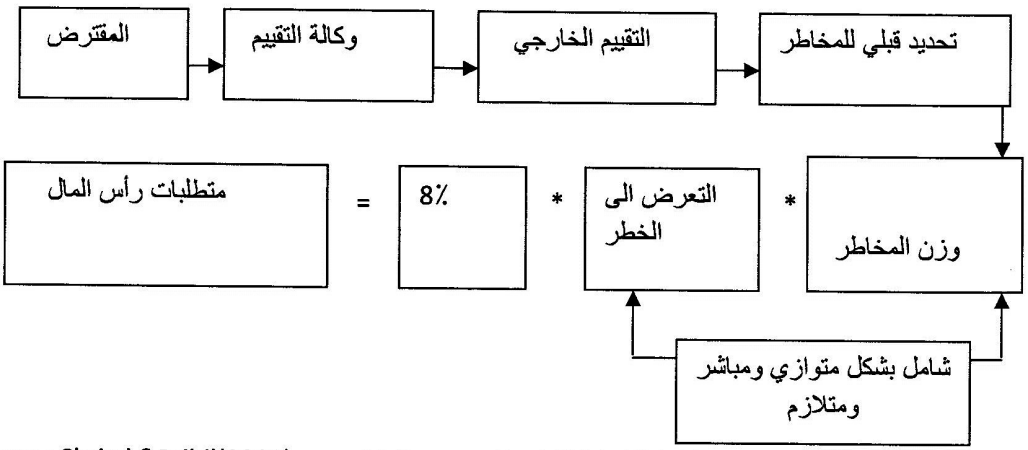

Source : Christl &Pribil(2006) : « guidelines on Bank Wide Risk Management : internal capital adecquacy assessment process », oesterreichische nationalbank, working paper, vienna, fabruary, p.38

❖ **المنهج المعتمد على القياس الداخلي**

يتم احتساب متطلبات رأس المال وفق منهجية التصنيف الداخلي عبر معادلات رياضية قدمتها اللجنة تستخدم المتغيرات الأربعة والموضحة فيما بعد كأساس لعملية الاحتساب، وعليه فان لجنة بازل أوجدت أسلوبان هما: الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم في احتساب المخاطر الائتمانية.

○ **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي للمخاطر**

وهو أسلوب يخول المصارف من خلاله تقدير ملاءة العميل المقترض المالية ضمن منهجية معينة، حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يرتكز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المالي، ولقد نشأ ذلك بناء على التطور الكبير في نماذج قياس مخاطر الائتمان خلال العشر سنوات الأخيرة، خاصة نماذج قياس رأس المال الاقتصادي التي طورتها المصارف الكبيرة، وبالتالي تنتج أوزان أدق وغير محددة بالفئات السبعة المستخدمة في المنهجية المعيارية السابق ذكرها.

حيث يمكن للمصارف التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح، أن تنال موافقة السلطات الرقابية من أجل قياس مخاطر الائتمان، والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين. وهذا يجعل متطلبات رأس المال أكثر توافقا مع درجة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف.

فالمصارف التي تمتلك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية تتعرض لمخاطر أقل وتحتاج لرأس مال اقل، والعكس في حالة احتفاظها بمحفظة ائتمانية منخفضة الجودة، مما يعطي المصارف حافزا لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر[1]. وتتضمن مكونات المخاطر قياس:

- احتمال التعثر عن الدفع
- الخسارة عند حدوث التعثر
- حجم المخاطرة عند التعثر
- الاستحقاق الفعلي.

وعليه فان المنهج الأساسي يعتمد على قيام المصارف بشكل عام بالعمل تقديم تقديراتها لاحتمالات التعثر أو العجز عن السداد من أجل قياس مخاطر الائتمان وتترك باقي المخاطر لتقديرها من قبل السلطات الرقابية المسؤولة.

[1]- الزعابي تهاني محمود محمد, مرجع سابق, ص.72.

هذا ويقوم المدخل المستند للتصنيف الداخلي الأساسي على مقاييس الخسائر غير المتوقعة والخسائر المتوقعة، حيث تمكن نسب الترجيح بالمخاطرة من تحديد متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من الخسائر، أما الخسائر المتوقعة فتعالج بشكل مستقل.

- **الأسلوب المتقدم**

وهو الأسلوب الذي تعتمده المصارف لنفسها في احتساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد، والتعرض عند التعثر والاستحقاق الفعلي. وذلك بهدف تحديد المتطلبات الخاصة براس المال، والتي تشتمل على ثلاثة عناصر فعالة هي[1]:

- مكونات المخاطر وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان تقوم بإعدادها المصارف.
- أوزان المخاطر: وهي أداة يتم من خلالها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد رأس المال واحتياجاته.
- تحديد المعايير الدنيا لرأس المال والمتعلقة بإتاحة المجال لعمل المصرف ضمن أسلوب التصنيف الداخلي للمخاطر والمتعلقة بفئات الأصول.

ولعل الفرق بين المستويين من منهجية التصنيف الداخلي يكمن في مدى مقدار اعتماد المصرف على تقديره الداخلي للمتغيرات الأساسية، والتي تستخدم في نماذج قياس المخاطر الداخلية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): مقارنة بين الأسلوبين الأساسي والمتقدم

المتغير	الأساسي IRB	المتقدم IRB *
احتمالية التعثر PD	يعدها المصرف بناء على تقديراته	يعدها المصرف بناء على تقديراته
الخسائر في حالة التعثر LGD	القيم معدة من قبل لجنة بازل	يعدها المصرف بناء على تقديراته
حجم المخاطرة عند التعثر EAD	يعدها المصرف بناء على تقديراته	يعدها المصرف بناء على تقديراته
الاستحقاقM	يعدها المصرف بناء على تقديرات السلطة الرقابية أو يمكن لبعض الدول أن تجيز للمصرف أن يقدرها	يعدها المصرف بناء على تقديراته

المصدر: حشاد(2004): "دليلك الى بازل 2 (المضمون، الأهمية والأبعاد)"، اتحاد المصارف العربية، الجزء الأول، بيروت، ص35

[1]- الزعابي تهاني محمود محمد, مرجع سابق, ص.73.

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الطريقة الأولى تسمح للمصارف باستخدام تصنيفاتها الخاصة بمخاطر عملائها الائتمانية جزئية أما الطريقة الثانية المتقدمة فإنها تتمثل بإعطاء حرية اكبر للمصارف في استخدام تقديراتها الداخلية.

2.3.2.1. مخاطر السوق

ذكرنا سابقا، إن مخاطر السوق تضم مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الأسعار. وهي مخاطر تواجه البنوك نتيجة تعاملاتها في السوق وتشكيل محافظها الاستثمارية. ولم تطلب اتفاقية بازل لعام 1988م رأس مال مقابل هذه المخاطر، ولكنها –أي هذه المخاطر– قد أدرجت تحت مظلة متطلبات رأس المال الرقابية بموجب تعديل الاتفاقية عام 1996م، حيث أضيفت الطبقة الثالثة لرأس المال لتغطية مخاطر السوق، واستحدث منهجان لتقييم المخاطر هما[1]: المنهج الموحد، ومنهج التقييم الداخلي.

وان اختيار أي المنهجين هو من صلاحية الجهات الإشرافية اعتمادا على مراجعة وفهم نظم وعمليات إدارة المخاطر التي تتبعها المصارف. وقد يشجع المراقبون البنوك على استخدام المنهجين في وقت واحد. والهدف من هذه المناهج البديلة، هو إدخال نظام حوافز لإدارة أفضل للمخاطر، وذلك بطلب رأس مال أقل في حالة اختيار منهج التقييم الداخلي، ورأس مال أعلى في حالة الأخذ بالمنهج الموحد. وفي الواقع فان ذلك الحافز قد اثبت نجاحه، واحدث تحسينا كبيرا في ثقافة إدارة المخاطر لدى البنوك خلال فترة زمنية قصيرة[2].

❖ **الأسلوب المعياري**

وفقا للأسلوب المعياري، يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق من خلال حساب رأس المال اللازم لكل نوع من أنواع المخاطر[3]:

- **مخاطر المركز:** تنشا مخاطر المركز المفتوح نتيجة التقلبات في أسعار الأوراق المالية والتي تعزى إلى عوامل مرتبطة بتطورات الأسواق المالية بصفة عامة، أو مخاطر مرتبطة بكل ورقة مالية على حدة.
- **مخاطر التسوية للمراكز المحتفظة بها لغرض المتاجرة:** يؤدي عدم تسوية العمليات المالية في تواريخ استحقاقها إلى احتمال تكبد البنك لخسائر سواء بالنسبة للعمليات التي يتم تسويها على أساس التسليم مقابل الدفع، أو على أساس التسليم الحر.

---

[1]- خان وحبيب (2003), ص.115.
[2]- نفس المرجع السابق
[3]- البنك المركزي: "متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق", ورقة مناقشة, صص. 02-28

- **مخاطر الطرف المقابل:** تنشأ مخاطر الطرف المقابل نتيجة لإخفاق إحدى طرفي العملية المالية في الوفاء بالتزاماتها تجاه الطرف الآخر قبل حلول تاريخ التسوية المتفق عليه، إن احتساب هذه المخاطر ضمن متطلبات مخاطر السوق كان نتيجة تغير القيمة السوقية لتلك العمليات بمرور الوقت وتغير ظروف السوق.
- **مخاطر أسعار الصرف:** حيث يتم حساب صافي المركز لكل عملة على حدة وكذا أرصدة الذهب لدى البنك إن وجد، ثم تقييم صافي مراكز العملات الأجنبية بالعملة المحلية، وفقا لأسعار الصرف السائدة في السوق، كما يتم تقييم أرصدة الذهب إن وجدت بأسعار الذهب السائدة، وفي الأخير يتم جمع صافي مراكز الفائض وصافي مراكز العجز على المستوى جميع العملات الأجنبية.
- معالجة عقود الخيارات: يتعين البنوك عند حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، إتباع معالجة خاصة فيما يتعلق بعقود الخيار لديها، حيث تعد مخاطر عقود الخيار أحد المخاطر التي يتعذر قياسها بدقة، وعموما يوجد طريقتين للقياس؛ الأسلوب البسيط وأسلوب معامل التغير.

❖ **النماذج الداخلية**

يمكن للبنك حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر مراكز الأوراق المالية بمحفظة المتاجرة، ومخاطر أسعار الصرف باستخدام نماذج القياس الداخلية الخاصة به بدلا من الأسلوب المعياري، وذلك بعد استيفاء مجموعة من المعايير النوعية وكذا الحصول مسبقا على موافقة البنك المركزي.

في حال استخدام البنك للنماذج الداخلية فإن رأس المال اللازم يتمثل في أكبر القيمتين[1]:

- القيمة المعرضة للمخاطر في اليوم السابق؛
- المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للمخاطر، لمدة 60 يوم عمل سابقة مضروبة في 3 كعامل مضاعف على الأقل، والذي يمكن أ، يتزايد بناء على اختبارات دقة النتائج الخاصة بالنموذج.

3.3.2.1. مخاطر التشغيل

أخذت المصارف في التقدم باتجاه معالجة المخاطر التشغيلية باعتبارها فئة مميزة من المخاطر، وذلك بصورة مماثلة لتعاملها مع مخاطر الائتمان وخاطر السوق. إذ نتيجة لتطور الخدمات المصرفية، والاعتماد المتزايد على استخدام التقنية وعولمة الخدمات المصرفية، واتجاه المصارف نحو تحويل المخاطر إلى أطراف أخرى عبر اللجوء إلى الاستفادة من بعض الخدمات المقدمة من قبل موردي الخدمات، تتعرض المصارف إلى مخاطر تشغيلية لا يقل أثرها عن الأنواع الأخرى من المخاطر[2]. وقد

---

[1]- البنك المركزي المصري, مرجع سابق, ص.29.

[2]- أبو كمال ميرفت علي (2007): "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية –بازل 2- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين", قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الإسلامية غزة, ص.48.

- تقسم أعمال (أنشطة) البنك إلى وحدات أعمال معيارية (Standardized Business units) وخطوط أعمال Business Lines . ولكل خط أعمال يوجد مؤشر محدد يعكس حجم أنشطة البنك في هذا المجال.
- هذا المؤشر يستخدم كمؤشر تقريبي لحجم مخاطر التشغيل لكل خط أعمال .
- يحسب رأس المال المخصص لمقابلة مخاطر العمليات عن طريق ضرب المؤشر في عنصر رأس المال (Capital Factor) لكل خط أعمال ويتم جمع حاصل الضرب لكل خطوط الأعمال ليعطي رأس المال المطلوب Capital Charges.

❖ منهج طريقة القياس المتقدم المستخدمة في مخاطر التشغيل

تعتمد هذه الطريقة على أساليب القياس الداخلي التي تستخدمها المصارف بعد المصادقة على هذه النماذج من قبل سلطة الرقابة المصرفية، كذلك يجب ان تعتمد هذه النماذج على البيانات الإحصائية حول أرباح أو خسائر المصرف التشغيلية لثلاث سنوات سابقة على الأقل، وبعد مراجعة السلطة الرقابية لدقة هذه البيانات وصحة الافتراضات وكفاءة النظام المستخدم.

يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر العمليات طبقاً للخطوات التالية [1]:

- ✓ يتم تحديد خطوط الأعمال (كما في الطريقة السابقة)
- ✓ لكل خط أعمال (يضع المراقب أو يحدد) مؤشر للتعرض لخطر exposure indicator والذي يعتبر مؤشر لمخاطر العمليات.

كل خط أعمال قد يتعرض لأكثر من نوع من أنواع مخاطر العمليات وبالتالي يؤخذ كل نوع في الحسبان.

2. المعالجة البعدية

كما تم ذكره سابقا، فالمعالجة البعدية تتم على ثلاث مراحل هي:

- عند حدوث هلع بنكي، ولتفادي هذا الهلع تم وضع نظام تأمين الودائع؛
- عند حدوث أزمة سيولة، تأتي مرحلة تدخل البنك المركزي كمقرض أخير؛
- عند حدوث أزمة ملاءة، يتم الاستعانة بضخ الأموال العمومية

وفيما يلي شرح مفصل لهاته الأساليب.

[1]- حمدان صالح رجب, مرجع سابق, ص..27

1.2. نظام تأمين الودائع

نظرا للدور الذي تلعبه البنوك في التأثير على النشاط ألاقتصادي وعلى كمية النقود المتداولة، كان من الضروري توافر آليات سليمة وواضحة لحماية المودعين من ناحية، ولحماية البنوك من التعثر والإفلاس وضمان استقرار النظام المصرفي ككل من ناحية أخرى، حيث تعتمد قدرة البنوك في القيام بدورها الهام في الاقتصاد على توافر الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي يشجع الزبائن (المودعين) على الاستمرار في التعامل معها والاحتفاظ بأرصدتهم ومدخراتهم في شكل ودائع لدى هذه البنوك وعدم التقدم لسحبها إلا عند الحاجة.

وحيث أن إخفاق البنوك في أداء التزاماتها اتجاه زبائنها-حتى ولو كانت حالة ظرفية- قد يهدد بحدوث عدم استقرار مالي، وينبئ بتعرض النظام المصرفي لعدم الاستقرار وحدوث أزمة ثقة لدى المودعين، يمكن أن تكون تداعياتها وخيمة على البنوك عامة[1].

وتفاديا لحدوث مثل هذه الأزمات المالية والمصرفية، فان السلطات المعنية في كل دولة تتبنى الآليات التي تكفل تدعيم البنوك التي قد تقع في إعسار أو تعثر مالي من أجل حماية المودعين. ومن أجل المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي ككل، وضع نظام تأمين الودائع.

1.1.2.لمحة تاريخية حول نظم ضمان الودائع

أنشئ أول نظام لضمان الودائع في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1829م بغرض تأمين أوراق النقد والودائع ثم حدت حدوها عدة ولايات أخرى بإنشاء نظم مماثلة. غير أنه مع بداية الثلاثينات فشلت هذه النظم واختفت لأنها كانت تنقصها الأموال اللازمة والسيولة ولعدم مقدرة تلك النظم أن تفرض على المصارف المشتركة تقديم رأسمال كاف، بالإضافة إلى ذلك تسبب فشل المواسم الزراعية والأزمات المالية المتلاحقة في عجز المصارف أن تفي بديونها وفشل العديد منها مما وضع عبئا ثقيلا على وكالات التأمين التي كان ينقصها وجود "مقرض في الملاذ الأخير". وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة تستقدم نظاما قوميا لضمان الودائع فهي ليست أول من أنشأ نظاما قوميا في هذا المجال بل كانت تشيكوسلوفاكيا أول دولة تنشئ نظاما متطورا لحماية الودائع والقروض وكان ذلك عام 1924م. حيث أنشأت تشيكوسلوفاكيا في ذلك الوقت صندوقين خاصين احدهما "صندوق الضمان الخاص" الذي أنشئ ليساعد البنوك على استعادة خسائرها الناشئة من الحرب العالمية و "صندوق

[1]- بريش عبد القادر:"اهمية ودور نظام التأمين على الودائع –مع الإشارة إلى حالة الجزائر-", ملتقى: "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات-, ص.91

الضمان العام" لتشجيع الادخار بزيادة درجة سلامة الودائع ومساعدة البنوك لتتطور على أحسن وجه ممكن، فقد كانت وزارة المالية تدير هذه الأموال بالتشاور مع ممثلي البنوك[1].

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من الدول الرائدة في هذا المجال، وبصورة موسعة ومتشعبة أكثر من غيرها. حيث أن أنشأت المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع (FDIC[2]) بموجب قانون المصارف لعام 1933م، وذلك لكي تدير نظام التأمين على الودائع، وتتمتع المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع بدعم الدولة لها مما جعلها تقوم بدور كبير في معالجة الأوضاع المالية للبنوك التي تواجه مصاعب مالية[3].

أما باقي الدول فقد أنشأت نظم حماية الودائع في أوقات متأخرة، في عقدي الستينات والسبعينات حيث كانت البداية عقب أزمات مصرفية في هذه الدول، وفي الجدول المالي سنورد بعض الأمثلة.

جدول رقم(2-5): تاريخ إنشاء نظم ضمان الودائع

الدولة	تاريخ انشاء نظام ضمان الودائع	الظروف المحيطة
ألمانيا	1966م	عقب انهيار بنك هيرت ستات وعدم قدرة البنك المركزي احتواء آثار الفشل المالي لهذا البنك.
لبنان	1967م	عقب انهيار بنك انترا
بريطانيا	1979م	حدوث أزمات مصرفية حادة
فرنسا	1980م	عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي
الاردن	2000م	أزمة بنك البتراء
الجزائر	2003م	إفلاس بنك الخليفة وبنك IBCA

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على عدة مصادر

2.1.2. مفهوم نظام التأمين على الودائع والغاية من إنشائه

يعتبر نظام ضمان الودائع المصرفية نوعا من تطبيقات عقود التأمين التي تهدف عادة إلى تعويض الشخص المضمون عن الخسائر التي يتعرض لها في الأموال والممتلكات والسلع، أو عن الخسائر والأضرار البشرية سواء في معرض ممارسة النشاطات الاقتصادية أو في حالات التعرض إلى أضرار من جراء أحداث غير متوقعة، وفي حالة ضمان الودائع المصرفية فان هذا النوع من التأمين يتميز ب[4]:

---

[1]- الأعرج رأفت علي (2009): "مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي –دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني", قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية غزة, ص.28.

[2] - Federal Deposit Insurance Corporation

[3]- الأعرج رأفت علي, مرجع سابق, ص.28.

[4]- شاهين علي عبد الله والأعرج رأفت علي: "تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني –دراسة تحليلية ميدانية-", ص.16.

- غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة، ولكنه موجه نحو المجتمع عامة وبصفة خاصة صغار المودعين، وذلك لان صغار المودعين قد لا تتوفر لهم المعلومات الكافية عن المراكز المالية للبنوك التي يودون إيداع مدخراتهم بها، وعليه فان نظام ضمان الودائع المصرفية يساعد هذه الفئة على إيداع ودائعهم في أي من البنوك؛
- لا يستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة وبالتالي فان الضامن في الغالب هو ليس جهة تسعى إلى الربح، وإنما الغاية الأساسية لعملية الضمان هي تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المودعين في النظام المصرفي. وبالتالي تحقيق الاستقرار لوحدات الجهاز المصرفي بأن تقوم بدورها الشامل بقدرة وكفاءة؛
- ان ضمان الودائع المصرفية يقوم على فلسفة التكامل بين طرفين رئيسيين هما؛ الجهاز المصرفي من جهة (وبالتالي المودعون الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة وظروف عدم التأكد) والسلطة من جهة أخرى 'وبالتالي الاقتصاد الوطني بأكمله حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفزع العام مقابل الموارد الحقيقية التي ستخصص لإدارة أنظمة الضمان).

ينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طرق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات البنوك المشتركة في صندوق التأمين على الودائع، فإذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودعة تلك الودائع لديه ويصبح في حالة عسر مالي أو توقفه عن الدفع، ويمول هذا الصندوق بموجب اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك بسدادها، وغالبا ما تكون المساهمات كنسبة من حجم ودائع البنك[1].

إن حماية أموال المودعين أمر قائم بصفة مستمرة في أي نظام وقد يتخذ إحدى الشكلين التاليين[2]:

- **الحماية الصريحة**؛ لأموال المودعين من خلال نظام تأميني معلن يتحدد به الإبعاد الكاملة للعلاقة التأمينية.
- **التأمين الضمني للودائع**؛ حيث تتدخل الدولة إلا إذا حدث ما يشوب الجهاز المصرفي.

وفي الجدول أدناه ستتم المقارنة بين الصورتين.

---

[1]- بريش عبد القادر, مرجع سابق, ص.92

[2]- فؤاد شاكر: "منهج التأمين على الودائع", ص.6

جدول رقم (2-6): مقارنة بين نظام التأمين الضمني والتأمين الصريح

الخصائص	التأمين الضمني	التأمين الصريح
وجود قواعد وإجراءات تحكم النظام	لا يوجد	يوجد
الالتزام بحماية المودعين	ليس هناك التزام قانوني، ويتقرر الضمان وفق ما تراه الحكومة.	يوجد التزام قانوني حتى الحدود المقررة، وللمؤمن الخيار في أن يحمي المودعين غير المؤمن عليهم.
قدرة الحماية للمودعين	تتراوح من عدم وجود ضمان الى وجود ضمان كلي	تتراوح من ضمان محدد إلى ضمان كلي
التمويل المسبق	لا يوجد	أقساط تدفعها البنوك المشتركة تمويل حكومي مبدئي وقد يكون دوري أيضا تمويل من البنوك الكبيرة أو الحكومية لرأس المال المبدئي
التمويل في حالة إفلاس احد البنوك	حكومي	من الصندوق وقد يستكمل بقروض أو مبالغ توزع على البنوك أو رأس مال إضافي من الحكومة.

المصدر: شاكر فؤاد، مرجع سابق، صص.07-08

3.1.2. أهمية وأهداف إنشاء نظام تأمين الودائع

تهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين، هما[1]:

أ. حماية أموال المودعين وتجنب حدوث ذعر مالي؛
ب. الحفاظ على سلامة المراكز المالية وبالتالي تفادي تعرضها للفشل أو إعسار مالي، وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي.

فنظام ضمان الودائع لا يعوض المودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل مصارفهم فحسب، بل يعتبر نظاما وقائيا بالإضافة إلى وظيفته العلاجية، حيث أن المؤسسة المسؤولة عن نظام تأمين الودائع يجب أن تطلع على الوضع المالي للمصارف وتقوم بتحليله، مما يساعد على وقاية مودعيها من الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف، وبالتالي فان وجود نظام الودائع يساعد على[2]:

- تحقيق الاستقرار المالي بوصفه هدفا للسلطة النقدية؛
- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الأزمات المالية؛

[1]- بريش عبد القادر, مرجع سابق, ص.92
[2]- مصرف سورية المركزي, مرجع سابق, ص.04-05

- الحد من تعرض خزينة الدولة لخسائر نتيجة انهيار بنك ما؛
- تدعيم ثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف من إعسار أو إفلاس؛
- توفير جو من الثقة لدى المودعين والعملاء في النظام المصرفي وتعزيزها والحفاظ عليها؛
- العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها من خلال الدور الوقائي؛
- حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي يتكبدونها في حال إخفاق أحد البنوك (خاصة صغار المودعين)؛
- توفير مناخ مناسب للمنافسة بين البنوك الجديدة والصغيرة مع البنوك الكبيرة؛
- مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة تصفية المصارف المتعثرة.

2.2.دور المقرض الأخير

وظيفة "المقرض الأخير"، بالمعنى المتعارف عليه لهذا المصطلح، هي معالجة مشكلة السيولة التي تعم النظام المصرفي، والمشكلة التي تكون بصددها عندئذ مشكلة تقليدية تتمثل في "النزيف الداخلي" –. عادة تحدث مشكلة نقص السيولة عندما يقرر عدد كبير من حائزي الالتزامات المالية قصيرة الأجل فجأة عدم تجديد تلك الالتزامات. والحل التقليدي، لهذه المشكلة يتمثل في ضخ كميات كبيرة من النقود ذات القوة الشرائية الكبيرة (أي بالعملات التي تكون فيها احتياطات البنوك). ويمكن أن يتم ضخ النقود عن طريق إقراضها للبنوك التي تواجه نقص السيولة، وهذا هو ما يفهم من اصطلاح "المقرض الأخير"[1].

1.2.2. ظهور مصطلح دور المقرض الأخير

تم التطرق إلى مفهوم "دور المقرض الأخير"قديما ولأول مرة من قبل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، سنة 1802م، في مقال الاقتصادي[2] Henry THORTON ، أين تم التطرق لفكرة المقرض الأخير من خلال تأكيده على ضرورة وحتمية منح البنوك المركزية سمتان خاصتان من أجل السماح لهذه الأخيرة بتأمين الاستقرار البنكي والمالي وتسيير أفضل للخطر النظامي[3]:

---

[1]- لورانس هوايت (1999): "الأسواق المالية العالمية وصندوق النقد الدولي", مركز المشروعات الدولية الخاصة, ص.10

[2] - THORNTON Henry (1802) : « An enquiry into the nature and effects of the paper credit of Great Britain », http://books.google.dz/books?id=4TY5AAAAMAAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false , consulter le 03/01/2013

[3] - Cartapanis A. &P. Gilles (2002) : « Prévention et gestion des crises financières internationales : une analyse rétrospective de H. Thornton », colloque international : « préteur en dernier ressort : expérience, analyses, controverses », paris, 23/24 Septembre, p.10

- دور تأمين الاستقرار النقدي؛
- دور المقرض الأخير.

أكد الاقتصادي H. THORNTON على أهمية عامل "الثقة" والذي يشترط عند وقوع اغلب الأزمات توفر السيولة، والتي تعتبر أهم عنصر مؤثر في هذا العامل. لذلك فلإعادة بناء الثقة وتنظيم عمليات الدفع يتطلب وجود بنك مركزي بعقلانية عمومية متمثلة في دور المقرض الأخير[1].

2.2.2. مختلف وجهات النظر الاقتصادية لدور المقرض الأخير

نميز بين أربع وجهات نظر لاقتصاديين حول وظيفة أو دور المقرض الأخير، هي:

1.2.2.2. وفقا للمقاربة الكلاسيكية Henry Thornton و Walter Bagehot

حسب هذا الرأي فان دور المقرض الأخير يجب أن يحترم القواعد الآتية[2]:

أ. توفير السيولة، لكن بسعر فائدة معاقب؛
ب. التصريح بالقاعدة الأولى مسبقا؛
ت. تلبية الطلب على السيولة المطلوبة من البنوك ممكن ان تؤمن تكفل جيد (مقيمة بالسعر قبل التعثر)؛
ث. منع إفلاس البنوك المتعرضة لازمة سيولة وليس لازمة ملاءة.

حسب كل من Milton Freidman و Anna Schwartz، احترام القواعد سالفة الذكر يؤمن استقرار النظام البنكي ولو في غياب نظم ضمان للودائع.

2.2.2.2. وفقا لرأي Goodfreind و King

وفقا لهذا الرأي فان القيام بدور المقرض الأخير يجب أن تكون فقط ضمن عمليات السوق المفتوحة لزيادة المعروض النقدي[3].

[1] - Geoffroy Dolphin & Kasongo Mélissa (2010-2011) : «Le rôle de préteur en dernier ressort », Economics School of Louvain, p04
[2] - de bandt, p.09
[3] - de bandt , p.09

3.2.2.2. وفقا لرأي Charles Goodhart

وفقا لهذا الرأي من الممكن لعب دور المقرض الأخير في حالة حدوث خطر عدم ملاءة. ففي الحالة العملية، لا يمكن التفرقة بين البنوك التي تعاني من مشاكل في السيولة من تلك التي تعاني من مشاكل ملاءة. فخطر السيولة لدى بنك ما يؤدي بطريقة ضمنية للشك في ملاءته المالية[1].

4.2.2.2. وفقا لرأي مناصري "البنك الحر"

لا توجد حاجة لوجود مقرض أخير، هو رأي مناصري فكرة البنك الحر. فهم يؤمنون بان التعثر المصرفي ينتج من القيود التنظيمية لنشاطاته، وان تم إتباع قواعد السوق الحر فهذا كفيل بتجنب هذا التعثر[2].

3.2.2. صور تدخل المقرض الأخير

عند حدوث أزمة سيولة، يتدخل البنك المركزي كمقرض أخير من خلال مساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل في السيولة، وذلك من خلال دعم السوق و الحيلولة دون عملية التخلص من الأصول المالية والتي تزيد من حدة الأزمة.

يمكن أن تتخذ عملية تدخل البنك المركزي ثلاث صور أساسية هي[3]:

- التدخل المباشر على مستو سوق الأصول المعنية؛
- عمليات السوق المفتوحة؛
- تسهيلات استعجاليه (شباك الخصم مثلا).

3.2. ضخ الأموال العمومية

ان عملية ضخ الأموال العمومية تشبه إلى حد كبير دور المقرض الأخير، مع تغيير في بعض النقاط:

الخزينة العمومية هي المسؤولة عن ضخ الأموال العمومية، على عكس المقرض الأخير الذي عادة يلعب دور البنك المركزي؛

تمس عملية ضخ الأموال العمومية البنوك التي تعاني من خطر عدم ملاءة، بينما يختص دور المقرض الاخير البنوك التي تعاني من خطر سيولة.

---

[1] -De bandt , op cit, p.10

[2] - op cit, p.10

[3] - Ewerhart Christian & Valla Natacha (2008) : « Liquidité des marchés financiers et préteur en dernier ressort », revue de la stabilité financière –Numéro spécial liquidité- N°11, février, banque de France, p.156

وعموما فان البنك المتعثر اثر خطر عدم ملاءة، يواجه أحد الحلول التالية الموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(2-7): الإجراءات المتخذة عند تعثر بنك ما

الحلول المقترحة	الإجراءات المتخذة
التصفية	تعويض المودعين المؤمنين؛ التنازل عن أصول البنك لمحاولة تعويض الدائنين غير المؤمنين؛
الإندماج أو الإستيلاء	إعادة تقييم الديون التجارية للزبائن، تقييم شبكة الوكالات، وعرضها للبيع من قبل بنوك أخرى. بشرط تحمل المشتري ديون هذا البنك.
الضمان العمومي	يستمر البنك في مزاولة نشاطه، بضمان من السلطات لديونه.
التأميم	تعد آخر حل ممكن، قد يكون التأميم مؤقتا أو دائما.

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على[1]

تشمل عملية ضخ الأموال العمومية الحل الثالث والحل الرابع الموضحان في الجدول السابق، أي الضمان العمومي والتأميم.

تهدف هذه العملية لمحاولة استرجاع الثقة والاستقرار للأسواق المالية ومستويات تمويل مناسبة حتى ولو كانت ملكية عامة بشكل مؤقت لهذا الوضع، وهذا من أجل[2]:

- التغلب على الاضطرابات والتذبذبات المالية التي قد تحدث جراء عدم ضخ الأموال الكافية في الوقت المناسب؛
- تشجيع المؤسسات المالية وتحفيزها على رفع مستوى أدائها، ما يؤثر إيجابيا على أداء باقي القطاعات الأخرى وسرعة التعافي لتعجيل الخروج من هذه الأزمة؛
- إن ضخ الأموال من طرف الدولة في قطاع المؤسسات المالية والإشراف الرقابي عليها قد يساعد على كشف وجود مواطن الضعف في النظام المالي وإيجاد الحلول لها يساهم في تطوير أداء هذا النظام ككل.

ويكون تدخل الدولة وفقا لتقييمين رئيسيين، حسب رابطة شركات التأمين على الممتلكات والحوادث الأمريكية[3]:

- اختبار أكبر من أن تفشل: هو التحليل التقليدي لتقييم مخاطر التدخل المطلوب من الحكومة، ويمكن قياس هذه المخاطر من حيث حجم المؤسسة المرتبطة بمكانتها في السوق الوطنية والدولية، وتركز حصتها في السوق (باستعمال مؤشر Herfindahl-Hirschman على سبيل المثال)، والحواجز التنافسية أمام دخول منتج، أو كيف يمكن استبداله بسهولة.

---

[1] Bords، op cit

[2]- عصماني عبد القادر (2009): "أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، الملتقى العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، صص. 21-22

[3]- المرجع السابق، ص.09

- اختبار أكبر ترابطا من أن يفشل: وهو أكثر فائدة من الاختبار الأول، وتم استخدامه قلب أحدث القرارات المالية الاتحادية في حالات الطوارئ للإغاثة، لأنه مقياس لاحتمال ومقدار الأثر السلبي الصافي في المتوسط الأجل للفشل الاقتصادي الكبير لمؤسسة لتكون قادرة على تسيير أعمالها الجارية. وهو أثر مقاس ليس فقط على منتجات وأنشطة المؤسسة، لكن ليشمل المضاعف الاقتصادي لجميع الأنشطة التجارية الأخرى التي تعتمد تحديدا على هذه المؤسسة. وهذا يعتمد أيضا على كيفية ارتباط أعمال المؤسسة مع المخاطر النظامية الأخرى.

II. ضرورة التوجه نحو رقابة احترازية كلية لتسيير الخطر النظامي

كان ضعف التنظيم المالي في الاقتصاديات المتقدمة أحد العناصر المساهمة بقدر كبير في وقوع أزمة الرهن العقاري والتي صنفت كأسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ "الكساد الكبير". فكان تصميم التنظيم المالي مشوبا بالضعف، كان غير عملي، كما افتقر إلى الاتساق عبر المؤسسات وقطاعات السوق، ناهيك عن عدم اتساقه على مستوى البلدان[1].

اهتمت السلطات الإشرافية بالتعثر المصرفي من منظور جزئي، اي تمت دراسته بشكل فردي. في حين أن الخطر النظامي يحدد من خلال المحيط التي تعمل به المؤسسات المالية ونوعية العلاقات التي تجمع بينها ضمن نظام متكامل. لذا كان من الضروري تدعيم هذا المنظور الجزئي بمنظور آخر مكمل ومتمم وليس معوض.

عرف هذا المنظور تحت مصطلح الرقابة الاحترازية الكلية، وهو مصطلح حديث الاستعمال نسبيا، فقد استعمل لأول مرة من طرف بنك التسويات الدولي أواخر سنوات السبعينات من أجل الدلالة على التوجه النظامي، للدلالة على النظام المالي ككل، أو لدراسة أجهزة التنظيم والرقابة وارتباطها بالاقتصاد الكلي. غير أن المجتمع المالي أصر على التمسك فقط بالسلامة الفردية للمؤسسات المالية وأهمل هذا التوجه، وخاطر بتهميش أهم بعد في المهمة الرقابية و الاستشرافية لتامين الاستقرار المالي. ولم يتم تعريف هذا المصطلح إلا في أواخر القرن الواحد والعشرين.

1. ثغرات الأساليب التقليدية

كشفت أزمة الرهن العقاري الثغرات الآتية:

[1]- كودريس لورا و ناراين أديتيا (2012): "إصلاح عيوب النظام"، مجلة التمويل والتنمية: "الأزمة وما وراءها"، صندوق النقد الدولي، يونيو، ص. 14

1.1. فيما يخص الرقابة المصرفية

جاءت الرقابة المصرفية بهدف تجنب مثل هذه الأزمات والتخفيف من وطأتها، ليس فقط في الدول التي حدثت وتحدث فيها هذه الأزمات، وإنما على المستوى المصرفي الدولي، إلا أنها أظهرت عدة ثغرات، أهمها:

- التحكيم الاستشرافي: والذي كان من أهم أسباب حدوث أزمة الرهن العقاري كما تم إيضاحه سابقا؛
- الاكتفاء بالمنظور الجزئي وإهمال المنظور الكلي سواء فيما يخص تأثير المناخ الاقتصادي الكلي أو أثر ترابط المؤسسات المالية؛
- تعزيز التقلبات الاقتصادية؛ ففي فترات الانكماش يزداد حجم المخاطر المتوقعة مما يؤدي الى رفع تكلفة الإقراض.

2.1. فيما يخص تقييم أداء أنظمة التامين على الودائع

قد يؤدي وجود نظام ضمان الودائع (خاصة في حال كونه غير مضبوط) إلى[1]:

- مخاطر أخلاقية تتمثل في تكاسل المودعين عن رصد أحوال مصارفهم أو أن تصبح المصارف نفسها أكثر مغامرة في أعمالها، حيث أنها تعتبر أن نظام الضمان قادر على تغطية ودائعها، وبالتالي تتحمل مخاطر تفوق قدرتها؛
- عدم إدراك المودعين لأهمية دراسة الوضع المالي للمصرف (خاصة كبار المودعين)؛
- عدم قدرة النظام على ضمان الاستقرار المالي بسبب عدم وجود توازن بين التمويل والتغطية؛

دون أن ننسى الحالات التي يتحمل فيها النظام عبء التعويض للمودعين رغم قدرة المصرف على ذلك، بسبب عدم الدراسة الكافية لوضع المصرف وتحديد هل هو مفلس أم هو في إعسار مالي.

3.1. فيما يخص فعالية دور المقرض الأخير

بطبيعة الحال تعد السيولة أهم السمات التي تميز النظام المالي عن باقي النظم الأخرى، فبمجرد إشاعة عدم توفر السيولة الكافية سواء على مستوى سوق مالي، متعامل مالي أو بالأخص بنك ما فهذا كفيل بزعزعة ثقة كل المتعاملين الماليين، مما يؤدي إلى حدوث أزمة ثقة.

يؤمن دور المقرض الأخير شبكة أمان للنظام البنكي، غير أن هاته الشبكة تخلق خطرا معنويا لمؤسسات هذا النظام، حيث بعلمها أنه ستكون محمية في حال وقوعها بمخاطر سيولة، هذا من شأنه أن يرفع درجة

[1]- مصرف سورية المركزي, مرجع سابق, ص.07

مخاطرة هذه المؤسسات. لذا يتوجب على البنوك المركزية إيجاد نقطة توازن بين دورها في حماية النظام البنكي والحد من الخطر المعنوي الناتج عن هذا الدور[1].

بالإضافة إلى عامل الخطر المعنوي يوجد إشكال آخر يتمثل في اختيار وقت وصورة التدخل[2].

4.1. فيما يخص ضخ الأموال العمومية

تعد تكلفة ضخ الأموال العمومية في حد ذاتها ثغرة، فهي ترسخ مبدأ "تخصيص الأرباح وتأميم الخسائر"، كما أنها في بعض الأحيان تكون دون فائدة خاصة ونحن نعرف اقتران الأزمات المالية بأزمات الثقة. فخلال أزمة الرهن العقاري تم تسجيل فاتورة ضخمة يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-8): خطط الإنقاذ الوطنية لاحتواء أزمة الرهن العقاري في بعض الدول

الدولة	مبلغ الخطة	التدابير المعتمدة
الو.م.أ	دعم الاقتصاد من مرحلتين بمبلغ 1.519 تريليون دولار (قرارات مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 4 أكتوبر 2008)	• ضخ سيولة بقيمة 250 مليار دولار في القطاع المصرفي، ووضع 100 مليار دولار أمريكي تحت تصرف الخزانة الأمريكية. • رفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات من 100 ألف إلى 250 ألف دولار أمريكي. • مد العمل بالإعفاءات الضريبية. • شراء الضمانات المرتبطة بقروض الإسكان الهالكة وشراء الرهون العقارية. • برنامج تأمين فيدرالي للحسابات المصرفية الفردية. • تملك حصص في البنوك. • الضمان المؤقت للديون الجديدة.
	مشروع قانون التحفيز الاقتصادي بقيمة 819 مليار دولار أمريكي (مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 28 يناير 2009)	○ خفض أسعار الفائدة. ○ تخفيف القيود على منح الائتمان. ○ شراء عدد من السندات طويلة الأجل. ○ دعم المؤسسات المالية. ○ حقن رؤوس أموال في النظام المصرفي (حوالي 200 مليار دولار) في شكل رأسمالي حكومي مقدم للبنوك حتى الآن. ○ برنامج لدعم البنوك ومؤسسات الإقراض للتخفيف من تأثير الديون العقارية. ○ تأسيس صناديق استثمار لشراء الديون العقارية.

[1] - Geoffroy Dolphin & Kasongo Mélissa (2010-2011), op cit, p.06

[2] - Aglietta Michel & De Boissieu Christian (1999) : « Le préteur international en dernier ressort », Bergten Fred et autres : « Architecture financiere internationale », Conseil d'analyse économique, paris, pp.115-116

2. ماهية المقاربة الاحترازية الكلية

لقد تم استعمال مصطلح المقاربة الاحترازية الكلية –الرقابة الاحترازية الكلية– مؤخرا[1]، كمرادف لعدة مفاهيم. فقد استعملت للدلالة على الرقابة الاحترازية التي تهدف للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية، أحيانا أخرى تستعمل للدلالة على مجموع مقاربات تسيير "الخطر النظامي"، أو "المخاطر التي تمس النظام المالي ككل". وهذا ما يجرنا الى التساؤل حول ماهية هذه المقاربة؟

1.2.تعريف الرقابة الاحترازية الكلية

تعني المقاربة الاحترازية الكلية، عدم معالجة ورقابة المؤسسات المالية بشكل مستقل، لكن باعتبار النظام المالي و التعاملات البينية لمؤسساته ككتلة واحدة[2]. وتعتبر هذه المقاربة عملية تحليلية الغاية منها هي دراسة خطر التعثر العام في النظام المالي ككل وليس فقط التعثر الفردي، فهي تركز على خطر العدوى ومفهوم التعرض المشترك للصدمات الاقتصادية الكلية أكثر من تركيزها على العوامل الخاصة بكل مؤسسة على حدا[3].

2.2. خصائص الرقابة الاحترازية الكلية

عموما، كل الدراسات التي عرفت هذه المقاربة اعتمدت في ذلك بمقارنة المقاربة الاحترازية الكلية بالمقاربة الاحترازية الجزئية والتي تعتبر الأقدم من حيث الاستعمال والأوضح من حيث المعالم. وذلك في خمسة نقاط أساسية، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(2-8): مقارنة بين الرقابة الاحترازية الجزئية والرقابة الاحترازية الكلية

	الرقابة الاحترازية الكلية	الرقابة الاحترازية الجزئية
الهدف المباشر	الحد من مخاطر النظام	الحد من تعثر المؤسسات المالية
الهدف النهائي	تجنب خسائر في الناتج الداخلي الخام	حماية المستهلك (المستثمرين والمودعين)
مميزات الخطر	ينظر اليه على أنه خطر مرتبط بالسلوك الجماعي (داخلي)	ينظر اليه على أنه خطر مستقل فهو سلوك فردي للمتعامل (خارجي)
الارتباط والتعرض المشترك بين المؤسسات المالية	مهم	لا يؤخذ بعين الاعتبار

[1]- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى:
P.Clement (2010) : « The term 'macroprudential' : origins and évolution », rapport trimestriel BRI, mars, PP.59667

[2] - Nguenang K. Christian, Kamgna S. Yves et Tinang N. Jules (2009) : « Une approche macroprudentielle du risque systémique en zone CEMAC », p.06

[3]- Borio (2003)

المقاربة المتبعة	استهداف مخاطر النظام (مقاربة تنازلية)	استهداف المخاطر الفردية للمؤسسات المالية (مقاربة تصاعدية)

Source :Borio Claudio(2010) :« Implementing a macroprudential framework : Belending boldness and realism »، a keynote address for the BIS-HKMA research conference on "financial stability: towards a macroprudential approach"، Hong Kong SAR، 05-06 july، p.18

فمن خلال قراءتنا للجدول نلاحظ وجود عدة نقاط تستوجب التوقف:

أ. **الاختلاف من حيث الهدف والغاية؛** في حين أن الرقابة الاحترازية الجزئية تهدف الى الحد من تعثر المؤسسات المالية بصورة فردي، فان هدف الرقابة الاحترازية الكلية هو الحد من مخاطر النظام؛ كما أن غاية الرقابة الاحترازية الجزئية هي حماية المستهلك، بينما غاية الرقابة الاحترازية الكلية هي تجنب الخسائر في الناتج الداخلي الخام.

وهنا يمكننا تشبيه النظام المالي بمحفظة استثمارية، أين تعد المؤسسات المالية هي الأوراق المالية لتلك المحفظة. فالرقابة الاحترازية الجزئية تهتم بخسائر كل ورقة مالية على حدا، بينما الرقابة الاحترازية الكلية تهتم بالخسائر الإجمالية للمحفظة أي تهتم بالتعرض المشترك للمخاطر[1].

ب. **اختلاف مميزات المخاطر المستهدفة؛** تعتبر الرقابة الاحترازية الكلية الخطر المتراكم كتابع للسلوك الجماعي للمؤسسات المالية، والذي يعرف تقنيا بالخطر الداخلي. فالسلوك الجماعي للمؤسسات المالية يؤثر على أسعار الأصول المالية وعلى حجم الأصول المتداولة، وبالتالي التأثير على ديناميكية الاقتصاد في حد ذاته. وفي نفس الوقت هذه الوضعية تِثر على السلامة المالية لهاته المؤسسات. من ناحية أخرى بتركيز الرقابة الاحترازية الجزئية على السلامة الفردية للمؤسسات المالية فهي لا تأخذ بعين الاعتبار هذا التأثير بل يتم تسيير المخاطر على أنها خارجية.

3.2. مناهج ووسائل المقاربة الاحترازية الكلية

يمكن تصنيف الوسائل المعتمدة في المقاربة الاحترازية الكلية، وفق منهجين اثنين للخطر النظامي، المنهج الديناميكي لتغطية الأثر الناتج عن الدورة الاقتصادية المنهج الساكن لتغطية الأثر الناتج عن العدوى المالية[2].

[1] - Borio Claudio (2009) : « L'approche macro prudentielle appliquée à la régulation et à la surveillance financières », Banque de France, Revue de la stabilité financière, N°13 « Quel avenir pour la régulation financière ?, Septembre, p.37

[2] - Toni Gravelle (2009)M « Approche macro prudentielle à la réglementation du système financier, Journée portes ouvertes à la banque du Canada, 30 novembre, p.06

1.3.2.مواجهة التقلبات الدورية (المقاربة الديناميكية)

تتتبع تطور الخطر المتراكم عبر الزمن، وهنا تصبح المسألة عبارة عن محاولة للحد من ظاهرة الدورات الاقتصادية، والتي تعتبر ظاهرة متأصلة في النظام المالي المعاصر، وهي من أصعب مصادر عدم الاستقرار فيه.

❖ **ماهية التقلبات الدورية الاقتصادية؟**

ان دراسة العلاقة بين التقلبات الدورية وارتفاع المخاطر البنكية والمالية، قديمة فقد تناول مصطلح التقلبات الدورية المنظر Thornton ضمن نظرية overbanking، كما تم التطرق لهذا المصطلح في عملية التراكم ل Wicksell [1].

بالمفهوم الضيق تعرف التقلبات الدورية، بميل المتغيرات المالية نحو اتجاه معين خلال الدورة الاقتصادية. حيث يسبب هذا الارتفاع تقلبات ذات أثر كبير.

يعتبر الوصف السابق بسيط فهو نادرا ما يستطيع شرح السلوك الحقيقي للنظم المالية. غالبا، بعد حدوث الصدمة، ارتفاع أسعار الأصول و المجاميع المالية يظهر إشكال متنوعة لعدم استقرار غير منتظمة (اضطرابات) ، ممكن ان تكون مصطحبة لعدم خطية و تقطعات (أفضل مثال هو جال السيولة). وهي مميزات وخصائص للنظم المركبة والمعقدة. حيث أن تعرض مثل هذه النظم لحالة عدم استقرار، يبتعد عن النظام الخطي ويتكيف بسلوك غير خطي يتميز باستقلالية في المسار، تذبذبات مستمرة وتغير في النظام. وهو الشرح الأكثر موالمة للنظم المالية باعتبار أن هذه الأخيرة تأخذ شكل نظام مركب. إن المعاملات المالية تعالج وفق شبكات تتطور هندستها تحت اثر كل من الابتكارات المالية والتحكيم الاستشرافي. كما أن النظم المالية هي أيضا نظم "إنسانية": ديناميكيتها مقيدة كيفية تعامل البشر مع هذه الصدمات التي تمس محيطهم. حيث اعتبر سلوك القطيع خاصية أساسية للأسواق المالية. يعني، حتى وان كانت ردود الفعل الفردية عقلانية، ممكن أن تتسبب بأضرار ضخمة بسبب تماثل هذه الردود[2].

ولذا فان التعريف الشامل للتقلبات الدورية، تحوي على ثلاث مكونات، والتي من غير السهل فصلها في الواقع[3]:

---

[1] - Cartapanis André (2009) : « Sous l'égide du G20 : vers une nouvelle architecture de la finance mondiale ? », revue de l'OECE 110, juillet, p.397

[2] - Landau Jean-Pierre (2009) : « La pro cyclicité : ce qu'elle signifie et comment la limiter », remarques prononcées lors de la conférence sur le thème : « La pro cyclicité et le rôle de la régulation financière », Banque d'Espagne, 04 mai, p.01-02

[3] - Landau Jean-pierre, op cit, p.02

أ. التقلبات حول نزعة أو اتجاه؛
ب. تغيرات في النزعة و (الاتجاه) في حد ذاته؛
ت. إمكانية حدوث انحرافات متراكمة مقارنة بقيمة التوازن.

هذا ما يأخذنا للحديث عن تحديات التي تواجهها السلطات التنظيمية والتي يجب عليها التعرف و تحديد اللحظة أين يتم تحول التقلبات الدورية البحتة وتغير من طبيعتها وذلك من خلال تغيير في النزعة (الاتجاه) نفسها أو بداية العملية التراكمية.

❖ **وسائل المقاربة الاحترازية الكلية لمواجهة التقلبات الدورية**

تم الاهتمام مؤخرا بمواجهة التقلبات الدورية، وذلك على المستوى الدولي والمحلي[1]، ولعل أهم هاته الوسائل هي[2]:

- نسبة الأموال الخاصة لمواجهة التقلبات الدورية؛
- هامش للأمان و قيمة للتعرض للمخاطر لمواجهة التقلبات الدورية؛
- حصص القروض متغيرة بمرور الزمن؛
- مخصصات ديناميكية من أجل الديون المشكوك في تحصيلها.

2.3.2. مواجهة التعرض المشترك (المقاربة الساكنة)

تهتم بقياس درجة توزيع المخاطر المجمعة في النظام المالي في لحظة معينة، غير أن الإشكال هنا يتمثل في تحديد الأدوات الاحترازية لمعالجة التعرض المشترك لمختلف المؤسسات المالية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد نسبة مساهمة كل مؤسسة على حدا في تشكيل الخطر، الذي سيتكبده بعد ذلك مجمل النظام المالي.

❖ **العدوى في النظام المالي**

تم تعريف العدوى المالية من قبل Masson (1998-1999م) من خلال ثلاث عوامل أساسية[3]:

- الأثر الموسوني، صدمة مشتركة سواء ارتفاع سعر البترول، تغير أسعار الفائدة ...الخ؛
- الترابط ؛

[1] - FSB/IMF/BRI (2011) : « Macroprudential policy tools and framworks », Update to G20 Finance ministers and central bank governors, 14 February, p.05
[2] - Toni Gravelle, op cit, pp.06-08
[3] - Brana Sophie, Lahet Delphine (2004) : « Les facteurs du propagation des crises financières : la crise asiatique a-t-elle est discriminante ? », P.04605

- العدوى المحضة أو البحته والتي عادة تكون نتيجة هلع و فقدان الثقة.

صحيح أن هاته العوامل متعلقة بالعدوى مابين البلدان إلا أنه يمكن تطبيقها بين المؤسسات المالية أيضا والتي عادة ما تنتقل هاته العدوى تحت ما يعرف باسم أثر الدومينو كما هو موضح في الشكل الموالي.

حيث أنه نتيجة للعلاقات البينية بين المؤسسات المالية فان تعثر البنك أ على سبيل المثال يجر سلسلة تعثر متعاقبة لباقي البنوك ، (البنك ب و البنك ت).

شكل رقم (2-4): نموذج الدومينو للعدوى المالية

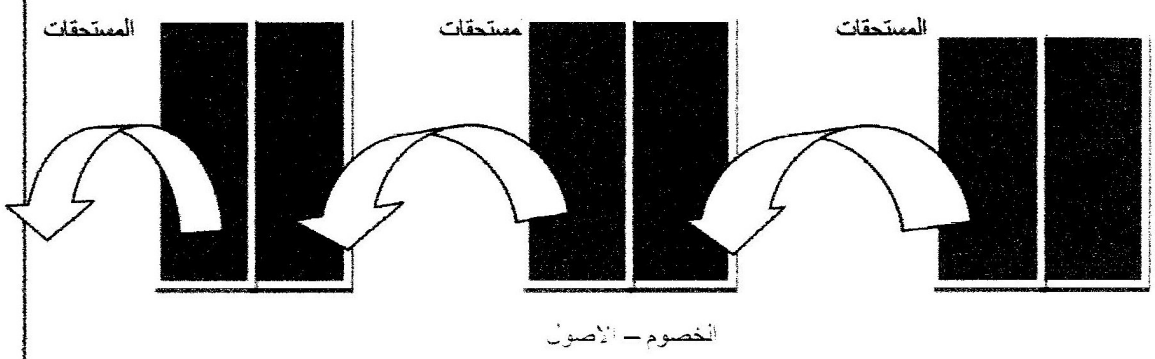

Source: Tobias Adrian & Shon Hyun Song(2008): « Liquidité et contagion financière », revue de la stabilité financière, Numéro spécial liquidité, N° 11, banque de France, février, p.02

والجدير بالذكر هنا، أن العدوى المالية في النظام المالي ممكن ان تكون:

- بين الدول، نتيجة عولمة الأسواق المالية؛
- بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، كون أن القطاع المالي يعتبر مصدر تمويل لباقي القطاعات؛
- بين المؤسسات المالية، نظرا لتشابك تعاملاتها وتعقيدها.

❖ وسائل المقاربة الاحترازية الكلية للحد من خطر العدوى المالية

يمكن تلخيص أهم هاته الوسائل في[1]:

[1] - Toni Gravelle, op cit, pp.06-08

- نظم دفع مركزية؛
- الحد من التعرضات ما بين البنوك؛
- فرض معايير على الأصول السائلة من أجل تبسيط الخطر؛
- الحد من احتجاز الأصول المتماثلة وتركز المخاطر؛
- خفض احتمالية تعثر مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية.

4.2. مستلزمات المقاربة الاحترازية الكلية

يجب أن يتوفر الإطار الاحترازي الكلي على ما يلي[1]:

- هدف واضح وقابل للتنفيذ؛
- إستراتيجية تشغيلية؛
- استهداف قطاعات محددة؛
- نظام الحوكمة؛
- الحساسية للميزات الوطنية المحلية وكذا البعد الدولي.
- إن التوجه نحو رقابة احترازية كلية يتطلب إطار دولي، والمتمثل في أعمال لجنة بازل وهو ما سيتم تناوله في العنصر الموالي

III. الإجابة الدولية: بازل 3 و المتطلبات الحديثة لتسيير الخطر النظامي

بعد تطرقنا للأساليب التقليدية المتبعة في تسيير الخطر النظامي واستنتاجنا لضرورة التوجه نحو رقابة احترازية كلية، جاءت اتفاقية بازل 3 من أجل تصحيح الاختلال وسد ثغرات الأساليب التقليدية. بطبيعة الحال هذا لا يعني التخلي التام عن الأساليب التقليدية بل تعزيزها.

صدرت اتفاقية "بازل 3" عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية، في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010م، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010[2]،

ارتأينا أن نتطرق في هذا الجزء أولا إلى أهم قرارات اتفاقية بازل 3، ثم ثانيا تحليل مدى استجابة هذه القرارات إلى متطلبات تسيير الخطر النظامي.

---

[1] - Rapport annuel BRI : « Politique macro prudentielle et procyclicité », 80° , pp.89-107

[2] - محمد بن بوزيان وآخرون (2011): "البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات لجنة بازل 3", المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: "النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي", 19-21 دسيمبر 2011م, الدوحة, دولة قطر, ص.28.

1. اتفاقية بازل 3: أهم القرارات

سيتم في هذا العنصر إيضاح معالم اتفاقية بازل 3 وتناول أهم الإجراءات المتخذة.

1.1. معالم اتفاقية بازل 3

تناولت اتفاقية بازل 3، ثلاث ملفات هي:

- متطلبات الأموال الخاصة؛
- خطر السيولة؛
- الخطر النظامي.

وفي الشكل الموالي تلخيص لأهم الإجراءات حسب هاته المعالم

شكل رقم(2-5): معالم اتفاقية بازل 3

بازل 3		
راس المال	السيولة	الخطر النظامي
تعزيز نوعية ومستوى الأموال الخاصة الأساسية	نسبة السيولة للمدى القصير (LCR)	التحفيز على استعمال غرف مقاصة من أجل المعاملات بالمشتقات المالية
مواجهة إجمالي المخاطر	نسبة السيولة للمدى الطويل (NSFR)	تعزيز متطلبات رأس المال من أجل التعرضات المشتركة بين المؤسسات المالية
التحكم في الرفع المالي		النظر في تحميل المؤسسات ذات الأهمية النظامية رسوم إضافية
تدعيم شبكة الأمان من خلال وسادة حفظ الأموال الخاصة والوسادة العازلة لمواجهة التقلبات الدورية		

Source : KPMG (2011), op cit, p.03

العقاري. واستنتج الباحث أن النظام المالي غير مستعد في الوقت الحالي من حيث الاستقرار للانضمام الى الاتحاد النقدي الأوروبي.

4) دراسة **Gersl** و **Hermanek** (2006) تحت عنوان: **« Financial stability indicators : advantager and disadvantages of their use in the assessmant of financial system stability »**

هي دراسة مقترحة في تقرير البنك الوطني التشيكي، حيث تم بناء مؤشر تجميعي يقيس الاستقرار المالي اعتمادا على مؤشرات السلامة المالية الرئيسية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي.

وقد استنتج الباحثين أن استعمال المؤشر التجميعي يشكل إحدى الطرق البديلة لقياس الاستقرار المالي. لكن، يقترحان استخدام أدوات أخرى لدعم نتائج هذا المؤشر. فهو قد يكون بمثابة الركيزة التي تنطلق منها لبناء مزيد من المؤشرات الكمية التي تعكس على نحو أفضل طبيعة النظام المالي وصلته مع القطاع الحقيقي سواء المحلي أو الدولي.

تنفرد دراستنا عن الدراسات سالفة الذكر ب:

- اهتمامها من جهة بالاستقرار المالي النظامي فقليلة تلك التي دمجت كلا من الاستقرار المالي والخطر النظامي؛
- من جهة أخرى فدراستنا تميزت باختيار مؤشرات تعكس ملامح النظام المالي الجزائري.

7. تحديد إطار الدراسة

يتناول البحث موضوع الاستقرار المالي النظامي، وهذا نطاق واسع متعدد الأبعاد. لذا فإن الدراسة اقتصرت على:

- قياس الاستقرار المالي النظامي في الجزائر؛
- تم تحديد فترة الدراسة ما بين 2003م و2011م، نتيجة عدم توفر بيانات السنوات السابقة؛ وإن تم استعمال عبارة عدم توفر فهذا لا يعن عدم وجود هذه البيانات. إنما تم إبعادها نتيجة الشك في مصداقيتها أو حتى تسجيل اختلافات في قيمها بين مختلف المصادر؛

استعملت طريقة المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي النظامي دون غيرها من الطرق؛ وهذا لفاعلية الطريقة المختارة من جهة، وكذا عدم تطلبها لبيانات تفصيلية من جهة أخرى.

العقاري. واستنتج الباحث أن النظام المالي غير مستعد في الوقت الحالي من حيث الاستقرار للانضمام الى الاتحاد النقدي الأوروبي.

4) دراسة Gersl و Hermanek (2006) تحت عنوان: « Financial stability indicators : advantager and disadvantages of their use in the assessmant of financial system stability »

هي دراسة مقترحة في تقرير البنك الوطني التشيكي، حيث تم بناء مؤشر تجميعي يقيس الاستقرار المالي اعتمادا على مؤشرات السلامة المالية الرئيسية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي.

وقد استنتج الباحثين أن استعمال المؤشر التجميعي يشكل إحدى الطرق البديلة لقياس الاستقرار المالي. لكن، يقترحان استخدام أدوات أخرى لدعم نتائج هذا المؤشر. فهو قد يكون بمثابة الركيزة التي تنطلق منها لبناء مزيد من المؤشرات الكمية التي تعكس على نحو أفضل طبيعة النظام المالي وصلته مع القطاع الحقيقي سواء المحلي أو الدولي.

تنفرد دراستنا عن الدراسات سالفة الذكر ب:

- اهتمامها من جهة بالاستقرار المالي النظامي فقليلة تلك التي دمجت كلا من الاستقرار المالي والخطر النظامي؛
- من جهة أخرى فدراستنا تميزت باختيار مؤشرات تعكس ملامح النظام المالي الجزائري.

7. تحديد إطار الدراسة

يتناول البحث موضوع الاستقرار المالي النظامي، وهذا نطاق واسع متعدد الأبعاد. لذا فإن الدراسة اقتصرت على:

- قياس الاستقرار المالي النظامي في الجزائر؛
- تم تحديد فترة الدراسة ما بين 2003م و2011م، نتيجة عدم توفر بيانات السنوات السابقة؛ وإن تم استعمال عبارة عدم توفر فهذا لا يعن عدم وجود هذه البيانات. إنما تم إبعادها نتيجة الشك في مصداقيتها أو حتى تسجيل اختلافات في قيمها بين مختلف المصادر؛

استعملت طريقة المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي النظامي دون غيرها من الطرق؛ وهذا لفاعلية الطريقة المختارة من جهة، وكذا عدم تطلبها لبيانات تفصيلية من جهة أخرى.

جدول رقم(2-10): تركيب نسبة متطلبات رأس المال

	أسهم عادية وما شابهها	الشريحة 1	الشريحة1+ الشريحة2
الحد الأدنى	٪4,5	٪6,0	٪8,0
هامش حماية للمحافظة على رأس المال	٪2,5		
الحد الأدنى + هامش الحماية	٪7,0	٪8,5	٪10,5
هامش الحماية ضد التقلبات الدورية	٪0 - ٪2,5		

Source : BRI(2011) : « Bale3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et système bancaire »، juin، p.71

2.2.1. التحكم في الرفع المالي

إن إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثانية أخذا في الاعتبار النزوح الى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لما نصت عليه مقررات بازل 3، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك[1].

حددت هذه النسبة ب 3٪ من الفئة 1، أي أن إجمالي التعرض (الميزانية وخارج الميزانية) لا يتجاوز 33 مرة رأس المالي من الفئة 1.

تم تقسيم الفترة الانتقالية إلى مرحلتين[2]:

- مرحلة الرقابة: والتي بدأت فعلا بتاريخ 01 جانفي 2011م؛
- مرحلة التقييم: من 01 جانفي 2013م إلى غاية 01 جانفي 2017م. حيث سيتم نشر هذه النسبة على مستوى البنوك بتاريخ 01 جانفي 2015م، على أن تتم التعديلات خلال السداسي الأول لسنة 2017م ثم إدماج هاته النسبة ضمن الدعامة الأولى سنة بتاريخ 01 جاني 2018م.

3.2.1. تسيير أفضل لخطر السيولة

يعتبر خطر السيولة من أخطر المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية وهو ناجم عن دورها كمحول للآجال. ومن أجل ذلك فقد أقرت اتفاقية بازل 3 نسبتين لتغطية هذا الخطر على المدى القصير و المدى الطويل[1].

[1]- بريش عبد القادر (2013): "إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر، فيفري، ص. 39

[2] - Rubiez Christiane(2010) : « La reforme de Bale 3 », p.09

1.3.2.1. نسبة السيولة للمدى القصير

تهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال حدوث أزمة، وذلك من خلال فرض نسبة لمواجه احتياجات السيولة للمدى القصير (LCR^2)، أين تم تحديد نسبة 100٪ بهدف السماح للبنوك بمقاومة احتياجات السيولة بشكل آني[3] ، أي[4]:

$$\frac{\text{الأصول المعلقة عالية الجودة}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية لل 30 يوم القادمة}} \geq 100$$

- إجبار البنوك على الاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة ذات نوعية جيدة، كافية لمواجهة مخاريج الخزينة خلال 30 يوم. في سيناريو ذو توتر عال على المدى القصير؛
- ترجيح الأصول السائلة حسب نوعيتها:
  - 100٪ لسندات الحكومة والحسابات الجارية؛
  - 0٪ إلى 50٪ للدين الخاص.
- يبدأ العمل بهذه النسبة ابتداء من 1 جانفي 2015م

2.3.2.1. نسبة السيولة للمدى الطويل

جاءت هذه النسبة لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط ($NSFR^5$)، والطويل والهدف منها أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة. حيث حددت هذه النسبة كالآتي[6]:

$$\frac{\text{مبلغ التمويل المستقر الموجود}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المراد تحصيله (المحتاج)}} \geq 100$$

- ضبط مبلغ الموارد المستقرة أقل من_أكبر من_ سنة مع مختلف أرباح الأصول؛

---

[1] - Hache Frédéric (2012) : « Bale 3 en 5 questions : des clefs pour comprendre la réforme », Finance Watch, mai, p.05

[2] - Liquidity Coverage Ratio

[3] - Caruana Jain (2010) : « Bale3 : vers un système financier plus sur », conférence bancaire internationale santander, Madrid, le 15 Septembre, p.06

[4] - Halep Maria & Dragan Gabriela (2011) : «L'impact de l'application des réformes de Bale3 sur l'industrie bancaire Roumaine », CES Working Papers, p. 712

[5] - Net Stable Funding Ratio

[6] - Halep Maria & Dragan Gabriela (2011) , op cit, p. 713

- تقييم الموارد والاحتياجات التمويلية[1] من خلال ترجيح يعكس خاصية "الاستقرار" للتمويل واستحقاق الأصل الممول؛
- ترجيح الأصول الممولة (الطالبة للتمويل):
  - 0٪ إلى 5٪ (الحسابات النقدية وسندات الحكومة)؛
  - 65٪ إلى 85٪ (القروض الرهنية و القروض الموجهة للأفراد)؛
  - 100٪ للأصول الأخرى.
- ترجيح مصادر التمويل حسب خاصية "الاستقرار":
  - 100٪ من أجل الفئة1؛
  - 80٪ إلى 90٪ من أجل ودائع الزبائن؛
  - 50٪ من أجل الاقتراض غير المضمون.
- تأسيس نسبة دنيا تطبق بدء من 01 جانفي 2018م.

4.2.1. تغطية مخاطر محفظة التداول

تهدف اللجنة إلى تقوية وتعزيز متطلبات رأس المال فيما يخص التعرضات ضمن محفظة التداول، بما في ذلك التعرضات الناجمة عن عمليات توريق القروض والتي تسببت بخسائر كبيرة إبان أزمة الرهن العقاري.

ومن أجل زيادة رأس المال لتغطية هذه التعرضات، وتقليص أثر التقلبات الدورية على طرق قياس القيمة المعرضة للخطر VaR والحد من الخطر النظامي، فقد قامت لجنة بازل بعدة مبادرات، أهمها:

- تقويم المخاطر خلال فترة ضغط ل12 شهر؛
- تصنيف ترجيحات تعرضات عملية توريق محفظة التداول على تلك الخاصة بالمحفظة البنكية وتعزيز الترجيحات المتعلقة بالتعرضات المعاد توريقها؛
- فرض أعباء ضمن رأس المال الإضافي، ضمن إطار الخسائر المحتملة لقيم التعرضات المتعلقة بخطر عدم الدفع أو تدهور درجة التصنيف؛
- الأخذ بعين الحسبان الخطر الناجم عن ارتباط المؤسسات المالية؛
- تحفيز استعمال غرف مقاصة من أجل المعاملات في المشتقات المالية؛
- تعزيز متطلبات تسيير مخاطر المقابل؛
- تنفيذ هذه الاقتراحات كان بدء من 31 ديسمبر 2011م.

---

[1]- للاطلاع على تصنيف الموارد والاحتياجات المالية يمكن التوجه الى:

Rubiez Christiane , op cit, P10

جدول رقم(2-11): أجندة تنفيذ قرارات اتفاقية بازل 3

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرفع المالي	رقابة من قبل سلطات الإشراف		تسير في شكل موازي (2013-2017) يتم النشر بدء من 01.01.2015					الدمج في الدعامة الاولى	
النسبة الدنيا للمكون "أسهم عادية" ضمن الشريحة 1			٪3,5	٪4	٪4,5	٪4,5	٪4,5	٪4,5	٪4,5
هامش الحماية للمحافظة على رأس المال						٪0,625	٪1,25	٪1,875	٪2,5
النسبة الدنيا للمكون " أسهم عادية" + هامش الحماية للمحافظة على رأس المال			٪3,5	٪4	٪4,5	٪5,125	٪5,75	٪6,375	7٪
الكشف والتحقق من مكونات الأسهم العادية في الشريحة 1)				٪20	٪40	٪60	٪80	٪100	٪100
النسبة الدنيا للشريحة 1			٪4,5	٪5,5	٪6	٪6	٪6	٪6	٪6
نسبة الملاءة			٪8	٪8	٪8	8٪	8٪	٪8	٪8
نسبة الملاءة و هامش الحماية للمحافظة على رأس المال			٪8	٪8	٪8	٪8,625	٪9,25	٪9,875	٪10,5
أدوات الأموال الخاصة التي لم تعد مؤهلة، في الشريحة 1 و الشريحة 2		تخلص متدرج على مدار 10 سنوات، ابتداء من سنة 2013							
نسبة السيولة على المدى القصير	بداية عملية الملاحظة				نسبة دنيا				
نسبة السيولة على المدى الطويل	بداية عملية الملاحظة							نسبة دنيا	

Source : KPMG (2011) : « Bale III : les impacts à anticiper »، mars، p.10

2. مدى توافق اتفاقية بازل 3 وتسيير الخطر النظامي

أعتبر تسيير الخطر النظامي من أهم الملفات التي تمت دراستها ضمن اتفاقية بازل 3، إلى جانب ملف السيولة ورأس المال. وفيما يلي سيتم تحليل هاته الاقتراحات على ضوء متطلبات تسيير هذا الخطر والمتمثلة في[1]:

- رقابة احترازية كلية و الحماية ضد التقلبات الدورية: غير أن اتفاقية بازل لم تحو إلا على هامش الحماية ضد التقلبات الدورية وهي نسبة ترك تحديدها للسلطات الإشرافية بين 0 إلى 2,5٪، كما أن التحليل الديناميكي لم يتم إقراره بعد؛
- التحكم في الوحدات ذات الأهمية النظامية؛
- والحد من الخطر المعنوي.

ولعل أهم النقاط التي جاءت لتسير الخطر النظامي هي؛ الإشراف على الوحدات ذات الأهمية النظامية والتعرضات المشتركة بين المؤسسات المالية.

1.2.التعرضات المشتركة بين المؤسسات المالية

تعتبر العدوى المالية من أخطر ميكانيزمات انتقال المخاطر بين المؤسسات المالية، لذلك فقد حاولت لجنة بازل ضمن الاتفاقية الثالثة التحكم في هذا الخطر والحد منه، حيث تحوي اتفاقية بازل 3 على عدة متطلبات تهدف الى التحكم في خطر التعرضات المشتركة للمؤسسات المالية، هي[2]:

- تحفيز لجوء البنوك إلى جهات مركزية (غرف مقاصة)، من أجل التعاملات بالمشتقات المالية في الأسواق غير المنتظمة؛
- رفع متطلبات رأس المال فيما يخص:
  - نشاطات التداول؛
  - التعامل بالمشتقات المالية؛
  - عمليات التوريق؛
  - أدوات خارج الميزانية.
- رفع متطلبات الأموال الخاصة لتغطية التعرضات ضمن النظام المالي؛
- إنشاء متطلبات سيولة، للحد من اللجوء إلى التمويل مابين بنكي قصير المدى، لتغطية الأصول ذات الاستحقاق طويل المدى.

---

[1] - Couppey-Soubeyran Jézabel (2012) : « Quelques questions sur l'efficacité du nouveau dispositif de supervision des banques », in : rencontres économiques de l'IGPDE, 3 avril ,P. 04

[2] - BRI (2010) : « Réponse du comité de Bale à la crise financiére : Rapport au groupe des vingt », octobre, p.11

2.2.المؤسسات ذات الأهمية النظامية

إن عملية التعرف على كل المؤسسات والأدوات و الأسواق المالية ذات الأهمية النظامية تتسم بالتعقيد والصعوبة، فاغلب الحكومات لا تملك تعريف رسميا لها. ومع ذلك فقد اعتبرت المؤسسة المالية، الأداة المالية أو السوق المالية ذات الأهمية النظامية إذا تسبب تعثرها خطرا واسع الانتشار وذلك إما من خلال الأثر المباشر أو في صورة انتقالية .من خلال عدوى عامة.

3.2.2.معايير تصنيف المؤسسات ذات الأهمية النظامية

بعد انهيار بنك ليمان برادارز في 15 سبتمبر 2008م والذي يعد رابع أكبر بنك في العالم، سلط الضوء على مفهوم " المؤسسات ذات الأهمية النظامية العالمية (EFISm[1])"، والتي كانت تعالج قبلا ضمنيا بإستراتيجية "كبير جدا على أن يفشل". فانهيار هذا الصنف من المؤسسات يؤثر على مجمل النظام المالي ويمتد هذا الأثر ليشمل الاقتصاد الحقيقي. ولذا فان تدخل الحكومات من أجل سد الصدع الذي تسببت به هذه الانهيارات كلفها الكثير من حيث التكلفة الاقتصادية بالإضافة إلى تسببها بتعزيز الخطر المعنوي. لذا كان من الضروري التعرف على هذه المؤسسات لتخصيص المعاملة الرقابية الملائمة لها.

وقد تم وضع معايير من اجل التعرف على المؤسسات ذات الأهمية النظامية لأول مرة من طرف كل من صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية و منتدى الاستقرار المالي، سنة 2009م وهي[2]: الحجم، الارتباط، و غياب إمكانية الإحلال. وقد تم تعزيز هذه المعايير من قبل لجنة بازل لتصبح[3]: النشاط عابر الحدود، الحجم، الترابط، غياب إمكانية الإحلال/البنية التحتية المالية، و درجة التعقيد.

1.1.2.2. نشاط عابر الحدود

إن الهدف من هذا المؤشر هو تحديد البعد العالمي للمؤسسات المالية، وقد تمت إضافة هذا المؤشر كمعيار لقياس الأهمية النظامية كون أن التجربة أثبتت أنه كلما كان للمؤسسة المالية امتداد وتوسع عالمي كلما كان من الصعب تنسيق عملية إنقاذ هذه المؤسسة في حال تعثرها.

وقد تم وضع متغيرين اثنين هما[4]:

---

[1] - Etablissements Financiers d'Importance Systémique mondiales.

[2] - IMF/BIS/FSB (2009) : « Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments: initial considerations", rapport to the G-20 finance ministers and central bank Governors, October, p.09

[3] - BRI (2011) : « Banques d'importance systémique mondiale : méthodologie d'évaluation et exigence de capacité additionnelle d'absorbation des pertes –texte des règles- « , novembre , p.04

[4] - BRI (2011), op cit, p.05-06

- الذمم عابرة الحدود؛
- الالتزامات عابرة الحدود

2.1.2.2. الحجم

ان انفراد أي وحدة مكونة للنظام المالي بحجم كبير من الخدمات المالية المقدمة، يجعلها ذات أهمية نظامية. من المعروف إن تعثر أو إفلاس بنك ما، يضر الاقتصاد العالمي والأسواق المالية أكثر من أي تعثر لمؤسسة أخرى، خاصة إن كان نشاط هذا البنك يشكل حصة كبيرة من السوق العالمية. فكلما كان البنك ذو أهمية كلما كان من الصعب تغطية نشاطه بسرعة من قبل البنوك الأخرى وهذا ما يتسبب بانهيار السوق المالي النشط به. حيث أن تعثر البنوك الكبيرة يتسبب بأزمة ثقة لذا فان معيار الحجم يعتبر معيار مفتاحي لقياس درجة الأهمية النظامية.

يقاس حجم بنك ما من خلال إجمالي تعرضاته (قياس التعرض المستعمل في نسبة الرفع المالي)، الواردة ضمن الفقرات 157 إلى غاية 164 من النص التنظيمي لاتفاقية بازل 3. تقاس درجة كل بنك من خلال قسمة إجمالي التعرضات للبنك المعني على مجموع التعرضات لكل بنوك العينة[1].

3.1.2.2. الارتباط

ينتقل الخطر النظامي عبر الروابط المباشرة والروابط غير مباشرة بين مكونات النظام المالي ولذا فان اي فشل او خلل يصيب أي مكون للنظام المالي له انعكاسات سلبية على مجمل النظام. مما يؤدي الى انخفاض في القيمة الإجمالية للخدمات [2].

من الممكن ان تعثر مؤسسة مالية ما تزيد من احتمالية تعثر مؤسسات مالية اخرىُ بسبب شبكة الالتزامات التي تربطها فيما بينها. لذا فان الأثر النظامي لبنك او مؤسسة مالية بدون شك مرتبطة ارتباطا وثيقا بدرجة ارتباطها بباقي المؤسسات المالية[3].

تكون هذا المعيار ثلاث متغيرات هي[4]:

- الأصول ضمن النظام المالي؛
- الخصوم ضمن النظام المالي؛
- نسبة التمويل مقارنة بباقي المؤسسات المالية الأخرى.

[1] - BRI (2011), op cit, p.06
[2] - IMF/BIS/FSB (2009), op cit, p.
[3] -BRI (2011),op cit, p.07
[4] - Op cit, p.07-08

4.1.2.2. غياب إمكانية الإحلال

تنشأ الأهمية النظامية لمؤسسة مالية إذا كان من الصعب على باقي مكونات النظام المالي تغطية طلبات الخدمات المقدمة من تلك المؤسسة.

ثلاث مؤشرات ممكن أن تحدد لنا هذا المعيار، هي[1]:

- أصول تحت الوصاية؛
- التسديدات عبر أنظمة الدفع؛
- قيمة المعاملات المضمونة على مستوى أسواق الأسهم والسندات،

5.1.2.2. درجة التعقيد

إن الأهمية النظامية مرتبطة ارتباطا وثيقا بدرجة تعقد المؤسسة محل الدراسة، سواء كان هذا التعقيد تجاري، هيكلي أو تشغيلي.

ويقاس هذا المعيار ب[2]:

- القيمة الاسمية للمشتقات في الأسواق غير النظامية؛
- أصول من المستوى 3؛
- المبالغ المحتفظ بها للمتاجرة والمتوفرة للبيع.

وفي الجدول الموالي تلخيص لهاته المعايير

[1] - BRI (2011), op cit, p.09
[2] - op cit, p.10

جدول رقم (2-12): المقاربة على أساس المؤشرات لتعيين المؤسسات ذات الأهمية النظامية

الصنف والترجيح		المؤشر	الترجيح
النشاط عابر الحدود	20٪	مستحقات عابرة للحدود	10٪
		خصوم عابرة للحدود	10٪
الحجم	20٪	إجمالي التعرض كما هو مشروح ضمن نسبة الرفع لاتفاقية بازل 3	20٪
التداخل	20٪	أصول في النظام المالي	6.67٪
		خصوم في النظام المالي	6.67٪
		الحصة من التمويل الإجمالي	6.67٪
غياب إمكانية الإحلال	20 ٪	أصول تحت الوصاية (تحت التحفظ)	6.67٪
		التسديدات عبر أنظمة الدفع	6.67٪
		قيمة المعاملات المضمونة على مستوى أسواق الأسهم والسندات	6.67٪
درجة التعقيد	20٪	القيمة الاسمية للمشتقات في الأسواق غير النظامية	6.67٪
		أصول من المستوى 3	6.67٪
		المبالغ المحتفظ بها للمتاجرة والمتوفرة للبيع	6.67٪

Source : BRI(2011), op cit, p.05

حيث كان الهدف هو تحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية، ثم تحميل هاته الأخير أعباء إضافية. للحد من احتمالية تعثر المؤسسات المالية المندرجة تحت إستراتيجية "كبير جدا على أن يفشل" أو إستراتيجية "مرتبط جدا على أن يفشل"

2.2.2. أعباء إضافية فيما يخص متطلبات الأموال الخاصة

بعد تصنيف المؤسسات ذات الأهمية النظامية ضمن أربع (04) مجموعات وذلك حسب أهميتها النظامية كما تم إيضاحه سابقا، تتم عملية تحميل أعباء إضافية ضمن متطلبات الأموال الخاصة للشريحة 1 كما يلي[1]: 1٪، 1,5٪، 2٪ و2,5٪. كما أنه من الممكن إضافة عبء مقدر ب 1٪ في حال تم تسجيل ارتفاع في الأهمية النظامية، كما هو موضح في الجدول الموالي.

[1]- تعتبر هذه النسب عبارة عن حد أدنى يمكن للمشرع الوطني زيادتها حسب تقييمه للخطر النظامي التي تمثله المؤسسة المالية محل الرقابة

جدول رقم(2-12): الأعباء الإضافية فيما يخص متطلبات الأموال الخاصة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية

الترتيب	النقطة	الحد الأدنى الإضافي
5 (فارغة)	D-	٪3,5
4	C-D	٪2,5
3	B-C	٪2,0
2	A-B	٪1,5
1	A- العتبة	٪1,0

Source : KPMG(2011) : «La maitrise du risque systémique »، P.05[1]

[1] - Cette publication se fonde sur les textes européens et internationaux publiés au 18 Novembre 2011

خاتمة الفصل

لقد رأينا في هذا الفصل أن تسيير الخطر النظامي لا يزال ضمن أجندة المؤسسات المالية الدولية والسلطات الإشرافية، فلحد الساعة لم يتم الاتفاق على أسلوب أو طريقة نموذجية كفيلة بتسيير أمثل لهذا الخطر. والمتتبع لطبيعة الخطر النظامي يجد هذا طبيعيا، فعندما يكون الخطر المراد تسييره متعدد الأبعاد هذا يستلزم إتباع عدة طرق وليس الاكتفاء بطريقة واحد وذلك لتغطية كل أبعاده.

كما أنه لا يمكن الجزم بفشل الأساليب التقليدية، بل بالأحرى اعتبارها غير كافية ووجوب تعزيزها، حيث تبقى كل من نظام تأمين الودائع، دور المقرض الأخير وضخ الأموال العمومية مصدرا أساسيا لثقة المتعاملين الماليين؛

أما بالنسبة لمقررات اتفاقية بازل 3 فلا يزال الوقت مبكرا للحكم على مدى فاعليتها خصوصا تلك الاقتراحات الهادفة للحد من الخطر النظامي كما أن مغلب بنود اتفاقية بازل 2 لم تطبق كما كان من المفروض تطبيقها. لكن تبقى المقاربة الاحترازية الكلية الأنسب حاليا، خاصة عند التحدث عن قياس الخطر النظامي، والذي سوف يتم تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

طرق قياس الخطر النظامي

تمهيد

يعتبر قياس وتكميم الاستقرار المالي من أصعب التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه السلطات الإشرافية، غير أنها وان كانت عملية معقدة نوعا ما إلا انها ممكنة. وعموما هنالك اربع (04) مقاربات متكاملة لتقييم الاستقرار في النظام المالي؛ هي[1]:

- **المقاربة الاقتصادية؛** تهتم بتحديد مصادر عدم الاستقرار في النظام المالي (عدم تماثل المعلومات، الخطر المعنوي...)؛
- **مقاربة تقييم المخاطر؛** تحاول هذه المقاربة تكميم المخاطر والتعرضات التي تواجه المؤسسات المالية بشكل فردي (تقنيات التسيير المخاطر)؛
- **مقاربة الرقابة؛** ونعني بها الإطار الاستشرافي والرقابي وكذا التنظيمي (الرقابة، المعايير الدولية..)؛
- **مقاربة تقييم الهشاشة النظامية؛** تهتم بقدرة النظام ككل على تسيير مختلف المخاطر والصدمات، حيث تعتمد على ترابط اداء الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي.

و تعد آخر مقاربة والتي تعتمد بتعبير آخر على قياس الخطر النظامي أهم وأصعب مقاربة وذلك للأسباب الآتية:

- طبيعة الخطر النظامي المتعددة الأبعاد والتي تشمل سلامة المؤسسات المالية، عمل النظم المالية ونظم الدفع، تأثير المحيط الاقتصادي سواء المحلي او الدولي...إلخ، وهو مايجعل من الصعب التركيز على كل هذه الابعاد في دراسة واحدة؛
- دون أن ننسى التجارب السابقة، التي أوضحت أنه وان كانت كل مكونات النظام المالي سليمة فهي مهددة بعدم الاستقرار عند حدوث صدمة خارجية؛
- كما أنه لتسيير الخطر النظامي فانه لا يكف تتبع نمو الاختلالات المسجلة، لكن الأهم هو التعرف على مصادر عدم الاستقرار التي قد تسبب هذا الخطر مستقبلا.

[1] - ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2010), Op. cit, p.303

سنحاول في هذا الفصل تغطية أهم طرق قياس الخطر النظامي والتي تندرج تحت اطار مقاربة تقييم الهشاشة النظامية، وذلك من خلال:

I: القياس عن طريق المؤشرات

II:نظم الإنذار المبكر و اختبارات الإجهاد المالي

III: نظرية الشبكات لتغطية خطر العدوى المالية

I. القياس عن طريق المؤشرات

تعتبر أبسط طرق تقييم الاستقرار المالي، وفيما يلي شرح لهاته المؤشرات مع التركيز على طريقة المؤشر التجميعي التي سوف يتم تطبيقها على النظام المالي الجزائري في الفصل الموالي.

1. مؤشرات الحيطة الكلية للسلامة المالية

في ضوء تحرير الأسواق المالية وما ترتب على ذلك من تدفقات لرؤوس الأموال وإدراكاً لأهمية المخاطر النظامية الناجمة عن ضعف الأنظمة المالية، أصبح هناك اهتمام كبير من قبل صناع القرار بأهمية استقرار النظام المالي. وتعتبر مؤشرات السلامة المالية أهم الأدوات التي يتم من خلالها مراقبة النظام المالي لمعرفة مدى قدرة هذا النظام على التعامل مع التذبذبات والصدمات التي تواجهه. وسنسعى في هذا الجزء لتقديم المفاهيم والتعريفات المتعلقة بهذه المؤشرات. اعتمادا على دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية[1] الصادر عن صندوق النقد الدولي[2].

1.1. ماهية مؤشرات الحيطة الكلية وأهميتها

تستعمل مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم السلامة المالية، وفيما يلي شرح لماهيتها.

1.1.1. تعريف مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتساعد على تقييم مدى قابلية هذا الأخير للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي والمالي للخطر[3]. حيث يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث[4].

2.1.1. أهمية مؤشرات الحيطة الكلية

تم اللجوء لهذه المؤشرات لعدة أسباب نذكر منها[5]:

- تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة المالية؛

---

[1] - FMI (2006) : « Indicateurs de Solidité financière », guide d'établissement, Washington

[2] - لمزيد من الاطلاع على تطور استخدام هذه المؤشرات ضمن برنامج تقييم السلامة المالية من قبل صندوق النقد الدولي, يمكن الاطلاع على:
- Andrew Moorhouse (2004) : « An introduction to financial soundness indicators", Monetary & Financial S tatistics, February

[3] - طلفاح أحمد(2005): "مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي", المعهد العربي للتخطيط, أبريل, ص.02

[4] - العميد علي عبد الرضا حمودي (د س): "مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق)", المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, البنك المركزي العراقي, ص.03

[5] - مصيطفى عبد اللطيف (2008): "الوضعية النقدية, ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع", مجلة الباحث, عدد 06_2008, ص. 118

- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول؛
- تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا؛
- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الازمات المالية والعمل على تقليل حدتها.

كما تتبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية كونها تمثل مدخلات كل طرق قياس الخطر النظامي التي سيتم شرحها لاحقا.

2.1. أنواع مؤشرات السلامة المالية

تشمل هذه المؤشرات على جانبين أساسيين[1]:

- مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي على حدى؛
- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي.

في الجدول الموالي تلخيص لأهم هاته المؤشرات

[1] - Owen Evans and others (2000) : « Macroprudential indicators of financial soundness", occasional paper 192, IMF, April, p.04

جدول رقم(3-1): أنواع مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة		مؤشرات الاقتصاد الكلي
كفاية راس المال: - نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر ؛ - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال. جودة الاصول مؤشرات المؤسسة المقرضة: - تركيز الائتمان القطاعي؛ - الاقراض المقيم بالعملة الاجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛ - مخاطر الاصول؛ - الاقتراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي مؤشرات المؤسسة المقترضة: - نسبة الدين الى حقوق الملكية؛ - ربحية الشركات؛ - مؤشرات أخرى لظروف الشركات؛ - مديونية القطاع العائلي.	السيولة: - تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الاقراض بين البنوك؛ - الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي؛ - نسبة القروض الى الودائع؛ - هيكل استحقاق الاصول والخصوم؛ - تدابير لسيولة السوق الثانوية. الحساسية بالنسبة للمخاطر : - مخاطر سعر الفائدة؛ - مخاطر الصرف الاجنبي؛ - مخاطر أسعار الاسهم؛ - مخاطر أسعار السلع. مؤشرات خاصة بالسوق: - أسعار السوق للأدوات المالية؛ - مؤشرات على العوائد المفرطة؛ - تصنيف الائتمان؛ - هوامش العائد السيادي.	النمو الاقتصادي: - مجموع معدلات النمو؛ - تدهور القطاعات. ميزان المدفوعات: - عجز الحساب التجاري؛ - كفاية الاحتياطي من النقد الاجنبي؛ - الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق)؛ - معدل التبادل التجاري؛ - تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال. التضخم: - عدم استقرار التضخم. اسعار الفائدة والصرف: - التقلب في أسعار الفائدة والصرف؛ مستوى أسعار الفائدة الحقيقية - المحلية؛ - قابلية سعر الصرف للاستمرار ؛ - ضمانات سعر الصرف.

سلامة الادارة: - معدل الانفاق؛ - نسبة الارادات لكل موظف؛ - التوسع في عدد المؤسسات المالية. الايرادات والربحية: - العائد على الاصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ المؤشرات الهيكلية.		ازدهار الاقراض وسعر الاصول: - نوبات ازدهار الاقراض؛ - نوبات ازدهار أسعار الأصول. اطار العدوى: - العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية؛ - الآثار الجانبية للتجارة. عوامل أخرى: - الاقراض والاستثمار الموجه؛ - لجوء الحكومة للنظام المصرفي؛ التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد

المصدر : طلفاح أحمد(2005)، مرجع سابق، ص.06-07

2. طريقة المؤشر التجميعي

زاد الاهتمام مؤخرا بالمؤشرات التجميعية[1] كونها أداة هامة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول المختلفة من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية؛ بالإضافة إلى تقييم أداء الدولة الواحدة عبر الأزمنة المختلفة. ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة وغيرها – باستخدام المؤشرات التجميعية كوسيلة سهلة للمقارنة بين أداء الدول وفقاً لبعض المعايير التى يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الأساسية. ومن أهم خصائص المؤشر التجميعي أنه يُسهل على الجمهور تفسير نتائجه بدلاً من محاولة إيجاد اتجاه عام مشترك للعديد من المؤشرات المنفصلة، وبذلك فهو يعتبر أداة مفيدة لتحديد الاتجاهات والأولويات السياسية. لذلك فقد زاد الاهتمام بتطوير أساليب بناء المؤشرات التجميعية حتى يمكن الاعتماد عليها والوثوق فى نتائجها.

1.2. تعريف المؤشر التجميعي

المؤشر التجميعي هو مقياس – عددى أو كمى – مجمع يضم مجموعة من المؤشرات الفردية التى تعكس جوانب الظاهرة محل الاهتمام، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد على نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يَسهُل فهمه وتفسيره. ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة وغيرها – باستخدام المؤشرات التجميعية كوسيلة سهلة للمقارنة بين أداء الدول وفقاً لبعض المعايير التى يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الأساسية[2].

كما يمكن تعريفه على أنه[3]: "قيمة مستمدة من مجموعة من المؤشرات المختلفة، استنادا إلى نموذج نظري لمفهوم متعدد الأبعاد محل القياس".

ان المؤشر التجميعي هو عبارة عن[4]: "توليفة رياضية لعدة مؤشرات، والتي بدورها تمثل مختلف أبعاد الظاهرة محل الدراسة".

---

[1]- تطلق عليه تسمية المؤشر المركب في بعض المراجع

[2]- سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد (2006): "دليل تكوين المؤشرات المركبة", مجلس الوزراء, مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, الإدارة العامة لجودة البيانات, مصر, نوفمبر, ص.05

[3] - Papa Seck (2008) : « Construction des indices composites », BRDH/BRA Atelier technique régional sur la mesure du développement humain, Dakar, Septembre, p.03

[4] - Inserm (2010) : « Analyse critique du développement d'indicateurs composites : le cas de l'infarctus du myocarde à la sortie de l'établissement de santé », haute autorité de santé, république française, p.19

2.2. خطوات تكوين المؤشر التجميعي

إن بناء مؤشر تجميعي جيد يمكن الاعتماد عليه والوثوق فى نتائجه ليس بالعملية السهلة، فهناك خطوات أساسية لبناء تلك المؤشرات تعتمد على بعض الأساليب الإحصائية الهامة، ويعرض هذا الجزء كيفية بناء المؤشر التجميعي فى شكل تسلسل مكون من خمس خطوات أساسية[1].

1.2.2.بناء الإطار النظرى واختيار المؤشرات الفرعية

يتناول هذا القسم عرضاً لكلٍ من الخطوتين الأولى والثانية من خطوات بناء المؤشر التجميعي، حيث يستعرض الجزء الأول منه كيفية بناء إطار نظرى جيد من خلال تعريف المفاهيم، وتحديد المجموعات الثانوية، وتحدد المعايير اللازمة لاختيار المؤشرات الفرعية، ثم ينتقل الجزء الثانى من القسم لاستعراض الخطوة الثانية من خطوات تكوين المؤشر التجميعي والتى تتمثل فى تحدد المؤشرات الفرعية اللازمة لبناء هذا المؤشر.

1.1.2.2. بناء الإطار النظرى

تعتبر خطوة بناء الإطار النظرى أهم خطوات بناء المؤشر التجميعي، حيث يُعد بناء إطار نظرى سليم بمثابة نقطة البداية لبناء مؤشر تجميعي جيد، وغالباً ما يعتمد الإطار النظرى على الآراء الشخصية للباحث، و بالتالى تعتبر الشفافية عنصراً هاماً جداً فى بناء هذا الإطار مما يتطلب أن يلتزم صانع المؤشر بالخطوات التالية[2]:

- **تعريف المفاهيم**

يجب أن يعطى التعريف صورة واضحة عما يتم قياسه بواسطة المؤشر التجميعي، لذلك فيجب أن يُشير التعريف إلى كيفية بناء الإطار النظرى وكيفية ربط المؤشرات الفرعية مع بعضها البعض، وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك بعض المفاهيم المعقدة التى يصعب تعريفها وقياسها بدقة أو تختلف الآراء عليها بحيث لا يوجد تعريف موحد لقياسها.

---

[1]- هناك من قام بتقسيم خطوات انشاء مؤشر تجميعي إلى عشر خطوات, بتدقيق أكبر لكن يبقى المنطق المتبع نفسه
Salteli A ndrea (2012) : « Building composite indicators, an introduction", In: 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012, p.29

[2]- سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, صص. 11-12

- **تحديد المجموعات الثانوية**

من الممكن أن تُقسم المفاهيم متعددة الأبعاد إلى مجموعات فرعية، ومن الجدير بالذكر أن هذه المجموعات الفرعية لا يُشترط أن تكون مستقلة إحصائياً عن بعضها البعض، إلا أنه إذا وجدت ارتباطات بينها فلابد من وصف تلك الارتباطات وتوضيحها بدقة. فمثل هذا البناء يساعد المستخدم على فهم القوة المحركة وراء المؤشر التجميعي، هذا بالإضافة إلى أنه يُسهل من عملية تحديد الأوزان النسبية المناسبة للعوامل المختلفة. وحتى يتم إتمام هذه الخطوة بطريقة جيدة فلابد من الاستعانة ببعض الخبراء والمحللين حتى تكون هناك وجهات نظر متعددة مما يُكسب قوة للإطار والتعريف ومجموعة المؤشرات المختارة ويساعد على بناء إطار نظرى جيد وشامل.

- **وضع المعايير اللازمة لاختيار المؤشرات الأساسية**

يجب على صانع المؤشر التجميعي أن يقوم بتحديد مجموعة من المعايير التى تكون بمثابة المرشد لتحديد ما إذا كان مؤشر فرعى معين يجب أن يدخل فى تكوين المؤشر المركب أم يستبعد، ولذلك فلابد أن تكون هذه المعايير محددة وواضحة بقدر الإمكان، كما يجب أن تصف الظاهرة محل الاهتمام بشكل جيد ومعبر.

- **توثيق الإطار النظرى**

يُعتَبَر توثيق الإطار النظرى بما يتضمنه من تعريفاً للمفاهيم، وتحديداً للمجموعات الفرعية، ووضعاً للمعايير اللازمة لاختيار المؤشرات الأساسية جزءاً أساسياً فى الخطوة الأولى من خطوات تكوين مؤشر تجميعي جيد، حيث يمُدنا بفكرةٍ شاملة عن الهدف من بناء هذا المؤشر التجميعي فى سياق سهل وواضح يُمكِن من خلاله فهم كيفية بناء المؤشر التجميعي والغرض منه، ويعتبر الهدف الأساسى من توثيق الإطار النظرى هو إعطاء مستخدمى هذا المؤشر معلوماتٍ كافية حتى يمكنهم تقرير ما إذا كانت البيانات المُقدَمة من خلال هذا المؤشر ملائمة للاستخدام المقصود أم لا.

2.1.2.2. اختيار المؤشرات الفرعية

تعتمد قوة أو ضعف المؤشر التجميعي على مدى جودة وسلامة المؤشرات الفرعية المكونة له، لذلك فلابد من اختيار هذه المؤشرات وفقاً لمدى أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة، وكذلك وفقاً لمدى إمكانية تحليلها، وحداثاتها، وسهولة الوصول إليها وهكذا[1]. ومن الجدير بالذكر هنا أن عدم توافر

[1]- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى:
Nardo Michela (2012) : « The framework », In: 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012, pp.24-29

البيانات الصحيحة المتعلقة بالظاهرة محل الاهتمام يُحِد من قدرة صانع المؤشر على بناء مؤشر تجميعي سليم، وسوف نتعرض من خلال الخطوة الثالثة فى تكوين المؤشر التجميعي لأهم معايير جودة البيانات التى يجب أن تتسم بها المؤشرات الفرعية حتى يمكننا بناء مؤشر مركب يمكن الاعتماد عليه[1].

❖ **المعالجة الأولية للبيانات**

يتناول هذا القسم عرضاً للخطوة الثالثة من خطوات تكوين المؤشر التجميعي، وهى خطوة المعالجة الأولية للبيانات، والتي تمر على مرحلتين، أولا تقدير القيم المفقودة بالبيانات، ثم التأكد من مدى جودة البيانات الأساسية من خلال دراسة مدى اتفاق هذه البيانات مع معايير جودة البيانات العالمية.

أ. **تقدير البيانات المفقودة**

تعتبر البيانات المفقودة من أكثر المعوقات التى تحد من متانة وجودة المؤشر المركب، لذلك فقد كان من الضرورى استعراض بعض الطرق التى تستخدم لمعالجة وتقدير تلك البيانات، إلا أنه قبل استعراض هذه الطرق كان لابد من سرد أنواع البيانات المفقودة، حيث تختلف طرق التقدير تبعاً لاختلاف نوع البيانات المفقودة. حيث يمكن تقسيم البيانات المفقودة إلى ثلاثة أنواع أساسية: بيانات مفقودة بشكل عشوائى تماما، بيانات مفقودة بشكل عشوائى، وبيانات مفقودة بشكل غير عشوائى.

بعد أن تم التعرف على الأنواع الثلاثة لفقد البيانات، يتم الانتقال لعرض الطرق الأساسية التى يمكن استخدامها لمعالجة البيانات المفقودة، في الجدول الموالي تلخيص لأهم هاته الطرق[2]:

(أ) **حذف المفردة**

تعتمد هذه الطريقة على حذف المشاهدة – التي تحتوى على قيمة مفقودة لأحد المتغيرات – نهائياً من التحليلات، ولذلك فهى تسمى أيضا تحليل الحالة الكاملة. حيث أنها تعتمد ببساطة على حذف الحالات الغير كاملة من التحليل، إلا أنه من عيوب هذه الطريقة أنها تتجاهل احتمال وجود اختلافات بين العينات الكاملة والغير كاملة، كما أنها تتطلب فقد البيانات بطريقة عشوائية تماماً، حيث أنها تؤدى إلى تقديرات غير متحيزة فقط إذا كانت المشاهدات المحذوفة تعتبر عينة جزئية عشوائية من العينة الأصلية. هذا بالإضافة إلى أن الأخطاء المعيارية سوف تكون أكثر فى العينة الغير كاملة نظراً لاستخدام معلومات أقل، ووفقاً للتجربة يمكن القول أن القاعدة العامة التى يمكن الاعتماد عليها فى هذه الطريقة هى عدم حذف أى من الحالات إذا كان المتغير لديه أكثر من 5% من القيم المفقودة.

---

[1]- سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, ص.12.

[2]- لمزيد من التفصيل حول هذه الأساليب يمكن الرجوع الى:

Annoni Paola (2012) : « Missing data, outlier detection and treatment ", 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012

(ب) التقدير الفردى

تعتمد هذه الطريقة على تقدير البيانات المفقودة من خلال عمل توزيع تنبؤى لهذه البيانات المفقودة، ويجب أن يُولد هذا التوزيع التنبؤى عن طريق توظيف البيانات من خلال تصميم إما نماذج ظاهرة، أو نماذج ضمنية.

تعتمد النماذج الضمنية على نظام حسابى ذو افتراضات ضمنية يجب اختبار كونها مناسبة وجيدة للغرض محل الاهتمام أم لا، ومن أمثلتها:

- **تقدير هوت دك**

حيث يتم تقدير البيانات المفقودة ببيانات مسحوبة من وحدات مشابهة، على سبيل المثال: القيم المفقودة للدخل لأحد الأفراد يمكن التعويض عنها بقيم الدخل لأفراد لهم نفس الخصائص.

- **التعويض**

تعتمد هذه الطريقة على إحلال الوحدات الغير مستجيبة بوحدات لم يتم اختيارها فى العينة، فمثلاً إذا لم يتاح الاتصال بأحد الأسر، فإننا نقوم باختيار أسرة تنتمى إلى نفس الكتلة السكنية لم تكن مختارة فى العينة.

- **تقدير كولد دك**

حيث يتم استبدال البيان الناقص ببيان من مصدر أخر، كأخذ البيان من إصدار سابق لنفس الاستقصاء.

أما بالنسبة للنماذج الظاهرة، فيعتمد التقدير فيها على نماذج إحصائية حيث تكون الافتراضات واضحة وظاهرة، ومن أمثلة هذه النماذج:

- **التقدير باستخدام المتوسط الحسابى /الوسيط/المنوال الغير شرطى**

وتعتمد هذه الطريقة على استبدال البيانات المفقودة بقيمة المتوسط أو الوسيط أو المنوال المقدر باستخدام المشاهدات الغير مفقودة.

- **تقدير البيانات عن طريق تحليل الانحدار**

تعتمد هذه الطريقة على التعويض عن القيم المفقودة بالقيم المُتنبأ بها من تحليل الانحدار، على أن يكون المتغير التابع فى تحليل الانحدار هو المؤشر الفرعى الذى لديه قيم مفقودة، ويكون المتغير المستقل (المتغيرات المستقلة) هو المؤشر الفرعى (المؤشرات الفرعية) الذى يعكس علاقة قوية مع المتغير التابع، أي توجد درجة عالية من الارتباط بين المتغير المستقل (المتغيرات المستقلة) والمتغير التابع، ومن الجدير بالذكر هنا أنه يجب أن يتم عمل الانحدار باستخدام المشاهدات الكاملة، أي التي لا يوجد بها قيم مفقودة للمتغير محل الاهتمام.

- **التقدير باستخدام القيمة العظمى المتوقّعة**

تعتمد هذه الطريقة على التعويض عن القيم المفقودة من خلال مقدرات يتم الحصول عليها من خلال عملية تقدير متكررة، حيث يتم أولاً التنبؤ بالقيم المفقودة بناءً على مقدرات أولية لقيم معالم النموذج، ثم تستخدم هذه التنبؤات بعد ذلك لتعديل قيم المعالم، ويتم تكرار عملية التنبؤ باستخدام معالم النموذج المعدلة حتى تقترب المعالم من تقديرات الإمكان الأكبر، وبذلك فإن تقدير البيانات المفقودة باستخدام هذه الطريقة يتكون من جزئيين: الأول هو تقدير معالم النموذج عن طريق الإمكان الأكبر بفرض أنة لا توجد بيانات ناقصة، والثاني هو حساب القيمة المتوقعة للبيان المفقودة بواسطة المعالم المقدرة.

(ج) التقدير المتعدد للبيانات المفقودة

تعتمد هذه الطريقة على تقدير البيانات المفقودة ن مرة، بهدف الحصول على ن مجموعة كاملة من البيانات، بحيث أنه فى كل مجموعة من البيانات يتم تقدير المعلمات محل الاهتمام وكذلك أخطائها المعيارية، ثم يتم حساب متوسط التقديرات (وسط حسابى أو وسيط) لجميع المجموعات (ن مجموعة)، وكذالك التباين داخل المجموعات والتباين بين المجموعات. والشكل التالى يوضح المنطق من وراء التقدير المتعدد للبيانات المفقودة.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه يمكن استخدام أى طريقة من طرق التقدير السابقة لتقدير البيانات فى كل مجموعة من المجموعات.

❖ **جودة البيانات الأساسية**

يعتبر الأساس الذى يبنى عليه المؤشر المركب هو البيانات الأساسية للمؤشرات الفرعية، لذلك فيجب أن يكون الأساس جيد حتى يكون البناء جيد وحتى نستطيع الاعتماد على المؤشر المركب، حيث

أن جودة المؤشر المركب الكلية تعتمد على جودة البيانات المبدئية المستخدمة فى بناءه، مما يستدعى التأكد من جودة البيانات الأساسية حتى يتم اختيارها بشكل يعظم الجودة الكلية للنتائج النهائية[1].

- **معايير الجودة**

البيانات الأساسية المستخدمة فى تكوين المؤشر المركب لابد أن تُحقق معايير جودة البيانات الأساسية التى تتمثل فى:

أ. نفعية البيانات

يتم تقييم نفعية البيانات الأساسية المكونة للمؤشر المركب مع الأخذ فى الاعتبار للهدف النهائى من المؤشر، بحيث يتم تقييم واختيار البيانات الأساسية بحذر لضمان أن هذا المعيار تم تغطيته بشكل مناسب. فمثلاً بافتراض عدم التوافر الفعلى للبيانات، ففى أغلب الأحيان يتم استخدام سلاسل بديلة، ولكن فى هذه الحالة لابد أن تتوافر بعض الأدلة عن علاقة هذه السلاسل البديلة بسلاسل الهدف.

ب. الدقة

يعكس هذا المعيار مدى دقة وصف البيانات للظاهرة التى صممت من أجل قياسها، كما يوضح مدى القرب بين القيمة المقدرة والقيمة المجهولة، وتعتبر دقة البيانات الأساسية من المعايير الهامة جداً للجودة، وهذا ما يستدعى أن يتم الحصول على البيانات الأساسية للمؤشر المركب بمستوى عالى من الدقة، إلا أنه من الناحية العملية لا يوجد مقياس للدقة، ولكنه قد يمكن قياس مستوى الدقة بالبيانات الأساسية من خلال قياس الخطأ فى المقدرات التى تعتمد على عينات المسوح، ويعتبر أهم مصادر الأخطاء فى هذه المقدرات هو خطأ التغطية، وخطأ المعاينة، وخطأ عدم الإستجابة.

ت. حداثة البيانات

يتمثل هذا المعيار فى الحصول على البيانات فى الوقت المناسب ووفقاً لتواريخ مسبقة، كما يعكس الفترة ما بين المرحلة البحثية أو نهاية الفترة البحثية والوقت الذى تكون فيه البيانات متاحة، وتعتبر حداثة البيانات من الأبعاد الهامة جداً لتقليل الاحتياج إلى تقدير البيانات المفقودة ومراجعة البيانات المنشورة مسبقاً لتنقيحها، ومن الجدير بالذكر فى هذا المعيار هو أن البيانات التى تغطى مجالات مختلفة تكون متاحة فى أوقات مختلفة خلال الزمن، بمعنى أنه قد تكون بيانات كل مؤشر من المؤشرات الفردية متاحة فى وقت مختلف عن المؤشرات الفردية الأخرى، ولذلك فيجب أن يكون هناك تناسب بين البيانات المكونة للمؤشر المركب.

---

[1]- سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, صص. 18-20

ب. إمكانية الوصول إلى البيانات والحصول عليها

يشير هذا المعيار إلى مدى سهولة الحصول على البيانات، وهذا يتضمن سهولة الوصول إلى البيانات بالإضافة إلى وضوح طريقة عرض تلك البيانات، ونلاحظ أن سهولة أو صعوبة الوصول إلى البيانات يستطيع التأثير على التكلفة الإجمالية لإنتاج وتجديد المؤشر المركب خلال الزمن، كذلك يستطيع هذا المعيار التأثير على مصداقية المؤشر المركب إذا كان هناك صعوبة فى الوصول إلى البيانات، حيث أنه قد يؤثر على المعاييرالأخرى، فقد تؤثر صعوبة الوصول إلى البيانات على حداثتها حيث يتم الوصول إلى البيانات فى توقيت غير مناسب، وقد تؤثر صعوبة الوصول على دقة البيانات التى يتم الحصول عليها، ونلاحظ أنه فى ظل التطورات الإلكترونية للوصول إلى قواعد البيانات المصدرة من جهات مختلفة، فقد أصبح من السهل الوصول إلى الكثير من البيانات، وكذلك إيجاد العلاقات بين المصادر المختلفة للبيانات، وبالتالى الحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعية للبيانات، ولكن من الجدير بالذكر هنا أنه لابد عند اختيار مصدر البيانات أن لا يتم تفضيل المصدر السهل الوصول فقط، ولكن يجب النظر فى معايير الجودة الأخرى.

ج. إمكانية التفسير

يعكس هذا المعيار مدى السهولة التى يستطيع بها المستخدم تفسير البيانات، وذلك ما يتم عن طريق توافر المعلومات الإضافية لتفسير واستخدام البيانات بشكل ملائم، وتشتمل هذه المعلومات عادةً علي المفاهيم الأساسية والمتغيرات والتصنيفات المستخدمة ومنهجية جمع البيانات، ونظراً لاتساع مدى البيانات المستخدمة لبناء المؤشر المركب، وكذلك الصعوبات المتعلقة بالإجراءات التجميعية المطلوبة، كل ذلك يحتاج إلى تفسير كامل، ويعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة للجودة، حيث أن توافر التعريفات والتصنيفات المستخدمة لإنتاج البيانات يكون ضرورى لتقييم المقارنات بين البيانات عبر الزمن وبين الدول المختلفة.

ح. التماسك

يقيس هذا المعيار درجة سهولة مقارنة البيانات باختلاف الزمان أو المكان، أى تماسك البيانات عبر الزمن وبين البلاد، ويشير التماسك عبر الزمن ضمنياً إلى أن البيانات مستندة على مفاهيم وتعريفات ومنهجيات عامة ومشتركة عبر الزمن، حيث يشير عدم التماسك عبر الزمن إلى التغيرات التى تحدث فى السلاسل الزمنية نتيجة للتغير فى المفاهيم، أو التعريفات، أو المنهجيات المستخدمة. أما بالنسبة للوجه الثانى للتماسك، فهو التماسك عبر البلدان، وهو ما يشير ضمنياً إلى أنه من بلد إلى بلد يظل هناك اشتراك فى المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والمنهجيات. وتظهر أهمية الارتباط والاتساق المنطقى فى أن المسوح الميدانية الإحصائية قد يتم تطبيقها على مجتمعات مختلفة وفى أوقات مختلفة، لذلك فيجب أن

تكون الإحصاءات الناتجة عنها مترابطة ويمكن المقارنة بينها حتى تكون بيانات المؤشرات الفرعية متماسكة للبلاد المختلفة والأزمنة المختلفة.

2.2.2. تعيير البيانات

تعتبر من أهم الخطوات التى لابد من إجرائها لتكوين المؤشرات التجميعية هي تعيير البيانات، حيث لابد من القيام بهذه الخطوة قبل إجراء أي عملية تجميع، فغالباً ما تكون المؤشرات الفرعية المُكوِّنة للمؤشر التجميعي لها وحدات قياس مختلفة، مما يتطلب تطبيعها لتوحيد المقياس المستخدم، ويهدف هذا القسم لعرض طرق التعيير(التطبيع) المختلفة التي يمكن تطبيقها على المؤشرات الفرعية، حتى يتثنى لصانع المؤشر التجميعي أن يختار أكثر الطرق ملائمة لبيانات المؤشرات الفرعية محل الاهتمام، ومن الجدير بالذكر هنا أن الطرق المختلفة للتطبيع تؤدى إلى نتائج مختلفة للمؤشر التجميعي، لذلك فلابد من تنفيذ جميع اختبارات قياس الحساسية لتقييم تأثير هذه الطرق على النتائج[1]، وفي الجدول الموالي تلخيص لهاته الطرق:

[1]- سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, ص.21

جدول رقم (3-2): أهم طرق تعيير البيانات

الطريقة	المعادلة	تعريف الطريقة
إعطاء الرتب	$I_{qc}^{t} = Rank(X_{qc}^{t})$	وتتمثل هذه الطريقة باختصار فى إعطاء رتب لقيم المؤشرات الفرعية بين الدول، بحيث تعتبر قيم الرتب هى القيم الجديدة للمؤشر
المعيارية	$I_{qc}^{t} = \frac{X_{qc}^{t} - X_{qc}^{t}}{\sigma_{qc} - \bar{c}}$	تقوم هذه الطريقة على إيجاد القيمة المطبعة لكل مؤشر فرعى عن طريق طرح قيمة الوسط الحسابى من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على الانحراف المعيارى لكل قيم المؤشر
إعادة القياس (التجريبية)	$I_{qc}^{t} = \frac{X_{qc}^{t} - \min_{c}(X_{qc}^{t_0})}{\max_{c}(X_{qc}^{t} - \min_{c})}$	تعتمد هذه الطريقة على إيجاد القيمة المطبعة لكل مؤشر فرعى عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر من قيمة المؤشر، ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر (الفرق بين القيمة العظمى والقيمة الصغرى)
البعد عن النقطة المرجعية	$I_{qc}^{t} = \frac{X_{qc}^{t}}{X_{qc-\bar{c}}^{t_0}}$	تقوم فكرة هذه الطريقة على اختيار دولة مرجعية ثم يتم حساب نسبة المؤشر الفرعى لبقية الدول بالنسبة للمؤشر الفرعى لهذه الدولة المرجعية
المؤشرات فوق أو تحت الوسط الحسابي	$I_{qc}^{t} = \begin{cases} 0 & (1-P) \leq w \leq (1+P) \\ -1 & w < (1-P) \\ 1 & w > (1+P) \end{cases}$	تعتمد هذه الطريقة على عمل تحويلة تختص بدراسة المؤشرات الموجودة أعلى أو أدنى حد معين – يتم اختياره اعتباطياً – حول الوسط الحسابى
طرق المؤشرات الدورية	$I_{qc}^{t} = \frac{X_{qc}^{t} - E_t(X_{qc}^{t})}{E_t(X_{qc}^{t} - E_t(X_{qc}^{t}))}$	تستخدم هذه الطريقة عندما تكون المؤشرات فى شكل سلاسل زمنية، حيث يتم عمل التحويلة عن طريق طرح الوسط الحسابى خلال الزمن $E_t(x'_{qc})$، ثم القسمة على متوسط القيم المطلقة للاختلافات حول هذا الوسط الحسابى
نسبة الاختلافات السنوية خلال السنوات المتالية	$I_{qc}^{t} = \frac{X_{qc}^{t} - X_{qc}^{t-1}}{X_{qc}^{t}}$	فى هذه الطريقة يتم تحويل كل مؤشر باستخدام هذه الصيغة، وبذلك فيكون المؤشر المحول ذات بُعد أقل، نتيجة لقلة عدد المشاهدات المستخدمة

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على[1]

[1] - OECD (2008): « Handbook on constructing composite indicators: methodology and user guide", p30

لاختيار الطريقة التي سيتم إتباعها، يجب أخذ بعين الاعتبار ما يلي[1]:

- اذا ما كان المراد الاحتفاظ بالقيم المتطرفة؛
- اذا كان الهدف من انشاء المؤشر هو التقييم من خلال المقارنة مع قيمة مرجعية؛
- ارتباط المؤشر بعامل الزمن؛
- اذا ما كان الهدف هو ترتيب القيم.

3.2. ترجيح الأوزان

يعتبر تجميع المؤشرات الفرعية من الخطوات الأساسية لبناء مؤشر تجميعي يضُم أكبر قدر ممكن من المعلومات من هذه المؤشرات الفرعية، ويلاحظ أنه فى كثير من الأحوال تكون بعض المؤشرات الفرعية أكثر أهمية من المؤشرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الاهتمام، الأمر الذى يجب مراعاته عند اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية.

وتُؤثر الأوزان تأثيراً عميقاً على نتائج المؤشر التجميعي، لذلك فيجب أن يتم تحديد هذه الأوزان بناءً على طرق سليمة ومدروسة بعناية. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع كامل على الوسيلة المستخدمة لإيجاد الأوزان، إلا أن ذلك لا يُعيق استخدام المؤشرات المركبة، لكنه يُبرز أخطار استخدام المؤشرات كوسيلة موضوعية لا تعتمد على الآراء الشخصية، حيث أن طريقة اختيار الأوزان عادةً ما تعتمد على الآراء الشخصية، وبالتالي لتجنب هذه الأخطار فلابد عند اختيار الأوزان أن يتم توضيح كل الافتراضات والتطبيقات المستخدمة واختبار قوتها، كما يجب أن تتسم الطرق المستخدمة بالشفافية والقوة[2].

وتتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية، ولا توجد طريقة محددة للاختيار من بين هذه الطرق، حيث أن اختيار طريقة بعينها يعتمد على الآراء والأحكام الشخصية لصانع المؤشر المركب، فقد يُعطى أحد الباحثين أوزاناً كبيرة للعوامل التى يظن أنها ذات تأثير أكبر بغض النظر عن أى معايير أخرى، بينما يعطى باحث أخر اهتماماً أكبر للارتباطات بين المؤشرات الفرعية، وبالتالى يلجأ لتحليل المكونات الأساسية. والذى يعتمد على تجميع المؤشرات الفرعية المرتبطة معاً لتكوين مكون فرعى وسيط يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بتلك المؤشرات المرتبطة بهذا المكون الفرعى، وكذلك من الطرق المستخدمة لتحديد الأوزان المرجحة هى الاعتماد على أراء الخبراء المُطلعين على الأولويات السياسية والخلفية النظرية للدراسة محل الاهتمام. ويختص هذا القسم باستعراض بعض الأساليب المختلفة لوضع الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي[3].

---

[1] - Tarantola stefano (2012) : « Normalization of indicators", 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012, p.07

[2] - سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, ص. 25

[3] - Nardo Michela and al. (2005) : « Tools for composite indicators building", European commission, joint research center

جدول رقم (3-3): الطرق المتبعة لترجيح المؤشرات الفرعية

الطريقة	الشرح
الأوزان المتساوية	- تقوم طريقة الأوزان المتساوية على فكرة إعطاء نفس الوزن لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية، - ويتم هذا فى حالة عدم وجود دليل واضح على اختلاف أهمية كل مؤشر، - ويُستخدم هذا الأسلوب أيضاً إذا كانت كل الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، بيئية،...إلخ) مُمثلة فى المؤشر المركب من خلال نفس عدد المؤشرات الفرعية، - كما يمكن الاستعانة بهذا الأسلوب إذا كانت قوة الارتباط بين المؤشرات لا تعنى تكرار فى المعلومات، أى عندما يشرح كلّ من المؤشرات المرتبطة مفاهيم مختلفة لأبعاد الصورة الكلية التى ينشدها المؤشر المركب.
بناء الاوزان وفقا لنماذج احصائية	- يتم عادةً باستخدام تحليل المكونات الأساسية والتحليل العاملى. - وتقوم الفكرة الأساسية التى يعتمد عليها التحليل العاملى (FA) على تجميع المؤشرات الفرعية المرتبطة مع بعضها البعض لتكوين عامل واحد يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بين هذه المؤشرات المرتبطة، ولكن لابد من مراعاة أن يكون لكل المؤشرات الفرعية المُتضمنة داخل هذا المؤشر نفس وحدة القياس. - ويُمثِل كل عامل– عادةً ما يتم تقديره باستخدام تحليل المكونات الأساسية (PCA) – مجموعة المؤشرات الفرعية ذات أعلى ارتباط به.
تحليل البيانات المغلفة	- تعتمد هذه الطريقة على توظيف أدوات البرمجة الخطية لإيجاد حد الكفاءة واستخدامه كقيمة مرجعية لقياس الأداء النسبى للدول. وتتضمن هذه المنهجية نقطتين أساسيتين وهما: بناء القيمة المرجعية أو حد الكفاءة، و تحديد بُعد الدولة عن القيمة المعيارية
طريقة الانحدار	- تُعطى نماذج الانحدار الخطية صورة عن العلاقة بين عدد كبير من المؤشرات الفرعية $I_{1c}, I_{2c} .... I_{Qc}$ ومقياس فردى $\hat{y}_c$ والذي يمثل الهدف المراد الوصول إليه. - ويمكن الاستفادة من هذه الطريقة فى حالة وجود عدد كبير من المؤشرات الفرعية، إلا أنه لابد من الأخذ فى الاعتبار أن هذا الأسلوب يعتمد على افتراضات الخطية والاستقلال بين المتغيرات المُفسرة وبعضها البعض، فإذا كانت هذه المتغيرات – المؤشرات الفرعية – مرتبطة فسوف يكون تباين المقدرات كبيراً جداً، أي أن المعلمات المقدرة لن تكون دقيقة.
توزيع الميزانية	تعتمد هذه الطريقة على إعطاء الخبراء ميزانية مكونة من N نقطة، ليقوموا بتوزيعها على عدد من المؤشرات الفرعية، بحيث يتم إعطاء المؤشر الفرعى الذى يُعتقد أنه أهم نسبياً عدداً أكبر من النقاط، ويتضمن هذا

- Saisana Michaela (2012): "Weighting approaches (participatory approaches, part I)", 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012
- Nardo Michela (2012): "weighting approaches (statistical, part II)", 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012.

	الأسلوب أربع مراحل أساسية تتمثل فيما يلي: اختيار الخبراء الذين سيقومون بالتقييم؛ توزيع الميزانية على المؤشرات الفرعية؛ حساب الأوزان؛ إعادة توزيع البيانات حتى نصل إلى نقطة تقارب.
الاستفتاءات العامة	- تتشابه هذه الطريقة مع طريقة توزيع الميزانية، إلا أنه بدلاً من تحديد الأوزان المناسبة للمؤشرات عن طريق الاستعانة بالخبراء، فإنه يتم هنا الاستعانة بالرأى العام.
أسلوب فائدة الشك	- غالبا ما تستخدم هذه المنهجية لتقييم أداء الاقتصاد الكلى. حيث يُعرف المؤشر المركب على أنه النسبة بين الأداء الفعلى للدولة وأداءها المرجعى

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على عدة مصادر

4.2.2. أساليب التجميع

يعتبر تجميع المؤشرات الفرعية من الخطوات الأساسية فى بناء المؤشر التجميعي. ويهتم هذا القسم بدراسة بعض طرق تجميع المؤشرات الفرعية. وتعتبر أشهر هذه الطرق هى طريقة التجميع الإضافى ، وطريقة التجميع المضاعف، وطريقة التجميع من خلال اتجاه المعايير المتعددة غير التعويضية[1]، وفي الشكل الموالي مختلف طرق التجميع[2].

الشكل رقم (3-1): طرق التجميع

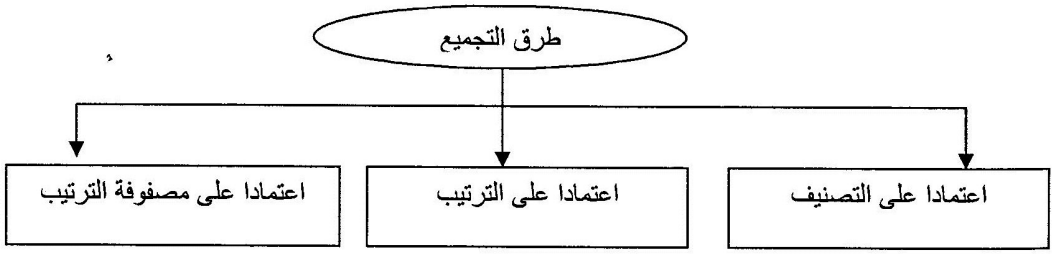

Source : Saisana Michaela (2012) : « Composite indicators : aggregation ruls (part II) », In: 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012.

[1]- سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, صص.33-38

[2] - Saisana Michaela (2012) : « Composite indicators : aggregation ruls (part II) », In: 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012.

وفيما يلي سيتم تناول أهم هذه الأنواع:

1.4.2.2. طرق التجميع الإضافى

تقوم فكره هذه الطرق على تجميع المؤشرات الفرعية عن طريق جمعهم، إلا أن أسلوب الجمع يختلف من طريقة لأخرى، وفيما يلى يتم تناول ثلاث من هذه الطرق.

الطريقة الأولى: تعتبر أسهل وأبسط هذه الطرق، حيث يتم حساب رتب كل دولة بالنسبة لكل مؤشر فرعى، ثم جمع هذه الرتب لكل دولة كالتالي: $CI_c = \sum_{q=1}^{Q} Rank_{qc}$، حيث c هى الدولة، وq هي المؤشر الفرعي، و CI_c هو المؤشر المركب للدولة c. ونلاحظ أن هذه الطريقة تعتمد على بيانات ترتيبية، وتتميز بسهولتها وعدم تأثرها بالقيم الشاذة، إلا أنه من عيوبها أنها تُفقد معلومات عن القيم المطلقة للمؤشر.

الطريقة الثانية: تعتمد هذه الطريقة على عدد المؤشرات الأعلى والأسفل من قيمة معيارية معينة حيث تقوم هذه الطريقة على حساب عدد المؤشرات الأعلى والأسفل من منطقة محايدة يتم تحديدها حول المتوسط باستخدام قيمة معينة p، ومن الممكن أن يتم اختيار هذه القيمة بصورة عشوائية أعلى أو أسفل المتوسط.

وتوضح المعادلة:

$$CI_c = \sum_{q=1}^{Q} \cdot \operatorname{sgn}\left[\frac{I_{qc}^{\square}}{I_{Benchmarking\ q}^{\square}} - (1+p)\right]$$

كيفية حساب المؤشر المركب من خلال هذه الطريقة، حيث تدل الدالة sgn على أخذ القيمة +1 إذا كان ما بين القوسين قيمة موجبة، وأخذ القيمة −1 إذا كان ما بين القوسين قيمة سالبة، ونلاحظ أن هذه الطريقة لها نفس مميزات وعيوب الطريقة السابقة من حيث السهولة وعدم التأثر بالقيم المنعزلة وكذلك فقد المعلومات، حيث أنها تُفقد معلومات عن مستوى الفترة، فعلى سبيل المثال نفترض أن قيمة المؤشر I للدولة A هى30% أعلى من المتوسط الحسابي والقيمة للدولة B هي 25% أعلى من المتوسط الحسابي، فبافتراض المنطقة المحايدة تعطى 20 % أعلى من المتوسط، فبالتالي يتم حساب كلاً من الدولة A و B بالتساوي على أنهما "أعلى من المتوسط"، على الرغم من أن الدولة A لديها نقاط أعلى من الدولة B.

الطريقة الثالثة: وتعتبر من أكثر طرق التجميع الإضافى انتشاراً. وهى تتمثل فى جمع الأوزان مضروبة فى القيم المطبعة (المعيرة) للمؤشرات الفرعية كالتالي:

$$CI_c^{\square} = \sum_{q=1}^{Q} w_q I_{qc}^{\square}$$

حيث w_q هي الوزن الخاص بالمؤشر الفرعي q و I_{qc} هي القيمة المطبعة للمؤشر q والبلد c، و CI_c هو المؤشر المركب للدولة c.

2.4.2.2. اتجاه المعايير المتعددة غير التعويضية

من الخصائص غير المرغوب فيها للتجميع الإضافى قابلية التعويض الضمنية الكاملة بين المؤشرات، بمعنى أنه إذا كان هناك أحد المؤشرات الفرعية له قيمة ضعيفة فإنه يمكن تعويض هذا الضعف عن طريق وجود قيم عالية للمؤشرات الأخرى. إذن تكمن المشكلة الآن فى استخدام المعلومات السابقة لترتيب هذه الدول من أفضل دولة إلى أسوأ دولة، مع الأخذ فى الاعتبار بعض النقاط الهامة مثل قوة التفضيل (إلى أى درجة تكون الدولة A أفضل من الدولة B وفقاً للمؤشر الفرعى q)، عدد المؤشرات المنحازة لدولة معينة، الوزن الملحق بكل مؤشر، علاقة كل دولة بالنسبة للدول الأخرى. وهذا كله يستدعى تقسيم هذا الأسلوب إلى خطوتين رئيسيتين:

أولاً: مقارنة مزدوجة بين كل دولتين وفقاً لكل المؤشرات الجزئية المستخدمة.

ثانياً: ترتيب الدول الترتيب الأفضل.

ينتج عن الخطوة الأولى مصفوفة E تتكون من 5 أعمدة و5 صفوف تسمى مصفوفة الترتيب، بحيث يعتبر كل عنصر فيها e_{jk} هو نتيجة المقارنة الثنائية بين دولة الصف J ودولة العمود K وفقاً لكل المؤشرات الفرعية (Q مؤشر)، ويتم الحصول على هذه المقارنات الثنائية بواسطة المعادلة:

$$e_{jk} = \sum_{q=1}^{Q} (w_q(\mathrm{Pr}_{jk}) + \frac{1}{2} w_q(In_{jk})$$

حيث $w_q(Pr_{jk})$ و $w_q(In_{jk})$ هما أوزان المؤشرات الفرعية اللذان يمثلان علاقة التفضيل (حالة تفضيل دولة عن دولة أخرى فى قيمة المؤشر الفرعى) وعلاقة عدم الاختلاف (حالة عدم وجود اختلاف بين قيمة المؤشر للدولتين) على الترتيب. وهذه المعادلة تعنى أن نقاط دولة معينة بالنسبة لدولة أخرى

هى مجموع أوزان المؤشرات الفرعية التى يكون فيها أداء الدولة الأولى أفضل من أداء الدولة الثانية، بالإضافة إلى – إذا وجدت – نصف أوزان المؤشرات الفرعية المتساوية فى كلٍ من الدولتين.

ونلاحظ أن المعلومات السابقة يمكن أن تُجمع بطرق متعددة لكلٍ منها مزاياها وعيوبها، وتعتبر أحد هذه الطرق الممكنة هى طريقة الترتيب لكوندرست-كمنى-يونج-ليفينجليك[1] ، ووفقاً لهذا الأسلوب فإن ترتيب الدول الذى يكون له أعلى احتمالية بين الترتيبات الأخرى هو الترتيب الذى يحتوى على أكبر عدد من قيم المقارنات الزوجية بين كل الأزواج من الدول المعنية.

ووفقاً لهذه الطريقة سيكون الترتيب النهائى هو الترتيب ذات أعلى نقاط، وفى مثالنا هذا يكون لدى أول 3 تباديل أعلى نقاط كلية، وبالتالى يمكن اعتبار كل هذه الترتيبات أصحاب الرتب الفائزة.

3.4.2.2. التجميع الهندسى

كما تم الإشارة سابقاً فإن قابلية التعويض الضمنية الكاملة بين المؤشرات الفرعية فى طرق التجميع الإضافى أحياناً ما تؤدى إلى عدم عكس المؤشر المركب للخصائص الحقيقية لبعض الدول. وقد تم علاج هذه المشكلة من خلال استخدام أسلوب المعايير المتعددة الذى لا يتضمن قابلية التعويض، إلا أنه من ناحية أخرى يتأثر بالقيم المنعزلة ويتطلب تكاليف مرتفعة لعمل الحسابات اللازمة عندما يكون عدد الدول كبير، ولذلك فمكن الممكن أن يتم استخدام التجميع الهندسى كحلاً وسطاً بين هاتين الطريقتين حيث أنه لا يتبع مبدأ التعويض الضمنى الكامل نظراً لأنه يأخذ فى اعتباره أوزان المؤشرات الفرعية وفقاً لأهميتها فى تكوين المؤشر المركب، كما أن حساباته يمكن أن تُؤدى بسهولة، ويتم تجميع المؤشرات الفرعية فى هذه الطريقة من خلال المعادلة التالية:

$$CI_c = \prod_{q=1}^{Q} x_{q,c}^{w_q}$$

حيث $x_{q,c}$ هى قيمة المؤشر q للبلد c، و w_q هى وزن المؤشر q.

5.2.2. تحليل عدم التأكد والحساسية

يمر إنشاء المؤشر التجميعي بعدة مراحل، يتم خلالها اتخاذ قرارات تحكمية، مثل اختيار المؤشرات الفرعية، ومعالجة القيم المفقودة، واختيار أوزان المؤشرات، وطرق التجميع. ويؤثر كلٌ من هذه الاختيارات التحكمية على تكوين المؤشر التجميعي[2]، وبالتالى قد يعطى نتائج مضللة أو غير سليمة إذا

[1] - Kemeny-Young-Levenglick (CKYL) Condorcet ranking procedure

[2] - Saisana Michaela (2012) : « Statistical coherence & robustness », In: 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11,12 October 2012, p.20

تم بناؤه بصورة ضعيفة أو إذا أُسيء تفسيره. ولمقارنة مدى ملائمة المنهجية المختارة لبناء المؤشر المركب مع المنهجيات الأخرى الممكنة والتى لم يتم إتباعها نلجأ إلى تطبيق أسلوبين للتحليل[1]، وهما[2]:

- **تحليل عدم التأكد**
- **تحليل الحساسية**

ويركز تحليل عدم التأكد على كيفية ظهور عوامل الإدخال غير المؤكدة – التى يقصد بها أى شيء يمكن تغييره قبل تنفيذ نموذج تكوين المؤشر المركب – ومدى تأثيرها على قيمة المؤشر المركب، بينما يدرس تحليل الحساسية مقدار إسهام كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة فردياً فى تباين المخرجات (نتائج نموذج تكوين المؤشر المركب)[3].

3.2. مزايا وعيوب المؤشرات المركبة

فاعلية استخدام المؤشرات التجميعية يكمن فى مدى ملائمتها للغرض المقصود منها ومدى قبولها من قبل المستخدمين، وفى سياق ذلك فلابد من التعرف على مزايا وعيوب هذه المؤشرات، كمحاولة لتلافى العيوب التى يمكن التعرض إليها، من أجل الحصول على مؤشر تجميعي على مستوى مقبول من الجودة[4]. في الجدول الموالي ندرج أهم هاته المزايا والعيوب:

جدول رقم(3-4): مزايا المؤشرات التجميعية وعيوبها

المزايا:	العيوب:
- تلخص كمية كبيرة من المعلومات مما ييسر عملية اتخاذ القرار. - أسهل فى تفسيرها من محاولة إيجاد اتجاه عام مشترك لبعض المؤشرات الفردية المنفصلة. - تُسهل عملية ترتيب وتقييم الدول وفقا لبعض المعايير باستخدام قيم معيارية (Benchmark). - تستطيع أن تدرس تطور أداء الدولة عبر الزمن. - تساعد على جذب الاهتمام العام عن طريق عرض مبسط لأداء الدولة وتطوره عبر الزمن.	- يمكن أن تُوصل رسائل مضللة لمتخذى القرار إذا لم يتم بناؤها بالشكل الصحيح. - قد يؤدى الشكل المجمع – الذى يعطيه المؤشر المركب – بمتخذ القرار إلى اتخاذ قرارات مبسطة وسطحية بشكل كبير، إلا أنه يمكن تجنب هذا العيب عن طريق أخذ المؤشرات الفرعية فى الاعتبار عند اتخاذ القرار الإجمالى. - أحياناً يصعب اختيار المؤشرات الفرعية وتحديد الأوزان المناسبة لكلٍ منها. - قد تؤدى إلى نتائج غير جيدة إذا تم إهمال بعض المؤشرات

[1] - سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, ص.39.

[2] - Saisana Michaela and Taranta Stefano (2002): "State of the art, report on current methodologies and practices for composite indicator development", European commission, joint research center, pp. 56-60

[3] - سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, ص.39.

[4] - سيد مها عز الدين, حافظ ندى محمد, مرجع سابق, ص. 07

- تقلل حجم قائمة المؤشرات المستخدمة، أو بمعنى أخر فهى تُزيد كمية المعلومات التى يتم الحصول عليها باستخدام نفس العدد من المؤشرات الفرعية.	الفرعية التى يصعُب قياسها. - تجميع المؤشرات الفرعية قد يخفى بعد القصور والفشل فى أحد تلك المؤشرات، حيث أنه من الممكن أن يخفى المؤشر المركب مشكلة ما بمؤشر فرعى معين، حيث أن تداخلها مع المؤشرات الفرعية الأخرى قد لا يسمح بالتوصل إليها.

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على عدة مصادر

II. نظم الانذار المبكر واختبارات الجهاد المالي

في هذا الجزء سيتم التطرق الى أهم طرق قياس الخطر النظامي، كونها تعطي لمتخذي القرارات الوقت الكافي اللازم للتدخل.

1. نظم الإنذار المبكر

تعتبر نظم الانذار المبكر أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات[1].

يمكن تعريف هذه النظم على أنها[2]: "مجموعة عمليات، إجراءات، نماذج، مؤشرات،...الخ؛ تقوم بتجميع المعلومات والمعطيات من أجل، تحديد المؤسسات المالية المعرضة للمخاطر، التعرف على هاته المخاطر وعلى آثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلا".

تساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي:

- الاكتشاف المبكر لاحتمالية حدوث أزمة سوف يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنبها، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوثها؛
- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛

[1]- الطوخي, دس, ص:06

[2] - ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2010), Op. cit, p.307

- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين.

بالنسبة للمواصفات التقنية التي يستوجب توفرها في نظام الانذار المبكر، تكمن في ثلاث عناصر هي[1]:

أ. عودة الازمة a crisis dating method

ب. وجود مجموعة من المتغيرات التفسيرية؛

ت. الربط بين هذه المتغيرات و احتمالية حدوث الأزمة.

تبنت معظم الدراسات التي استخدمت نظم الانذار المبكر لغرض تحليل الهشاشة النظامية او من أجل دراسة امكانية واحتمالية وقوع أزمة مالية؛ طريقتين هما: طريقة الاشارات[2] و نماذج LOGIT و PROBIT. وفي غالب الاحيان تستعمل الطريقتين في نفس الدراسة من أجل التحقق من النتائج المحصلة. وفيما يلي شرح لهاتين الطريقتين:

1.1. طريقة الاشارات

تعتبر هذه الطريقة الاقدم استعمالا كنظام انذار مبكر.

1.1.1. تعريف طريقة الإشارات

قد تم تطبيقها لأول مرة في مجال التنبؤ بالأزمات المالية ضمن العمل الذي قام به كل من Kaminsky و Reinhart سنة 1999م[3]، حيث تمت دراسة 76 أزمة سعر صرف أصيبت بها 30 دولة على طول الفترة (1970م-1995م). هي طريقة مستوحاة من من الابحاث المهتمة بدورة الأعمال، وبأكثر دقة، تلك التي اهتمت بقدرة السلاسل الزمنية على التنبؤ بعودة الظروف[4].

---

[1] - Dumitrescu Elena-Ivona (2012) : « Econometric methods for financial crises", in candidature for the degree of docteur de l'université d'Orléans en sciences économiques and doctor at Maasttricht university, 31 may, p.05

[2] - La méthode des signaux (Signal-based approach)

[3] - L. Kaminsky Graciela &M. Reinhart Carmen (1999) : " The twin crises: the causes of banking and balance-of-payments problems", in the American Economic Review, june, pp.473-500

[4] - Dehove Morio (2003) : « Crises financières : deux ou trois choses que nous savons d'elles – Que nous apprend l'approche statistique des crises financières -», document de travail, conseil d'analyse économique, république Française, avril, p.12

تهدف هذه الطريقة الى تحديد قيم العتب لبعض المتغيرات التي تسمح لها بمعرفة ان كانت هنالك احتمالية حدوث أزمة ما[1].

2.1.1. كيفية تطبيق طريقة الإشارات

تتم الدراسة على مجموعة من الدول ولتكن N، على امتداد فترة زمنية ولتكن T، والتي شهدت P أزمة. و باعتبار المتغير X. نضع أنفسنا في اللحظة t ونعطي لأنفسنا فترة زمنية θ و قيمة مرجعية s للمتغير X، هي القيمة التي سوف تستخدم كعتبة.

ينتج لدينا في اللحظة t عدد من الحالات (A،B ،C ،D) سوف يتم تلخيصها في الجدول رقم (3-5) لاحقا، حيث:

- A: سوف تحدث أزمة بعد الفترة θ عندما يكون S<X
- B: لن تحدث أزمة بعد الفترة θ عندما يكون S<X
- C: سوف تحدث أزمة بعد الفترة θ عندما يكون S>X
- D: لن تحدث أزمة بعد الفترة θ عندما يكون S>X

جدول رقم (3-5): الحالات الناتجة عن استخدام طريقة الإشارات

	حدوث أزمة بعد الفترة θ	عدم حدوث أزمة بعد الفترة θ
S<	A	B
S>	C	D
	C+A= إجمالي الأزمات التي سوف تحدث	D+B= إجمالي الأزمات التي لن تحدث

Source : Dehove Morio (2003)، op cit، p.12

يمكننا إضافة نسبتين أوليتين للعتبة s، هما[2]:

- نسبة الازمات التي من الممكن لهذه العتبة التنبؤ بها: (C+A)/A
- نسبة الازمات الخاطئة التي من الممكن لهذه العتبة الكشف عنها: (D+B)/B

فإذا استعملنا هذه العتبة كإشارة لأزمة ما، يعني اذا اتبعنا الشرط:

[1] - Dehove Morio (2003), op cit, p.12
[2] - op cit

- إذا كان $s<X$ ، سوف تحدث أزمة بعد الفترة θ

نجد أن:

- الاحتمال (الشرطي) أنه في الواقع لن يفوتنا الكشف عن أية أزمة، هو: C+A/A
- الاحتمال (الشرطي) أنه في الواقع إننا سوف نأخذ حالة عدم حدوث أزمة في مكان حدوث أزمة، هو: D+B/B

وعليه يمكننا بناء مؤشر مركب لفاعلية هذه العتبة كمؤشر متقدم للتنبؤ بالأزمة، يسمى بنسبة "ضجيج الإشارات الجيدة[1]". وهو:

$$\text{ضجيج الاشارات الجيدة} = \frac{B/(B+D)}{A/(A+C)}$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما :

- تنخفض احتمالية تزويدنا الخاطئ بأن عدم حدوث أزمة يكون حدوث أزمة (خطأ من النوع II)؛
- ترتفع احتمالية تزويدنا الصحيح بحدوث أزمة (خطأ من النوع I).

2.1. نماذج LOGIT و PROBIT

من أجل بناء نظام إنذار مبكر، يمكننا أيضا اللجوء الر نماذج الانحدار من النوع LOGIT وُ PROBIT (غير الخطية)، والتي تسمح لنا بنمذجة العلاقة بين المتغيرات المختارة واحتمالية حدوث أزمة. لا تختلف هذه المتغيرات عن تلك المستعملة في طريقة الاشارات (كل المتغيرات مستمدة من مؤشرات السلامة المالية)، لكن الاختلاف عند استعمالها ضمن اطار هذه النماذج هو التخلص من الاجابة الثنائية للطريقة الاولى. حيث ان هذه النماذج تأخذ بعين الاعتبار قيم المتغيرات.

1.2.1. نموذج الانحدار اللوجيتي

تحليل الانحدار اللوغاريتمي هو أسلوب أحادي /متعدد المتغيرات التي تسمح لتقدير احتمال أن حدوث حدث أم لا، من خلال التنبؤ بنتيجة ثنائي تعتمد من مجموعة من المتغيرات المستقلة[2].

[1] - Bruit sur bons signaux (noise to signal)
[2] - Vasisht A.K. (2012) : « LOGIT and PROBIT analysis", I.A.S.R.I, library avenue, New delhi, p.56

يتجاوز هذا النموذج (يتحايل) مشكلة عدم تجانس تباين الحد العشوائي لأنه يفترض توزيعا مختلفا لهذا الحد، وذلك باعتماده على دالة التوزيع اللوجيستي المتراكم. والذي يعتمد الصيغة الآتية[1]:

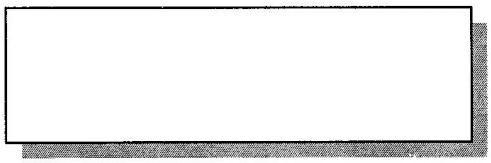

أما P هنا فهو عبارة عن نسبة احتمال حدوث الحدث المدروس الى حجم العينة، لذا فان (1-P) ستمثل نسبة احتمال عدم حدوث الحدث.

يمكن تلخيص أهم مزايا وعيوب هذا النموذج في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-6): مزايا وعيوب نموذج الانحدار اللوجيتي

المزايا	العيوب
أ. ينتج هذا النموذج نتيجة إحصائية سليمة .من خلال السماح بتحويل متغير ثنائية التفرع إلى متغير مستمر تتراوح بين – ما لانهاية و + مالانهاية، وبالتالي يتم تجنب مشكل القيم خارج المجال. ب. يوفر هذا التحليل نتائج سهلة التفسير كما أن طريقة التحليل بسيطة؛ ت. ان نتائج التقدير تكون متقاربة، كفأه وطبيعية.	أ. إن الإضرابات الناجمة عن هذا النموذج هي heteroscedastic، ولذلك فيجب الاستعانة بطريقة المربعات الصغرى المرجحة؛ **ب.** يجب أن تكون قيم (Ni) كبيرة لجميع قيم (xi)، وبالتالي فالعينة صغيرة لذا ينبغي تفسير النتائج التقديرية بعناية؛ ت. كما هو الحال في غيرها من نماذج الانحدار ، قد يكون هناك مشكلة علاقة خطية متداخلة متعددة إذا ارتبطت المتغيرات التفسيرية فيما بينها؛

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على[2]

2.2.1. نموذج الانحدار البروبيتي

ان استخدام نموذج الانحدار البروبيتي، الذي يؤدي نفس مهمة التخلص من مشكلة عدم تجانس تباين الحد العشوائي باعتماده دالة التوزيع الطبيعي الاحتمالي المتراكم. والذي يعتمد على الصيغة الآتية[3]:

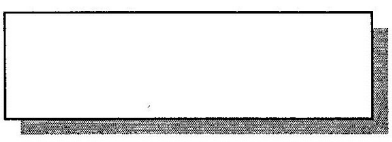

[1]- عباس ناجي جواد (2010): "المفاضلة بين طرق تقدير الدوال الاقتصادية ذات المتغيرات التابعة النوعية", مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 6, العدد 18, جامعة تكريت, ص106

[2] - Vasisht A.K. (2012), op cit, p.59

[3]- عباس ناجي جواد (2010), مرجع سابق, ص106

تستخدم هذه النماذج بالأساس في حالة البيانات المبوبة والتي يكون بها المتغير التابع متغيرا كميا يجزئ البيانات إلى فئات وتكرارات ولكنه ليس ثنائي القيمة[1].

2. اختبارات الاجهاد المالي

"ماذا يحدث إذا...؟"، هو السؤال الذي تحاول الإجابة عليه اختبارات الإجهاد المالي. بهدف تقييم آثار بعض الصدمات المفتعلة على الاقتصاد بصفة عامة وعلى متانة النظام المالي بشكل خاص، فهذه الطريقة لا تعتمد على دراسة احتمالية حدوث الخطر، بل تدرس مباشرة آثاره ان وقع.

1.2. مفهوم اختبارات الإجهاد المالي

استمدت اختبارات الإجهاد المالي من العلوم الطبية، أين كان يتم وضع المرضى –خصوصا الذين يعانون من أمراض في القلب– في ظروف مجهدة، ثم تتبع ردود فعل المريض ودرجة تحمله.

لقد تم بناء اختبارات الإجهاد المالي أولا في المجال المالي من اجل تطبيقها على المحافظ المالية المتداولة في البورصة، ثم طبقت كأداة لقياس مدى حساسية المؤسسات المالية خاصة البنوك منها، لصدمات الاقتصاد الكلي، أو بمعنى آخر لدراسة مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على سلامة النظام المالي.

1.1.2.تعريف اختبارات الإجهاد المالي

يمكن إعطاء تعريف بسيط لاختبارات الإجهاد المالي على انه[2]:" قياس حساسية محفظة مالية لصدمة معينة، أو قياس الانحرافات التي تصيب قيم المحفظة المالية تحت تأثير تغيرات تصيب الأصل التحتي".

كما يمكن تعريفها على أنها[3]:"مجموعة من التقنيات المستعملة لتقييم مدى مقاومة النظام المالي للصدمات الاقتصادية الكلية و التي هي استثنائية لكن معقولة".

و يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن[4]:" أداة تستعمل لتقييم مقاومة المحفظة المالية للصدمات الشاذة في ظروف السوق".

---

[1]- الغصين هلا بسام عبد الله (2004): "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات –دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-", قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة, ص.74

[2] - Hilbes Paul et Matthew T. Jones (2004) : « Et si ... ? », Financement & Développement, décembre, p.24

[3] - Sorge Marco (2004) : « Stress testing financial systems: an overview of current methodologies", BIS working paper, N°165, December, p.01

[4] - Blaschke Winfrid and other (2001), op cit, p.01

والملاحظ من التعاريف السابقة، وجود اختلاف في تعريف لاختبارات الإجهاد المالي، فهناك من عرف هذه الاختبارات من منظور كلي وأكد على الطبيعة ماكرو اقتصادية. في المقابل هناك من استند في تعريفه على الطبيعة ميكرو اقتصادية أي اتبع المنظور الجزئي. وهذا ما يقودنا الى التمييز بين مقاربتين اثنتين لاختبارات الاجهاد المالي.

2.1.2. مقاربات استعمال اختبار الإجهاد المالي

يمكن التفرقة بين نوعين اثنين من اختبارات الإجهاد المالي، الأولى تلك الموجهة لقياس درجة مقاومة النظام المالي ككل[1]، والثانية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية بشكل فردي[2].

ومن هذا المنطلق تم استعمال اختبارات الإجهاد المالي و فق مقاربتين[3]:

- **Top down**: استقرار النظام المالي بأكمله؛
- **Bottom up**: الاستقرار المالي للمؤسسات المالية بشكل وحدوي.

1.2.1.2. المقاربة التنازلية (اختبارات الاجهاد النظامية)

تهدف الى تقييم الاستقرار المالي للنظام ككل. بتشكيلة واسعة من التقنيات والأساليب التي تسمح لها بالإحاطة بخطر العدوى المالية، غير أن هذه المقاربة لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الفردية مثل الخطر التشغيلي، القانوني و نوعية الأصول. في حين أنه على المستوى التجميعي، فهي تؤمن نتائج تقريبية، والتي تبسط الحقيقة النظام المالي الذي هو في الواقع أكثر تعقيدا[4].

2.2.1.2. المقاربة التصاعدية (اختبارات الإجهاد الفردية)

تهدف الى التعرف على مصادر عدم الاستقرار والهشاشة التي تهدد المؤسسات المالية بتقييم فردي. استعملت من قبل البنوك العالمية الكبرى في بداية سنوات التسعينات، من خلال بناء اختبارات لقياس درجة مقاومة محافظها المالية للصدمات الخارجية[5]. ثم تم ادراجها ضمن عملية الرقابة المصرفية سنة1996م، ضمن تعديل اتفاقية بازل الأولى بإدخال خطر السوق و السماح للبنوك باستعمال نماذج داخلية لقياس المخاطر. حيث قرر في هذا التعديل قياس مدى فعالية النماذج الداخلية من خلال

[1] - les tests de résistance macro financiers (system-wide stress-tests)
[2] - les tests de résistance menés par les institutions individuelles (micro stress-tests)
[3] - De Bandt Olivier et Oung Vichett (2004) : « bilan des stress tests menés sur le système bancaire français », Banque de France, Revue de la Stabilité Financière, N° 05, p.60
[4] - ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2009), Op. cit, p.328
[5] - ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2009), Op. cit, p.328

اختبارين، الاختبار الأول ما يسمى ب back-testing و هو يتم في الظروف العادية ثم اختبار ثاني stress-testing يتم في ظروف الأزمات[1].

و قد ألزمت لجنة بازل البنوك بما يلي:

- البنوك التي تستعمل النماذج الداخلية لقياس الخطر السوقي وجب عليها استعمال اختبارات الإجهاد المالي.اختبارات الإجهاد هنا للتعريف بالأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تكون لها تأثير كبير على البنوك و هدا يعتبر المفتاح الأساسي في تقييم متطلبات رأس المال لديها.
- تحتاج هذه الاختبارات لتحديد العوامل التي يمكن أن تحدث خسائر أرباح في عمليات المحفظة. أو أن تقوم بالسيطرة على مخاطر المحفظة.
- يجب أن تكون اختبارات الإجهاد المالي كمية و نوعية، بدمج كلا خطر السوق و مبادئ السيولة خلال اضطرابات السوق.المعايير الكمية للتعريف سيناريوهات الاجهاد ممكنة الحدوث، و معايير نوعية للتأكيد على وجود هدفين لاختبارات الإجهاد هما: تقييم مدى تحمل رأس المال للخسائر و التعريف بالخطوات الواجب إتباعها من اجل التقليل من المخاطر و صيانة رأس المال.
- يجب أن يكون تعاون بين سلطات الرقابة المصرفية و البنوك فيما يخص اختبارات الإجهاد المالي، وان تؤخذ مميزات كل بنك في عين الحسبان.

3.1.2.المخاطر المقيمة في اختبارات الإجهاد المالي

يقيم اختبار الإجهاد المالي مدى مقاومة النظام المالي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و المالية و التي تكون استثنائية لكن ممكنة الحدوث. وعموما يوجد ثلاث أنواع من سيناريو الإجهاد هي:الأحداث المتطرفة، الصدمات المتعلقة بالمخاطر التي يدرسها النموذج المختار و الصدمات المتعلقة بالعوامل الخارجية مثل أسعار البترول[2].

وفي الجدول المولي سيتم ذكر أهم أنواع المخاطر التي يأخذها اختبار الإجهاد المالي في عين الاعتبار و الصدمات الممكنة و كذلك مجال تطبيق الاختبار.

[1] - Blaschke Winfrid and other (2001) : « Stress testing of financial systems: an overview of issue, methodologies anf FSAP experience", IMF working paper, June, p.07

[2] - Dib Said (2009) : « Les tests de résistance des banques sont-ils fiables ? », El Watan économie, 04/10 mai

الجدول رقم(3-7): المخاطر المقيمة في اختبارات الاجهاد المالي

نوع الخطر	الصدمات الممكنة	مجال تطبيق الاختبار
سعر الفائدة	تحرك منحنى العائد، مثلا من 100 إلى 300 نقطة أساس لكل الاستحقاقات. صدمات ممكنة للأسعار الداخلية و الخارجية.	تطبق على المحافظ المالية المشكلة عادة من سندات ذات عائد ثابت أو محافظ القروض.
سعر الصرف	تغير في سعر الصرف	تطبق عادة على المحافظ المالية و محافظ القروض إذا كانت القروض مقيمة بالعملة الأجنبية.
القروض	ارتفاع احتمالية وقوع خطر عدم الدفع(انخفاض في مستوى التنقيط). انخفاض في نوعية القروض.	تطبق على محافظ القروض
أسعار الأصول المالية	انخفاض في مؤشر البورصة	يطبق على المحافظ المالية في البورصة
عدم الاستقرار		يطبق على محفظة الخيارات. ممكن مع الفترات السابقة لارتفاع درجة عدم الاستقرار(ازمة روسيا عام 1998م)
السيولة	نقص في سيولة السندات المتداولة. زيادة سحوبات الودائع من طرف المودعين أو تخفيض في قروض ما بين البنوك.	يطبق خاصة على المحافظ المالية المتداولة في البورصة.ممكن أن نقوم بقياس معامل نسبة السيولة قبل و بعد التخفيض
أسعار المنتجات الأساسية	انخفاض في قيمة منتج أساسي (مثلا انخفاض سعر البترول بنسبة20%)	يطبق خاصة على البلدان المعتمدة بشكل أساسي على هذا المنتج.

source : Hilbes Paul et Matthew T. Jones (2004)، op cit،p.24

2.2. اختبارات الإجهاد المالي النظامية

وهي تلك الاختبارات ضمن المقاربة التنازلية وفيما يلي شرح لها.

1.2.2. اختبارات الإجهاد المالي النظامية كأداة في الرقابة الاحترازية الكلية

تندرج هذه الاختبارات ضمن الرقابة الاحترازية الكلية[1]، فهي تؤمن لنا معلومات حول سلوك النظام المالي ككل عند مواجهة "صدمات استثنائية لكن ممكنة الحدوث" لذا فهي تساعد متخذي القرار على تقييم درجة هشاشة النظام المالي. وفي الشكل الموالي يتضح لنا مكان هذه الاختبارات ضمن الإطار العام للرقابة الاحترازية الكلية.

شكل رقم (3-2): مكانة اختبارات الإجهاد المالي ضمن اطار الرقابة الاحترازية الكلية

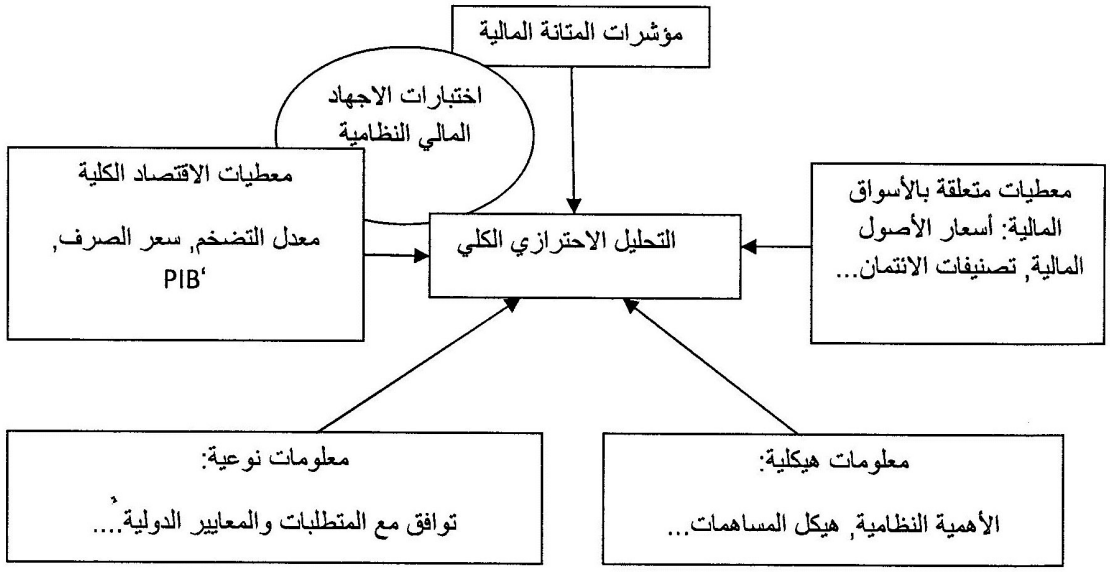

Source : ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2009) , op cit, p.329

ان هذه الاختبارات هي عبارة عن أداة صممت من أجل تحليل النظام المالي بشكل تنبؤي[2]، لأنها تحاول معرفة آثار التي تسببها بعض متغيرات الاقتصاد الكلية الممكنة الحدوث، لكن غير أكيدة الحدوث.

2.2.2. تصنيف اختبارات الإجهاد المالي النظامية

ان عملية تصنيف اختبارات الإجهاد المالي النظامية تتم تبعا لعدة معايير؛ نذكر أهمها[1]: الطريقة والنماذج المستعملة، نوعية الصدمات، المشاركة الفردية للمؤسسات البنكية، التغطية...الخ. وفي الشكل الموالي تلخيص لأصناف اختبارات الإجهاد المالي.

---

[1]- تم التطرق لها بالتفصيل في الجزء الثاني من الفصل السابقة

[2] - Manière prévisionnelle (forward-looking)

شكل رقم (3-3): تصنيف اختبارات الاجهاد المالي

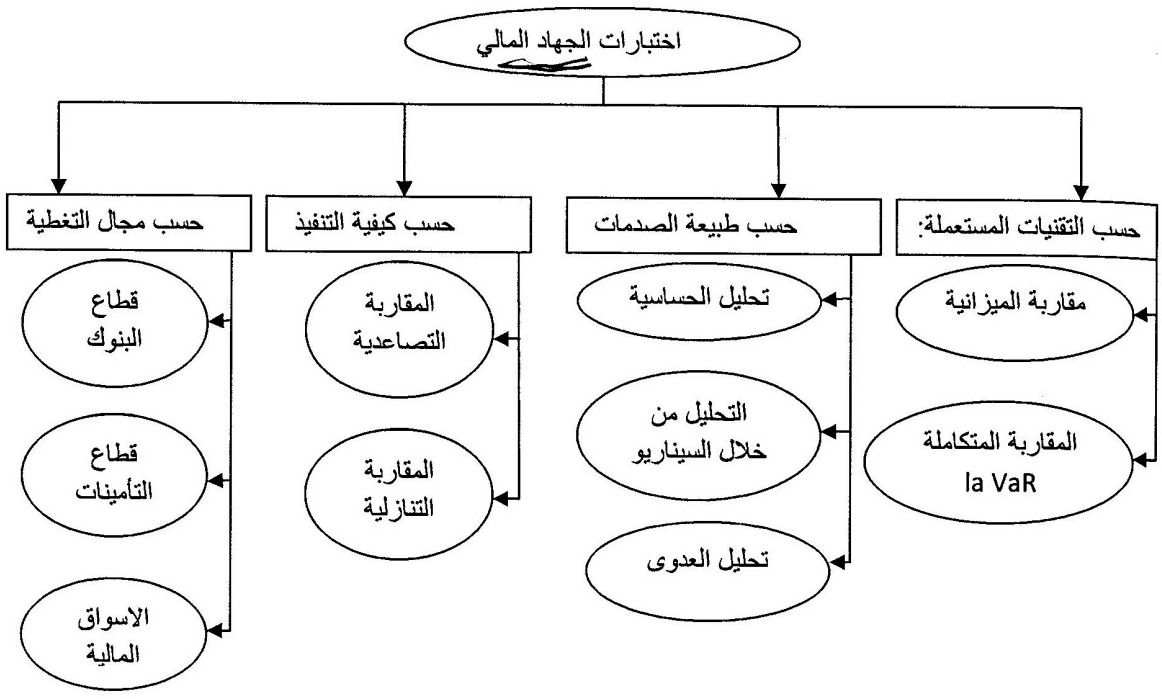

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على عدة مصادر

3.2. مراحل تطبيق اختبارات الإجهاد المالي

تمر عملية إجراء اختبارات الإجهاد المالي على عدة مراحل، هي:

1.3.2.التعرف على الوضعية الحالية وتحديد مصادر التهديد

إن معرفة المحيط الكلي لاقتصاد بلد معين، يساعد على فهم سلوك النظام المالي أثناء الصدمات و يسمح بتحديد مصادر الأزمات المحتملة[2]. لذلك فان التعرف على الوضعية الحالية وتحديد مصادر التهديد (المخاطر) كانت أول وأهم مرحلة؛ فمن الصعب تحديد قنوات انتقال الصدمات في الاقتصاد الحقيقي وكذا تحديد العلاقة بين المتغيرات[3]. وعموما تمر هذه المرحلة بالخطوات التالية:

- تحديد مجال تغطية الاختبار؛
- تحديد متغيرات الدراسة، بطبيعة الحال تكون مترجمة لمصادر التهديد.

[1] - ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2010), Op. cit, p.330
[2]- HILBER et MATTHEW,2004, p.p.25-26
[3]- ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2010), Op. cit, p.336

2.3.2.بناء نموذج الدراسة

عادة تكون هذه المرحلة ببناء نموذج قياسي يسمح بتحليل الروابط الأساسية بين النظام المالي و الاقتصاد الحقيقي. دون أن ننسى مقدار معين من الخطأ و المتمثل في معلومات الاقتصاد الموازي.

3.3.2. بناء السيناريو

توجد أربع أنواع ممكن ان يكون عليها السيناريو كما هو موضح في الشكل الموالي،

شكل رقم (3-4): طرق بناء سيناريو

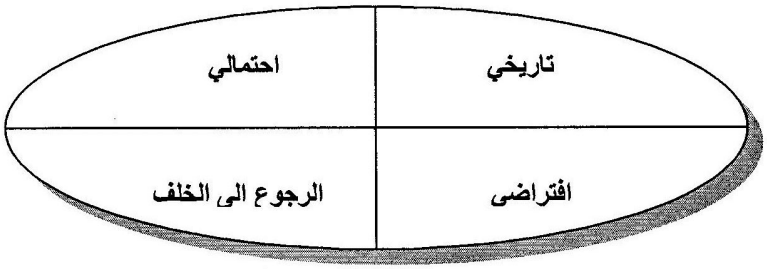

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على عدة مصادر

- **كيف يتم بناء السيناريو؟**

إذا فرضنا أن أسعار العقارات ارتفعت نتيجة حركة شديدة في مجال العقارات مع انخفاض في أسعار الفائدة، فهذا سيؤدي إلى اندفاع نحو القروض العقارية. يمكن بناء سيناريو بفرض ارتفاع نسبة البطالة، انخفاض في الدخول و ارتفاع شديد في أسعار الفائدة والتي تؤثر سلبا على قدرة العائلات على الدفع. النموذج القياسي في هذه الحالة سيزود بمعلومات حول معدل البطالة، الدخل الحقيقي، سعر الفائدة. و الذي يسمح بإجراء اختبار على ميزانية البنك في ظل هذه الظروف المصنوعة.

4.3.2. إجراء الحسابات

وفي هذه المرحلة يتم فيها ترجمة المعطيات التي المقدمة للنموذج لميزانيات و جداول النتائج الخاصة بالبنوك محل الاختبار.في المقاربة التصاعدية، التخمينات ترتكز على معطيات تفصيلية مرتبطة بمحفظة كل مؤسسة مالية . أما بالنسبة للمقاربة التنازلية فهي عبارة عن معطيات مجمعة أو عبارة عن معطيات تخص الاقتصاد الكلي و التي تستعمل من اجل تخمين اثر الصدمات.

5.3.2. تحليل الآثار الثانوية

معظم اختبارات الإجهاد المالي تفرض أن تغيرات عوامل الخطر ليست لها دلالة في بناء المحفظة. فاختبارات الإجهاد المالي تطبق على الميزانية في لحظة زمنية معينة أين يكون إطار التوقع ضمن أفق محدد، و كأن الصدمة مقيمة بسعر السوق. هذه الطريقة تكون فعالة في حالة أفق زمني قصير، إذا كانت تغيرات الأصول التحتية للمحفظة لا تتأثر بسرعة أو المؤسسة محل الاختبار ليس لها اثر كبير على النظام المالي.

إن الآثار الثانوية و الروابط ما بين المؤسسات المالية ممكن أن تقاس بالاستعانة بما يسمى بنموذج العدوى، الذي يحاول تخمين أو تقدير اثر تعثر المؤسسات المالية الكبرى على المؤسسات الأخرى أو على النظام المالي ككل.هذه الطريقة تكون على مرحلتين: أولا بإجراء اختبار الإجهاد المالي للميزانيات و جداول النتائج ثم ثانيا بفحص تعرض المقابل للمخاطر، يعني متابعة الحالة المالية للمؤسسات المالية الأكثر ارتباطا بالمؤسسة محل الاختبار و التي تعرف من خلال بعض المؤشرات نذكر منها نسبة قروض مابين البنوك، المساهمات المتبادلة والودائع.

6.3.2. تفسير و نشر النتائج

إن اختبارات الإجهاد المالي تسمح للمسؤولين بمقارنة اثر نفس الصدمات على المؤسسات المالية المختلفة، و بقياس أهمية و اثر كل نوع من الصدمات وكذلك تقييم اثر الصدمات على مختلف المؤسسات المالية. كما أن اختبارات الإجهاد المالي ممكن أن تسمح بتتبع تطور درجة المخاطر لنظام مالي معين خاصة إذا طبق باستمرار[1].

إن استعمال هذه الاختبارات تتطلب اخذ الحيطة فيما يخص فعاليتها في تقييم أثار التغيراتِ الكبرى في المتغيرات الأساسية، فلا يجب الاعتماد على دقتها في قياس مدى اتساع الخسائر. كذلك هي عاجزة على تقديم شرح واف لآثار المخاطر التشغيلية و القانونية، فهي يمكن أن تعطي صورة جزئية فقط للمخاطر المتحملة من طرف المؤسسات محل الاختبار. و لهذا السبب من المفيد مقارنة نتائج الاختبارات بقياسات أخرى للتعرض للمخاطر مثل مؤشرات السلامة المالية التي تستعمل في نظم الإنذار المبكر و التي تم التطرق إليها مسبقا.

من المفروض عدم نشر نتائج اختبارات الإجهاد المالي، وذلك لتجنب حدوث هلع في حال كون النتائج سلبية، وكذا تفادي ارتفاع الخطر المعنوي في حال كون النتائج ايجابية. غير أنه مؤخرا، راج نشر مثل هذه النتائج وان كان الدافع سياسي أكثر منه اقتصادي. وقد شهدنا مؤخرا ميول عديد البنوك المركزية إلى نشر النتائج المحصل عليها، خاصة بعد نشر البنك الفيدرالي الأمريكي لنتائج اختبار الإجهاد المالي المطبق في شهر ماي لسنة 2009م.

[1] - Hilber et Matthew (2004), op cit, p.26

معظم النتائج التي تم نشرها، تشترك في الخصائص التالية[1]:

- ✓ معظم الحالات، جاءت ضمن اطار برنامج تقييم السلامة المالية (FSAP)؛
- ✓ الاختبارات تغطي مؤسسات النظام البنكي؛
- ✓ تستعمل الاختبارات عادة معطيات ميزانية....فردية للبنوك؛
- ✓ تركز معظم هذه الاختبارات على خطر الائتمان؛
- ✓ أغلبها عبارة عن تحليل بسيط للحساسية؛
- ✓ جل نتائجها تكون ايجابية.

شكل رقم (3-5): شكل توضيحي لاختبار اجهاد مالي نظامي

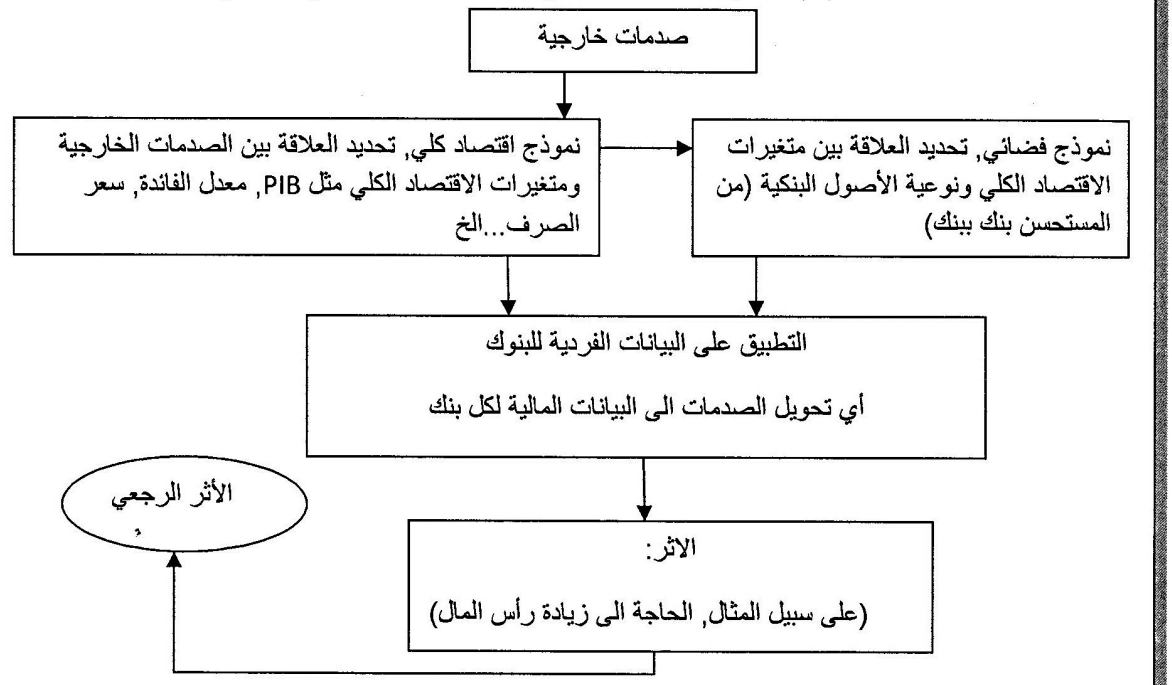

Source : ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2010), Op. cit, p.343

III. نظرية الشبكات لتغطية خطر العدوى المالية

تؤمن هذه الطريقة على غرار الطرق الأخرى، تتبع ميكانيزم العدوى المالية وسلسلة الافلاسات التي عرف بها النظام المالي مؤخرا، فيما يلي سوف نحاول تسليط الضوء على هاته الطريقة المستحدثة لقياس الخطر النظامي.

[1] - ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2010), Op. cit, p.342

1. عموميات حول نظرية الشبكات

سنحاول في هذا الجزء تعريف هذه النظرية كما سيتم تتبع تطور استعمالها في ميدان الهشاشة المالية.

1.1. تعريف نظرية الشبكات

بشكل عام، توصف الشبكة على أنها رسم بياني يحوي على عقد و روابط، حيث تمثل:

- العقد مكونات النظام مثلا (الأفراد داخل الشبكات الاجتماعية؛ مفاتيح في شبكات الكمبيوتر، والبنوك في النظام المصرفي ...).
- أما الروابط فهي تعكس وجود علاقة أو تفاعل بين عنصرين (علاقة الجورة بين شخصين، إشارة اتصال بين اثنين من مفاتيح، التبادل المالي بين بنكين في نفس النظام ...).

فمن الواضح أنه يوجد عديد النظم التي من الممكن نمذجتها على شكل شبكة.

رياضيا، يتم تعريف الشبكة على النحو الآتي[1]:

G (V, E) بحيث

V: تمثل مجموع العقد

E : تمثل مجموع الروابط

2.1. تطور علم الشبكات واستعماله في قياس الهشاشة المالية

نقطة بداية البحث في هذا العلم هي شبكة العالم صغير[2]، والمعروف أيضا تحت اسم "مفارقة ميلغرام[3]".

جاء هذا المفهوم اثر التجارب التي أجريت في عام 1967م من قبل عالم النفس الاجتماعي "ستانلي ميلغرام[4]" ، والمعروف ايضا تحت مسمى "ست درجات الانفصال[5]". فبع ان قام باختيار شخصين عشوائيا من المجتمع الأمريكي، وجد ان هناك في المتوسط ستة علاقات تربطهما[1].

---

[1] - Dehbi Rima (2012) : « La théorie des réseaux : quelle réponse apportée à la gestion du risque systémique ? », la deuxième conférence internationale « Finance, Banque et Développement –Enjeux et moyen de renforcement de la stabilité financière-», l'école supérieure de commerce de Tunis, le 11 et 12 Avril, p.06

[2] - Un réseau en petit monde (small world network).

[3] - Paradoxe de Milgrame

[4] - Stanley Milgram

[5] - Six degrés de séparation

شكل رقم (3-6): ست درجات الانفصال لميلغرام

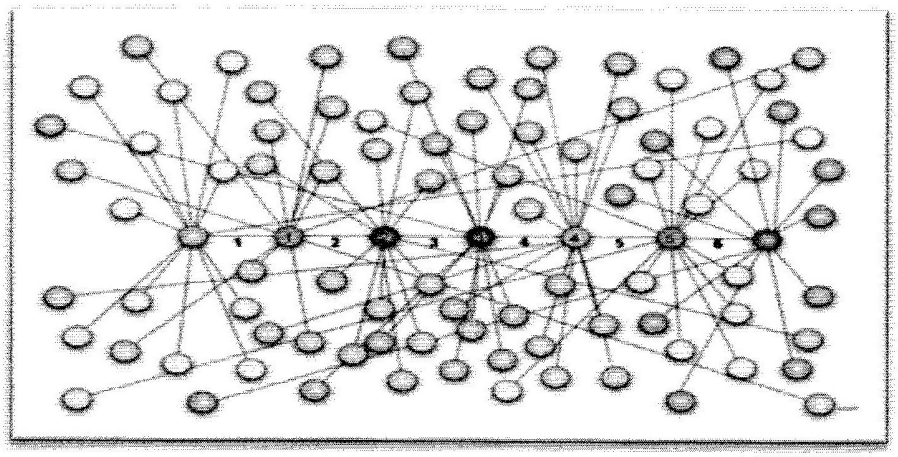

Source : http://fr.wikipedia.org/wiki/Fichier:Six_degrees_of_separation_01.png , consulté le 24/09/2011, à 11 :11

الفكرة هي كون المسافة المادية في الشبكة بين عنصرين اثنين، تكون أصغر من حجم الشبكة في حد ذاتها، على سبيل المثال في علم الاجتماع، نجد أن المسافة التي تفصل بين شخصين هي بطبيعة الحال اصغر من حجم العالم[2].

على أساس هذه الفكرة. برز مفهوم آخر اكثر تطورا، هو "شبكة عشوائية[3]". ففي الواقع، تتأسس روابط بين عقدتين باحتمال p. و مع تزايد p، تزداد هذه الروابط. وبالتالي إذا p=1، فسنتحصل على شبكة عشوائية. وفيما يلي رسم بياني يوضح آلية تطور شكل الشبكة بتزايد القيمة P[4].

الشكل رقم (3-7):تطور الشبكة من منتظمة الى عشوائية

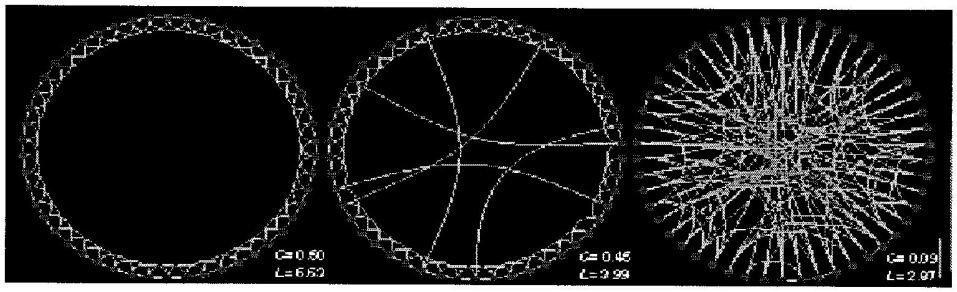

source : Krichene, op cit, p.8

[1] - http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89tude_du_petit_monde , consulté le 24 /09/ 2011, à 11 :07
[2] - KRICHENE Hazem (2009/2010) : « L'application de la téorie des réseaux pour l'étude du risque systémique », école polytechnique de Tunisie et MAS-Ecole centrale de Paris, p.07
[3] - Le réseau aléatoire (random network)
[4] -KRICHENE Hazem op cit, p..07-08

لكن ان أردنا شبكة تعكس واقع العلاقات بين عناصرها تكون تابعة لاختيارات تفضيلية، ولذا فمعضم الدراسات المالية حسب هذه النظرية تمت بنمذجة النظم المالية وفق "الشبكة ذات الروابط التفضيلية[1]".

وهذا ما يقودنا الى الحديث عن استعمالات هذه النظرية لقياس درجة الهشاشة المالية.فقد اهتمت عديد الدراسات ببنية الشبكة المالية في تحليل الهشاشة المالية نذكر منها على سبيل المثال[2]:

- مساهمة Allen و Gale (2000)[3]: التي تهدف إلى قياس الآثار المرتبطة بعملية الاقراض بين البنوك عند مواجهة حدث نظامي. "وقد بين الباحثين أن رد الفعل الجماعي هو المسبب لاتساع هذه الآثار، أين تؤثر طبولوجيا الشبكة المالية على هذا الحدث ليصبح ازمة نظامية شاملة؛
- Freixas، Parigi و Rochet (2000)[4]: اهتموا بقدرة النظام المصرفي على استيعاب الخسائر افلاس مؤسسة مالية و تجنب حدوث عدوى تسبب سلسلة الافلاسات.
- و مقال كل من Schreft و Lagunoff (2001)[5]: لم يهتموا بشبكات ما بين البنوك، ولكن قاموا بنمذجة شبكة محافظ استثماريةذات مساهمات مرتبطة.

2. تطبيق نظرية الشبكات في قياس الخطر النظامي

لقياس الخطر النظامي، تؤمن لنا نظرية الشبكات أداة رقابية لتتبع آثار العدوى المالية وذلك من خلال:

1.2. المرحلة الأولى: نمذجة الشبكة المالية

نقوم بنمذجة النظام المالي محل الدراسة كخطوة أولى، ، حيث تمثل البنوك الموجودة في النظام عقد الشبكة، والعمليات المالية (الأطراف المقابلة) فيما بينها تمثل الروابط.

تأخذ عادة الشبكات اربع (04) طبولوجيات (أشكال)، هي: على شكل الخط، على شكل النجمة، على شكل دائرة و أخيرا الشبكة الكاملة. في حالة وجود أربع بنوك، يتم تمثيل هذه الشبكات كالآتي:

---

[1] - Réseau avec attachements préférentiels
[2] - DEHBI Rima (2012), op cit, p.04
[3]- F. Allen et D. Gale (2000): « Financial contagion », journal of political economy, 108.pp.01-33
[4]- X. Freixas, B. Parigi et J.C. Rochet (2000): « Systemic risk, interbank relations and liquidity provision by the central bank ", journal of money credit and banking, 32(3/2), pp 611-640.
[5]- R. Lagunoff et S. Schreft (2001): « A model of financial fragility », journal of economic theory, 99, pp 220-264.

شكل رقم (3-8): طبولوجيا الشبكات

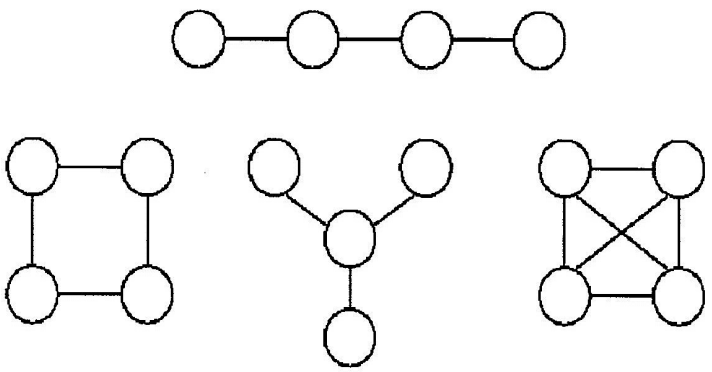

Source : VIVIER-LIRIMONT Sébastien (2006) : « Risques et fragilités dans les réseaux interbancaires », thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, université Paris I PANTHEON-SE+ORBONNE, p.58

2.2. المرحلة الثانية: تحديد الأطراف المقابلة

في الخطوة الثانية، نحدد مصفوفات التي تحدد الأطراف المقابلة الموجودة بين بنكين. ان الاطراف المقابلة سوف تحدد وفق المصفوفات التالية[1]:

- مصفوفة، لوصف المبالغ المالية للأطراف المقابلة؛
- الشعاع، لتحديد رأس مال كل بنك؛
- مصفوفة، لوصف آجال عقود الاطراف المقابلة؛
- مصفوفة، تلخص مختلف أشكال التسديد.

ومن الممكن تحديد مصفوفات أخرى حسب الحاجة اليها.

3.2. المرحلة الثالثة: نمذجة آلية العدوى بين البنوك

يمتلك كل بنك رأس مال وليكن C، محدد بحيث يمكن لكل بنك تسديد ديونه. في كل مرة: $t<\max(T)$

($\max(T)$ هو الحد الأقصى للاستحقاقات في النظام)، بحيث كل بنك (i) يسدد دائنيه ويتحصل على مستحقاته من مقترضيه(CF).

بافتراض $L_{IJ}(t)$ ، المبلغ الذي يتقاضله البنك (i) من البنك (j) في اللحظة(t)، و$L_{IJ}(t)$ ، هو التسديد الذي قام به البنك (i) الى البنك(j) في اللحظة(t). يصبح شرط الملاءة كالآتي[1]:

[1]- لمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على, Dehbi Rima (2012), op cit, pp.10-11

$$C(i) + \sum_{j \in V(i)} L_{J \to I} - \sum_{j \in V(i)} L_{I \to J} \geq 0$$

إذا لم يتم استيفاء هذا الشرط، فان البنك محل الدراسة يتعثر. وبناء عليه فان:

$t < \max(T)$ و $\forall j \in V(i)$ ، $L_{JI} = L_{IJ} = 0$

4.2. المرحلة الرابعة: قياس مؤشر الخطر النظامي

تحدث الأزمة النظامية على مرحلتين: مرحلة الصدمة، ومرحلة انتقال العدوى. وهما المرحلتين التين تقوم عليهما عملية تطبيق نظرية الشبكات لقياس الخطر النظامي.

ففي هذه الخوارزمية، نقم بافتعال إفلاس بنك معين في لحظة زمنية ما. ثم نقيس هذا الاثر على باقي مكونات الشبكة (البنوك الأخرى) اعتمادا على المصفوفات المذكورة سلفا.

[1] - KRICHEN Hazem, op cit p.21

خلاصة الفصل

يكمن خطر قياس الخطر النظامي في تعدد أبعاده في حين أن كل طريقة من طرق قياس المذكورة في هذا الفصل تغطي بعد أو بعدين من هاته الأبعاد. فعلى سبيل المثال تؤمن لنا طريقة الشبكات تغطية مثلى لعامل العدوى المالية، بينما تؤمن لنا طريقة اختبار الإجهاد تغطية عامل تأثير المناخ الاقتصادي. بينما تقدم لنا طريقة نظم الإنذار كما تشير تسميتها الوقت اللازم للتدخل. غير أن هاته الطرق تتطلب بيانات تفصيلية وقدرات تحليلية قياسية كبيرة.

بينما تبقى طريقة المؤشر التجميعي الطريقة الأفضل فهي من الممكن ان تغطي عدة أبعاد في نفس مرحلة القياس، كما أنها الطريقة الأسهل من حيث التطبيق و التحليل. في الفصل الموالي سنحاول قياس الاستقرار المالي النظامي في الجزائر من خلال استعمال هذه الطريقة.

الفصل الرابع

الاستقرار المالي النظامي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال المؤشر التجميعي

تمهيد:

لقد أصبح الاستقرار المالي النظامي في السنوات الأخيرة، يمثل مصدر قلق كبير للسلطات الرقابية والبنوك المركزية. و لمواجهة هذا التحدي، تستخدم مجموعة واسعة من الأدوات لتقييم استقرار النظام المالي ككل، بما في ذلك تحليل المؤشرات الكمية للاستقرار النظام المالي، اختبارات التحمل، و نظم الإنذار المبكر، نظرية الشبكات...

إن بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار النظامي هو واحد من أنسب التقنيات المستعملة في قياس الاستقرار النظامي المالي، فبالإضافة لكونه بسيط وسهل الاستعمال فهو يوفر للمحللين المعلومات اللازمة عن مستوى الاستقرار للنظام المالي و ديناميكيته وكذا يسمح بمقارنته بالمعايير الدولية. وأهم ميزة اعتماد هذا الأخير في عملية بنائه على مؤشرات جزئية والتي بدورها تبنى على متغيرات فردية، تحت ظل مقاربة احترازية كلية. فالمؤشر التجميعي لا يغط السلامة المالية للمؤسسات المالية فقط، بل يشمل سلامة المحيط الاقتصادي سواء المحلي أو الدولي.

سنحاول في هذا الفصل قياس الاستقرار المالي النظامي في الجزائر من خلال بناء مؤشر تجميعي. وللوصول إلى هذا الهدف ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى جزئين:

I. تشخيص الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري
II. بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري

I. تشخيص الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري

على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي حدثت تحولات هيكلية عميقة وتطورات جذرية ديناميكية في صناعة الخدمات المالية (البنوك، سوق التأمينات والبورصات) بحيث عملت كحافز للتسريع من وتيرة وحركية العولمة المالية. وفي هذا السياق، شهد النظام المالي الجزائري مراحل وفترات انتقالية نوعية خصوصا بعد سنوات التسعينات على اثر رغبة السلطات في تحرير هذا القطاع تماشيا مع حتميته لمواكبة ما أتت به المحافل والمنظمات الدولية.

لتشخيص الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري ارتأينا إلى تتبع كل من النظام المصرفي، سوق التأمينات وبورصة الجزائر من خلال ثلاث نقاط أساسية، أولا من خلال سرد أهم مراحل تطورها، ثانيا الإلمام بجميع متعامليها وأخيرا ثالث نقطة، وهي تقييم أداء وواقع كل مكون. ولما كان من المستحيل الحكم على أداء النظام المالي إلا إذا تمت مقارنة مؤشراته مع المعايير الدولية، فقد قمنا بمقارنتها مع مؤشرات كل من تونس والمغرب وفي بعض الحالات بمصر لتشابه تلك الدول مع الجزائر من حيث درجة التطور.

1. الجهاز المصرفي الجزائري

كباقي الدول النامية، يحتل النظام البنكي الجزائري مكانة هامة في تمويل الاقتصاد وهو يمثل حجر الأساس في النظام المالي. سنحاول في هذا الجزء الإلمام بأهم المراحل التي مر بها، هيكل هذا النظام و متعامليه، وفي الأخير سنحاول دراسة بعض مؤشراته.

1.1. أهم مراحل تطور النظام البنكي الجزائري

لقد قسم معظم الباحثون والكتاب المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري بعد سنة 1962م الى أربع: مرحلة إنشاء نظام بنكي جزائري؛ مرحلة إصلاحات سنوات السبعينات، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة ما بعد صدور قانون النقد والقرض 90-04. غير أننا إن تتبعنا خصائص النظام البنكي الجزائري نجده مر بمرحلتين أساسيتين، هما: مرحلة النظام البنكي الوطني ثم مرحلة الانفتاح والمشاركة.

1.1.1. مرحلة النظام البنكي الوطني

ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر، وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبيرالي، ونتيجة لذلك واجهت وضعا اقتصاديا مزريا وصعبا، خاصة بعد المغادرة الجماعية

للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد، وقد شهدت تلك الفترة ما يلي[1]:

- هجرة رؤوس الأموال؛
- تقليص شبكة الفروع المصرفية وزوال شبكة كاملة لمصارف اخرى -خاصة- مصارف القطاع الخاص وتصدع البنوك المتخصصة المتبقية ولاسيما الزراعية منها، الشيء الذي نجم عنه توقف القروض المبرمجة من قبل هذه المصارف؛
- ظهور ازدواجية نظامين مصرفيين، احدهما قائم على أساس ليبيرالي، والآخر قائم على أساس اشتراكي.

وهو الأمر الذي أوجب إنشاء نظام بنكي جزائري يخدم أهداف التنمية المسطرة، وقد ترجمت هذه الإرادة من خلال:

- فصل الخزينة الجزائرية عن مثيلتها الفرنسية؛ في 29 أوت 1962م، وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، و التدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد[2].
- و بطبيعة الحال إنشاء البنك المركزي الجزائري؛ من طرف المجلس التأسيسي بموجب القانون 62-144 المؤرخ بتاريخ 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل معهد الإصدار أو "بنك الجزائر" الذي أنشأته فرنسا خلال الفترة الاستعمارية في 04 أوت 1951 بمقتضى القانون المؤرخ في 19 جويلية 1851م[3].
- إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري)؛ فقد استطاعت السلطة الجزائرية من استكمال سيادتها الوطنية بإصدارها للعملة الوطنية ممثلة في الدينار الجزائري في عام 1964م كعملة رسمية في الجزائر وبقيمة 18جرام من الذهب وهي قيمة مساوية لقيمة الفرنك الفرنسي آنذاك، وكان البنك المركزي الجزائري هو المسئول الأساسي في عملية إدارة وإصدار النقود[4].

وقد تميزت هده المرحلة ب:

- **سيطرة الدولة**

لقد اتسمت هذه المرحلة بسيطرة الدولة على النظام البنكي وذلك من خلال تأميم القطاع البنكي، والذي تم تدريجيا:

---

[1]- بلعزوز علي وكتوش عاشور: "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح", ص.491.
[2]- موسى مبارك أحلام (2004-2005): "آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية -دراسة حالة بنك الجزائر-", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير, جامعة الجزائر, ص.113.
[3]- موسى مبارك أحلام, مرجع سابق, ص.113.
[4]- بوطكوك عمار (2007-2008): "دور التوريق في نشاط البنك -حالة بنك التنمية المحلية-", مذكرة مقدمة كجزء لنيل درجة الماجيستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري قسنطينة, ص.83.

- **إنشاء المؤسسات المصرفية والمالية؛** لقد كانت هذه المرحلة من أصعب مراحل إنشاء الجهاز المصرفي الكفيل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار. وما كان على الحكومة آنذاك إلا أن تقيم جهازا مصرفيا وطنيا قويا و بسرعة خاصة أمام التقاعس و الرفض المتعمد للبنوك الأجنبية في تمويل النشاطات الاقتصادية و كبح كل مبادرة استثمارية تقوم بها المؤسسات الوطنية، و تجلى ذلك من خلال[1]: إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية C.A.D و إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط C.N.E.P.
- **تأميم البنوك الأجنبية وإقامة البنوك التجارية؛** لقد ظلت البنوك الأجنبية تمارس نشاطها في الفترة الممتدة من 1963، تاريخ بداية نشاط البنك المركزي، إلى غاية عام 1966، بداية مرحلة تأميم البنوك الأجنبية. ونتج عن ظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم إنشاء مجموعة من البنوك التجارية العمومية لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة البنوك الأجنبية. وهذه البنوك هي[2]: البنك الوطني الجزائري B.N.A، القرض الشعبي الجزائري C.P.A و البنك الجزائري الخارجي B.E.A .

وقد أوكلت مهمة تسيير القطاع البنكي إلى كل من الخزينة العامة وجهاز التخطيط. يشمل هذا التسيير بطبيعة الحال كل من البنك المركزي الجزائري والبنوك الأولية. تتميز هذه المرحلة أيضا باعتبار البنوك والمؤسسات المالية وسائل لخدمة التنمية الاقتصادية عموما و المؤسسات العمومية خصوصا، يظهر هذا في دعم المؤسسات العمومية المتعثرة (قانون المالية لسنة 1970م) وكذا تمويل استثماراتها (قانون المالية لسنة 1971م)[3].

- **التخصص**

في بداية سنوات السبعينات وبعد تأميم النظام البنكي، ظهرت صفة أخرى يتميز بها النظام البنكي ألا وهي التخصص. فقد أصبح مقسما حسب فروع الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات (الزراعة، الصناعة، الحرف، الفندقة، السياحة، الطاقة، التجارة الخارجية...). وقد كان هذا التخصص وليد قانون المالية لسنة 1970م الذي فرض و اوجب على كل شركة وطنية او مؤسسة عمومية فتح حساباتها البنكية و إجراء عملياتها المالية تكون عند نفس البنك[4].

- **صدور القانون 86-12 المؤرخ ب 1986/08/19 المتعلق بنظام البنك والقرض**

جاءت إصلاحات 1986م كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول، التي أدت إلى عجز في ميزانية الدولة ب13.7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي[5].

---

[1]- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى موسى مبارك أحلام, مرجع سابق, ص115

[2]- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى المرجع السابق

[3] - kpmg (2012), op.cit., p.08

[4] - Op cit, p..08

[5]- محلوس زكية (2008-2009): "أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية", مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, ص.73

وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض[1]، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. فقد تم تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات واشتراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، كما أعيدت للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك إضافة إلى أن القانون أعاد للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض. كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال الذي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطر القروض، خاصة خطر عدم السداد[2].

2.1.1. مرحلة الانفتاح والمشاركة

ان التطورات الحاصلة في العالم وانفتاح الجزائر على العالم الخارجي وانتهاجها اقتصاد السوق جعلها تقوم بالعديد من الإصلاحات في العديد من الأنظمة ومنها النظام المصرفي. الذي كان يجب ان يساير المعايير العالمية للعمل المصرفي.

وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12م المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض[3]، لإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، فبناء على هذا القانون أصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة في مجال تسييرها، وفي علاقاتها بالمؤسسات العمومية الاقتصادية الأخرى. تلك العلاقة التي أصبحت تخضع لقواعد المتاجرة، وللقواعد التقليدية التي تقود البنوك الى اقتصاد السوق[4].

- **خوصصة القطاع البنكي**

إن صدور القانون 90-10 المتضمن قانون النقد والقرض المؤرخ ب 14افريل 1990م[5]، كيف النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، وذلك تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي.

وقد نص قانون النقد والقرض على تدابير جوهرية نستعرضها فيما يلي[6]:

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (20 أوت 1986): " قانون رقم 86-12 المؤرخ ب 1986/08/19, المتعلق بنظام البنوك والقرض", العدد 34, صص.09-16

[2]- بوطكوك عمار, مرجع سابق, ص.86.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1988/01/13): "قانون رقم 88-06 المؤرخ ب 1988/01/12 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوط والقرض", العدد 2, صص.55-56

[4]- بوطكوك عمار, مرجع سابق, ص.86.

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (18 أفريل 1990): " قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض", العدد 16, صص.520-545

[6]- محلوس زكية (2008-2009): مرجع سابق, ص.75-76

- يمنح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية ويكلف بتسيير السياسة النقدية بعد إجراء تعديلات إدارية تتماشى مع مسؤولياته الجديدة وسمي ببنك الجزائر؛
- تم إنشاء مجلس النقد والقرض ومهمته صياغة سياسات القرض والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ وثلاثة مندوبين عن الحكومة؛
- إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي؛
- توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في مجال القروض أوت .

وقد أعطى قانون النقد والقرض للبنوك العاملة في الجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم الائتمان بمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي. كما فتح القانون المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للعمل في السوق المصرفية الجزائرية. وقد جاء قانون النقد والقرض لتقرير رقابة البنك المركزي على البنوك العاملة في الجزائر وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر من خلال التعديلات التي أدخلت على التعاون من خلال الأمر 01-01 لسنة 2001م[1]، ثم الأمر 03-11 [2] المؤرخ ب 26 أوت 2003م[3].

- **الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية**

إن أصل عمل البنوك تحت شكل الشراكة يرجع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2009م، الذي أقر الشراكة كشكل للاستثمارات الأجنبية. غير أن تطبيقها على الجهاز البنكي كان وفقا لكل من الأمر رقم 10-04 المؤرخ ب 2010/08/26م المتعلق بالنقد والقرض المتمم والمعدل للأمر 03-11 المؤرخ ب 2003/08/26م[4].

وفيما يلي أهم ما جاء به الأمر رقم 10-04 المؤرخ ب 2010/08/26م المتعلق النقد والقرض، بخصوص الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية[5]:

- لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51٪ على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء؛

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (28 فيفري 2001): "أمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001, المتعلق بالنقد والقرض", العدد 14, صص04-06

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (27 اوت 2003):"أمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م, المتعلق بالنقد والقرض", العدد 52, ص ص.03-21

[3]- شريقي عمر (2009): "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي", الملتقى العلمي الدولي: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية", جامعة فرحات عباس, سطيف, 21/20 أكتوبر 2009, ص.08

[4]- KPMG, (2012), op cit, p.11

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2010): "أمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26, المتعلق بالنقد والقرض", العدد 50, ص.11-13

- تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت؛
- يجب أن يرخص المحافظ بصفة مسبقة بأي تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة في بنك أو في مؤسسة مالية، وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس؛
- يعتبر كل تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة في بنك أو في مؤسسة مالية، وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس؛
- يعتبر كل تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة، لم يتم على مستوى التراب الوطني وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاغيا وعديم الأثر؛
- لا يرخص للمساهمين في البنوك والمؤسسات المالية برهن أسهمهم أو سنداتهم المشابهة؛
- تملك الدولة حق الشفعة على كل تنازل عن أسهم أو سندات مماثلة لكل بنك أو مؤسسة مالية.

2.1. هيكل النظام البنكي الجزائري ومتعامليه

يتكون النظام البنكي الجزائري من عدة متعاملين، هم:

1.2.1. هيئات الرقابة والإشراف

يعمل الجهاز المصرفي في الجزائر تحت إشراف ثلاث هيئات هي: بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية

- **بنك الجزائر**

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي. تأسس هذا البنك في الجزائر بموجب القانون رقم 62-144 كما تم توضيحه سابقا بتاريخ 13 ديسمبر 1962م، وقد مس تنظيمه عدة تعديلات تباعا لإصلاحات النظام البنكي؛ كانت أهمها قانون النقد والقرض رقم 90-10، ثم الأمر 03-11 وأخيرا الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم لما سبق[1]. وقد عرفت المادة الثالثة (03) من الأمر رقم 10-04 بنك الجزائر على أنه[2]: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، ولا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس المحاسبة. كما لا يخضع الى التزامات التسجيل في السجل التجاري".

---

[1]- لمزيد من التوسع حول تقديم مهام وهيكل بنك الجزائر , يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz/present.htm

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2010), مرجع سابق, ص.13.

وقد أحدثت ضمن هياكل بنك الجزائر أربع مركزيات هي: مركزية عوارض الدفع، مركزية الميزانيات مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات.

مجلس النقد والقرض

يطلع المجلس بصلاحياته كسلطة نقدية في إطار القانون وذلك بإملاء التشريعات البنكية والمالية التي اتى بيانها ضمن مواد الأمر رقم 03-11[1] . ويتكون مجلس النقد والقرض من[2]:

أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛
شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

اللجنة المصرفية

إن اللجنة المصرفة هي السلطة المكلفة بالرقابة على أعمال البنوك و المؤسسات المصرفية في الجزائر وتكتسب هذه السلطة صلاحياتها بناءا على ما أوكل إليها من مهام و صلاحيات بعد صدور القانون 90-10، و تدعّمت هذه الصلاحيات بشكل واضح بعد صدور الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ثم الأمر المعدل والمتمم رقم 10-04 المتعلق بالنقد و القرض الذي عزز الإطار التشريعي و القانوني للرقابة المصرفية بالجزائر.

تعمل اللجنة كذلك على متابعة مدى إيفاء البنوك بالمتطلبات التي يفرضها القانون ونظام بنك الجزائر لممارسة هذا النشاط وتتمثل هذه المتطلبات في[3]:

- نسب الأموال الخاصة الى الالتزامات؛
- معامل السيولة؛
- النسبة بين الأموال الخاصة والقروض؛
- النسب بين الودائع والتوظيفات؛
- توظيفات الخزينة؛
- الأخطار بشكل عام.

---

[1]- للاطلاع على هاته المهام يمكن الرجوع إلى, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (27 أوت 2003), مرجع سابق, ص.10.
[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003/08/27), مرجع سابق, ص.09
[3]- بطاهر علي (2005-2006): "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية", أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, ص.53

2.2.1. البنوك والمؤسسات المالية

يتكون النظام البنكي الجزائري حسب إحصائيات سنة 2011م لبنك الجزائر، من سبعة وعشرون (27) مؤسسة بنكية[1].

البنوك

لقد عرف الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد (66-67-68-69) من نفس الأمر، وتتضمن هذه العمليات ما يلي[2]:

تلقي الأموال من الجمهور لا سيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها؛
منح القروض، تشكل عملية الإقراض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو بأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كضمان احتياطي أو الكفالة أو الضمان؛
- توفير وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن، وتعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

يضم الجهاز المصرفي حاليا -إلى غاية 2012/07/31- من عشرين (20) بنك؛ ست (06) بنوك منها عمومية، بما في ذلك صندوق التوفير والاحتياط الذي أصبح مصرفا عام 1990م، وأربعة عشر (14) بنك خاص[3].

[1] - KPMG(2012) : « guide des banques et des établissements financiers en Algérie », p.13

[2] - لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003/08/27), مرجع سابق

[3] - banque d'Algérie

الجدول رقم (4-1): البنوك النشطة لغاية سنة 2012م

اسم البنك	تاريخ الإنشاء*	الشبكة البنكية*	حجم رأس المال ** الوحدة: ألف دج
البنوك العمومية		938	483.558.619
BNA	1966	197	140.884.599
BADR	1982	140	23.025.342
BEA	1967	91	146.739.041
CPA	1966	139	86.837.546
BDL	1982	148	36.528.708
CNEP	1964	223	49.543.646
البنوك الخاصة		239	174.442.124
Al Baraka Bank	1991	25	14.400.590
CitiBank	1992	04	19.620.069
ABC	1995	18	10.355.123
SGA	2000	70	17.425.140
BNP Paribas El Djazair	2002	58	15.656.894
Natixis Algerie	2000	12	11.667.013
Trust Bank	2002	12	11.647.684
Gulf Bank	2004	24	11.181.712
Arab Bank PLC	2001	04	10.980.079
The Housing and trade finance	2003	05	10.242.690
Fransabank	2006	02	10.353.758
Calon	2007	01	10.228.392
HSBC	2008	02	10.499.980
Al Salam Bank	2008	02	10.183.000

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على عدة مراجع[1]

[1] * -kpmg (2012)، op cit، p.13-17،

** زبير عياش (2011-2012): "تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة ولاية أم البواقي-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص.234.

عند تحليلنا للجدول رقم (4-1)، نلاحظ ان انفتاح النظام البنكي الجزائري للبنوك الخاصة والمختلطة، تجلى بعد سنوات التسعينات وذلك بعد صدور قانون النقد والقرض كما تم إيضاحه سابقا. وبمقارنة نسبة تغطية البنوك العمومية للشبكة المصرفية المقدرة ب 938 وكالة أي ما يعادل 79.69٪, بينما تغطي البنوك الخاصة والمختلطة الشبكة ب239 وكالة أي بما يعادل 20.31٪. وهو نفس الحال إن تمت مقارنة حجم رأس المال, وهو ما يأخذنا إلى مفهوم سيطرة البنوك العمومية.

- **سيطرة البنوك العمومية**

كما يوضحه الشكل رقم (4-1)، تسيطر البنوك العمومية على السوق المصرفية، وذلك بما يقارب 89٪ من إجمالي الأصول البنكية، بتغطية 83٪ من الشبكة البنكية ومحققة لأكثر من 70٪ من صافي الناتج البنكي.

شكل رقم (4-1): مقارنة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة

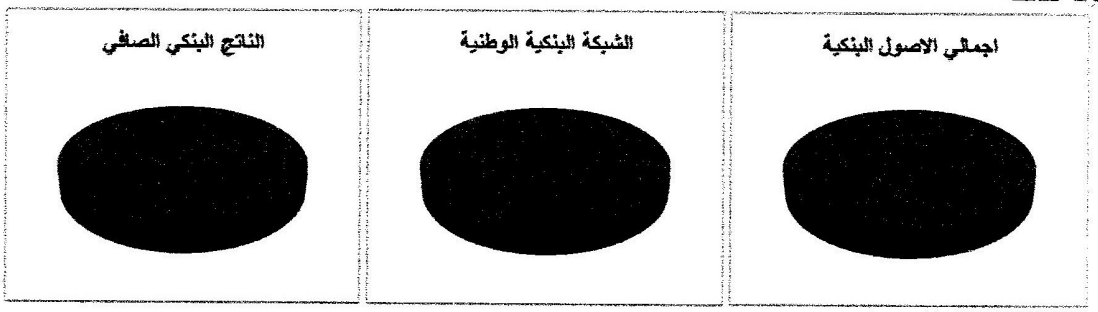

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر لسنة 2011

- **المؤسسات المالية**

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، بمعنى المادة 111". بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير. وبإمكاننا القول أن رأسمالها هو الذي يحدد بشكل حاسم حجم استعمالاتها ومساهماتها في إحداث القرض وتوجيه السياسة الائتمانية، بالإضافة إلى نوع معين من المدخرات المتلقاة من المدخرين المحتملين، وأيضا ما يمكن قوله هو أن المؤسسة المالية لن تكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظرا لطول آجال المدخرات الملتقطة[1].

[1]- بطاهر علي, مرجع سابق, ص.43

يضم النظام البنكي الجزائري سبعة (07) مؤسسات مالية، تنشط خاصة في التمويل التأجيري ومؤخرا في الاعتماد المستندي بعد صدور القانون المالي التكميلي لسنة 2009م[1]. هي:

- **مؤسسة إعادة التمويل الرهني (SRH•):** وهي مؤسسة متخصصة في القروض الرهنية طويلة الأجل[2]؛ تأسست في 27نوفمبر 1997م، كمؤسسة مالية ذات طابع اقتصادي عمومي. برأسمال اجتماعي ابتدائي قدر ب 3.29 مليار دج ثم رفع إلى 4.165 مليار دج.

إن هذه المؤسسة المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر، تهدف أساسا إلى إعادة تمويل القروض العقارية الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين المعتمدين ، إضافة إلى ذلك تهدف إلى:

أ- ترقية نظام تمويل السكن على المديين المتوسط والطويل؛

ب- تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية من أجل منح القروض السكنية؛

ت- تمديد الاستحقاقات المتعلقة باستيراد الفوائد والمبالغ الأصلية للقروض الممنوحة.

تتحصل هذه المؤسسة على الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات على مستوى السوق المالية المحلية، الاقتراض من السوق المالية الدولية واللجوء إلى إعادة التمويل من بنك الجزائر[3].

- **الشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف(Sofinance SPA):** هي مؤسسة مالية عمومية تحصلت على موافقة بنك الجزائر في 09 جانفي 2001م، مهمتها الأساسية هي تمويل المؤسسات بصفة عامة؛ تقدم كل خدمات البنوك الشاملة ماعدا تقبل الودائع وتسيير وسائل الدفع. تقوم ب[4]:

أ. التمويل عن طريق الإيجار المالي؛

ب. المشاركة في رأس المال؛

ت. تقديم القروض الكلاسيكية والالتزامات بالإمضاء؛

ث. تسيير الخزينة؛

ج. تقديم خدمة الاستشارات للمؤسسات.

- **الشركة العربية للإيجار المالي (ALC♦):** أنشئت في أكتوبر 2001م، برأس مال اجتماعي يتعدى 3.5 مليار دج, وهي تعد أول مؤسسة خاصة متخصصة في التمويل التأجيري[5].

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (26 جويلية 2009): "أمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009, يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009", العدد 44

• - La Société de Refinancement Hypothécaire

[2]- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: طالب عمر ووفي عبد الحميد (2007): "إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر- دراسة حالة شركة إعادة التمويل الرهني SRH –", مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة, العدد الثاني.

[3] - http://srh-dz.org/?p=presentation&lang=ar&var=1 , consulter le 07/08/2012

[4] - http://www.sofinance.dz/sofinance-presentation.htm , consulter le 07/08/2012

♦ - Arab Leasing Corporation

[5] - http://www.arableasing-dz.com/?page=presentation ,consulter le 07/08/2012

- **المغاربية للإيجار المالي(MLA Leasing[1])**: أسست سنة 2006م، تقدم عادة قروض عقارية للأفراد، قروض للحصول على الآلات والمعدات الإنتاجية...الخ[2]

- **سيتيلام الجزائر(Cetelem Algérie)**: هي فرع تابع للمجموعة بي أن بي باريبا الفرنسية، رخص لهذه المؤسسة النشاط في الجزائر سنة 2006م كمؤسسة مالية، مختصة بتقديم قروض استهلاكية[3] (توقف تقديم القروض الاستهلاكية بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009م).

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA[4])**: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مؤسسة نشأت مع بداية القرن ، كانت تخضع إلى غاية سنة 1972 لأحكام قانون 1901 القائم على التعاون و التنظيم المهني في الإطار غير تجاري و لهدف غير مربح.

نظمت التعاونية الفلاحية في صندوق وطني و صناديق جهوية، حسب ما ورد في نص الوثيقة الرسمية رقم 64-72 ل 02 ديسمبر 1972 ، و الذي كان الهدف منه هو حماية الممتلكات و الأفراد بالعالم الريفي و النشاطات المتصلة بالفلاحة (التأمين الفلاحي ، التقاعد ، و الحماية الاجتماعية الفلاحية) . ولوجود قانون يحمل تسييرا خاصا للحماية الاجتماعية و التقاعد فقد تم تحويل تأمين الأفراد و تسيير التقاعد إلى كل من؛ الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية (cnas) و الصندوق الوطني للتقاعد أي (cnr) وقد كان ذلك سنة 1995 .

زيادة على نشاط التأمين ، أضيفت شعب جديدة بالصندوق تمثلت في نشاط البنك و القرض (و هذا حسب المرسوم 97-95 لـ 01 أفريل 1995)، حيث رخص له من قبل بنك الجزائر كل نشاطات البنك و القرض[5].

- **الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL[6])**: أنشئت في جويلية 2010م، برأسمال مقدر ب 3.5 مليار دج. سعيا من السلطات العمومية لتنويع وسائل التمويل. وتساهم الشركة الوطنية للإيجار المالي في تنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة في الجزائر[7].

---

[1] - Maghreb Leasing Algerie
[2] - http://www.mlaleasing.com/site/fr/article.php?id_article=1 ,consulter le 07/08/2012
[3] - http://dz.cetelem.com/cetelem_algerie.php , consulter le 07/08/2012
[4] - La Caisse National de Mutualité Agricole
[5] - http://www.cnma.dz/ARABE/qui_sommes_nous.html , consulter le 07/08/2012
[6] - La Société National de Leasing
[7] - http://www.snl.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1&Itemid=3 , consulter le 07/08/2012

2.2.1.النظام البنكي الموازي: المؤسسات المالية المتخصصة خارج القانون البنكي

لا تظهر هاته المؤسسات في هيكل النظام البنكي، فهي خارج إطاره القانوني. غير أنها تنتمي إليه إن نظرنا إلى الأمر من زاوية الخدمات المقدمة، وهي:

- **الصندوق الوطني للاستثمار(FNI[1])**

أنشئ بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009م, على اثر إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية. وقد تم تغيير اسم البنك مع المحافظة على نظامه الأساسي لعام 1963م. لكن برأسمال قدره 150 مليار دج. وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2011م، في المادة 37 تم تغيير اسمه من (FNI BAD) إلى (FNI). مهمته الرئيسية تكريس السياسة التنموية من خلال تسيير تمويلات الخزينة للقطاعات المنتجة و إدارة تمويلات نشاء المرافق العامة[2].

- **الخدمات المالية لبريد الجزائر**

بعد إعادة تأهيل قطاع الاتصالات والبريد في سنة 2001م، فقد أصبح البريد مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري، تحت اسم "بريد الجزائر". وبجانب مهامها التقليدية في التسيير. فقد أصبح بريد الجزائر يقدم خدمة الشيكات البريدية (Chèques postaux)، وهي تغطي أكثر من 12 مليون حساب[3]. هذا النشاط أعطى لبريد الجزائر صفة المؤسسة المالية دون أن تكون ضمن صنف المؤسسات المعرفة ضمن قانون النقد والقرض.

- **صناديق الضمان**

توفر هذه المؤسسات وظيفتين هما؛ تقديم تمويلات متخصصة، وشراء حصص في المشاريع و المؤسسات أو المشاركة في المخاطر من خلال آليات ضمان مناسبة. وهو ما يحفز البنوك على الإقدام على تمويل الاقتصاد والمؤسسات، وهي خمسة صناديق[4]:

- صندوق ضمان الأسواق العمومية(CGMP)
- صندوق ضمان قروض الاستثمار(CGCI)
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)
- صندوق ضمان القرض العقاري (SGCI)
- الشركة الجزائرية لتأمينات وضمان الصادرات (CAGEX)

[1] - Fond National d'Investissement
[2] - http://www.fnibad.org/rp/vf/index.html , consulter le 07/08/2012
[3] - KPMG (2012), op cit, p.21
[4] - pour plus de détail consulter, KPMG (2012), op cit, pp.21-23

4.2.1. متعاملون آخرون

نذكر منهم:

- وكالات شبه مصرفية: نذكر كمثال SATIM[1]
- مكاتب التمثيل: ان مجلس النقد والقرض هو المسؤول عن إعطاء الترخيص لفتح مكاتب التمثيل، وقد بلغ عددها خمسا هي[2]: "بانكو سابادال (اسبانيا)، البنك البريطاني العربي التجاري (بريطانيا)، القرض الصناعي والتجاري (فرنسا)، مونت باشي دو سيان (ايطاليا) واتحاد البنوك العربية والفرنسية (فرنسا).
- و الجمعية المهنية ABEF[3]: بموجب المادة 96 من قانون النقد والقرض فعلى جميع البنوك والمؤسسات المالية الانتماء لهاته الجمعية،والتي تهدف الى[4]: " تمثيل الحقوق الجماعية لأعضائها، أمام السلطات العمومية، كما تهدف أيضا إلى إعلام و تحسيس الأعضاء والعامة".

3.1. العمق المصرفي

سنحاول قياس العمق المصرفي، بتتبع كل من، مجموعة النقود وأشباه النقود (M2) والقروض الموجهة للقطاع الخاص، كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

1.3.1.نسبة السيولة (M2/ PIB):

تقدم هذه النسبة معلومات حول تطور الخدمات المصرفية في الاقتصاد وتعبئة المدخرات المالية[5]. في حالة الجزائر هذه النسبة لا تعكس العمق والتطور المالي لكون جزء كبير من المدخرات الحكومية تذهب نحو صندوق ضبط العائدات، وبالتالي فهي لن تظهر ضمن مجموعة النقود وأشباه النقود M2، ولذلك فمن المستحسن الاستعانة بالناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والذي سوف تكون له دلالة اكبر. وكما نلاحظ في الشكل رقم (4-2)، فباستعمال النسبة الأولى نجد أن النسبة المتوسطة مقدرة ب 62.12٪ بينما عند استعمالنا النسبة الثانية نجدها مساوية ل98.31٪ .

و بمقارنة هذه النسبة دوليا فهي تعتبر متوسطة، ففي سنة 2011م، سجلت هذه النسبة قيمة 109.4٪، 65.6٪ و59.7٪ في كل من المغرب، تونس والجزائر على الترتيب[6].

---

[1] - La Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique
[2] - KPMG (2012), op cit, p.20
[3] - Association des Banques et des Etablissements Financiers
[4] - KPMG (2012). Op cit, p.25
[5] - Rajhi Taoufik & Hatem Salah () : « recherche de l'efficience et pouvoir de marché des banques en algérie : investigation empirique sur la période 2000-07 », p.04
[6] - http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FM.LBL.MQMY.GD.ZS , consulter le 29/07/2012

شكل رقم (4-2): تطور مجموعة النقود وأشباه النقود للفترة (1999-2010)

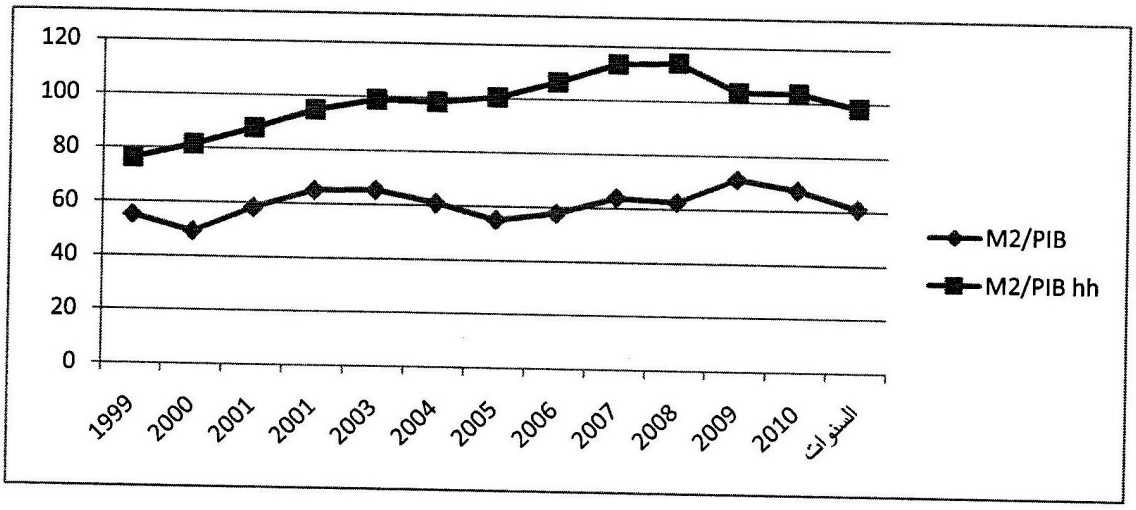

2.3.1.نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام

تقيس هذه النسبة دور البنوك في تمويل النسيج الإنتاجي[1] ، وبالنظر لكون بورصة الجزائر لا تزال بدائية كما سيتم توضيحه لاحقا، فان القطاع البنكي يعد المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد. والملاحظ في الفترة (1999-2010) كما يوضحه الشكل رقم (4-3) أدناه، أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل نسبة متوسطة قدرها 11.46٪ بالنسبة للناتج الداخلي الخام و نسبة متوسطة قدرها 18.56٪ إذا اعتمدنا على قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

وهي تعد نسبة ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية، فمثلا في في سنة 2011م قدرت هذه النسبة في كل من المغرب وتونس ب 70.6٪ و76.4٪على التوالي، بينما في الجزائر ب14.8٪[2].

[1] -Rajhi Taoufik &Hatem Salah, op.cit.,p.04
[2] - http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FS.AST.PRVT.GD.ZS , consulter le 29/07/2012

شكل رقم (4-3): تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص

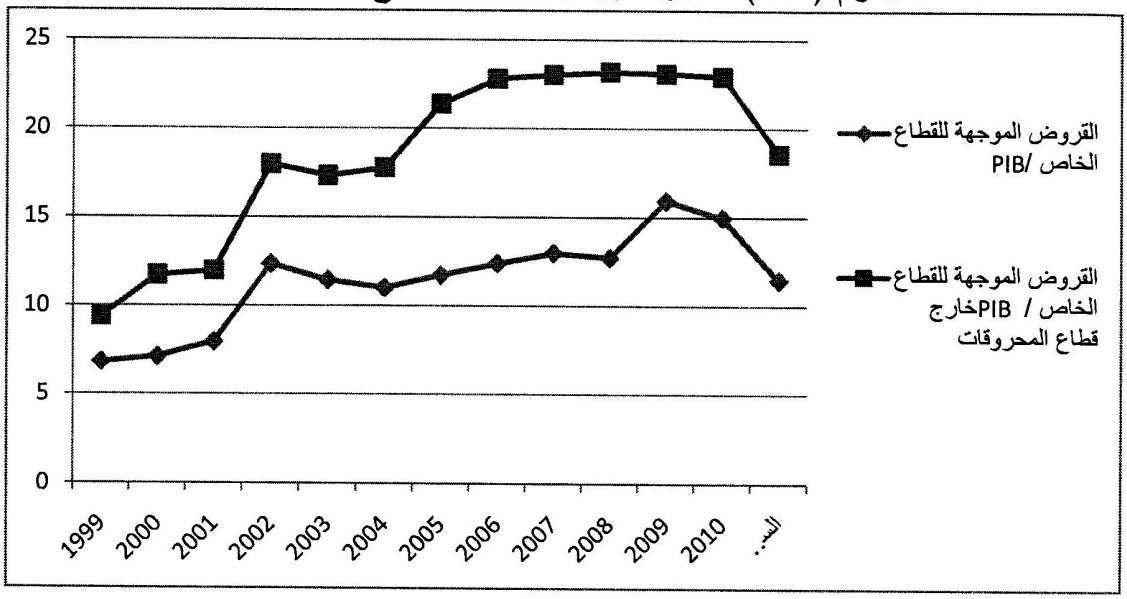

2. سوق التأمينات في الجزائر

يعتبر قطاع التأمين مكونا أساسيا في القطاع المالي لكل اقتصاد، وقد ازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التامين والتعامل مع شركاته وأصبح التامين جزءا مكملا للنظام المصرفي بل ولا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة لديه ومن حيث الموارد المالية، وخاصة السيولة التي استطاعت شركات التامين الوصول إليها وجمعها. ولتقييم المرحلة التي وصل إليها سوق التأمينات في الجزائر سنحاول تباعا معرفة أهم المراحل التي مر بها، هيكله التنظيمي وفي الأخير أهم مؤشراته.

1.2. مراحل تطور التامين في الجزائر

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها قطاع التامين في الجزائر بعد سنة 1962م إلى أربع مراحل أساسية، هي:

1.1.2.المرحلة الأولى: فترة ما قبل احتكار الدولة (1962-1966)

واجهت الجزائر بعد استقلالها سنة 1962م عدة تحديات في مجال التامين منها[1]:

- نظام التامين المعمول به نظام فرنسي، حيث لا يوجد تشريع جزائري في ميدان التامين؛
- مراقبة عمليات التامين قامت بها شركات أجنبية، مما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة عن طريق شركات التامين إلى خارج حدود الوطن؛
- نقص في الإطارات واليد العاملة المؤهلة إلى ميدان التامين.

ولمواجهة هذه المشاكل عملت السلطات الجزائرية على سن نصوص تشريعية لتنظيم عمليات التامين في الجزائر فقام المشرع بإصدار القانون 197/63 الصادر في 08 جوان 1963م.

2.1.2. المرحلة الثانية: فترة احتكار الدولة لقطاع التامين (1966-1988)

خلال هذه الفترة، تم تأميم قطاع التامين من اجل تنظيم نشاطه واستغلاله، حيث قامت الدولة بإصدار الأمر رقم 127/66 المؤرخ في 27 مايو 1966م. الذي وضع حدا لاستغلال التامين في الجزائر من طرف شركات أجنبية. وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى منه على أنه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التامين للدولة"[2].

3.1.2. المرحلة الثالثة: فترة الغاء التخصص

شهدت هذه الفترة بداية الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية العمومية وفتح سوق المنافسة بينها إضافة إلى ضرورة اخذ عنصر المردودية بعين الاعتبار داخلها، و الشيء نفسه ينطبق على مؤسسات التامين حيث قررت الدولة سنة 1990م إلغاء تخصص المؤسسات من اجل خلق جو من المنافسة بينها[3].

4.1.2. المرحلة الرابعة: تحرير قطاع التأمينات

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو صدور المرسوم 07-95 ل 25 جانفي 1995م، المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، واهم ما جاء به هذا المرسوم هو رفع احتكار الدولة عن جميع عمليات التأمين المنشأ في سنة 1966م.

---

[1]- بلعزوز بن علي و حمدي معمر (2011): " نظام التامين التعاوني بين النظرية والتطبيق دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتامين التعاوني)", الملتقى الثالث للتامين التعاوني, الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل, 08/07 ديسمبر 2011, ص 365

[2]- بلعزوز بن علي وحمدي معمر, مرجع سابق, ص.366

[3]- نفس المرجع

جسد تحرير قطاع التأمين من خلال نقطتين أساسيتين[1]:

- السماح لشركات التأمين وإعادة التأمين سواء كانت عمومية أو خاصة، أي ذات رأس مال وطني أو أجنبي بممارسة جميع عمليات التأمين شريطة الحصول على الاعتماد من وزارة المالية؛
- إعادة تنظيم وتطوير شبكة التوزيع، وذلك بإدراج وسطاء التأمين وذلك لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤمنين.

وقد كان الهدف من هذا التحرير يكمن في أربع (04) نقاط هي[2]:

- تأمين حماية حقيقية وفعالة للأشخاص والممتلكات؛
- تطوير سوق التأمينات من أجل تسهيل اندماجه في الاقتصاد الوطني؛
- الاستفادة من استغلال وتوجيه تراكم الادخار؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤمن.

وفي 2006/02/20م تم إتمام وتعديل الأمر 07-95 من خلال إصدار المشرع الجزائري للقانون 04-06، وذلك لدواعي كثيرة ومبررات مختلفة منها تعميق الإصلاحات لمواجهة تحديات تغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة القرن الحادي والعشرين التي تتسم بالعولمة المالية المتسارعة والتكتلات الإقليمية والتحالفات الاندماجية بين الشركات[3].

2.2. هيكل قطاع التامين في الجزائر

يتكون قطاع التأمين في الجزائر من الهياكل التالية:

1.2.2. الهيئات الرقابية والتنظيمية

تهتم هذه الهيئة بالرقابة والإشراف على أنشطة شركات التامين خلال جميع مراحل تطورها، فهي تغطي الأسباب الكامنة وراء أي انحراف عن مسار العي لتحقيق الأهداف كما تعمل على تعزيز خلق أسواق تأمين كفؤة وآمنة تهدف أساسا إلى[4]:

---

[1]- صندرة لعور (2004-2005):"التأمين على أخطار المؤسسة -دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال- ", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري قسنطينة, ص.166

[2] - Chouiter Walid (2011) : « Evolution du marché des assurances en Algérie et la réglementation le régissant », in : colloque international sur : « les sociétés d'assurances Takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique », université ferhat abbas, 25/26 avril 2011, p.06

[3]- قندوز طارق وبوقرة رابح: "تحديات وتداعيات العولمة المالية على تنافسية قطاع التأمين الجزائري (اتفاقية الجاتس والشراكة الأوروبية)", مجلة العلوم الإنسانية (بحوث اقتصادية), جامعة قسنطينة, ص.01

[4]- صبرينة شراقة (2011): "دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التامين في الجزائر", في ندوة حول: 'مؤسسات التامين التكافلي والتامين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية", جامعة فرحات عباس, سطيف, 26/25 أفريل 2011, ص.04

- حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من العقود؛
- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛
- دعم سوق التامين وتطويره؛
- توثيق روابط التعاون مع هيئات الرقابة والإشراف على المستوى المحلي والدولي.

إن هيئات الإشراف والرقابة لا تنحصر مهامها في بلوغ الأهداف السابقة، إنما تتعداها لتحقيق أهداف أخرى كدعم الدراسات في مجال التامين وتمويلها، إلى جانب إعداد ونشر بيانات وإحصائيات وتقارير متعلقة بصناعة التامين. بالمقابل، قوانين الإشراف والرقابة لا تهدف لحماية مصالح المؤمن لهم فقط، فهي توفر الحماية اللازمة لمصالح شركات التامين، خاصة بالنسبة للأفراد الذين يسيؤون استعمال الخدمة التأمينية بغرض الإثراء، وهو ما يفرض ضرورة تواجد رقابة فعالة لتفيض الخطر المعنوي والحد منه[1].

ومن أهمها[2]:

- **وزارة المالية:** تقوم بتقديم الترخيص لفتح شركات التامين و/أو إعادة التامين التي لا يمكنها ممارسة نشاطاتها إلا بعد موافقة الوزير، وبها مديريات للتأمينات.
- **المجلس الوطني للتأمينات CNA** : يعمل تحت وصاية وزارة المالية، يتكون من أربع لجان وهي:
  - اللجنة المانحة للاعتماد؛
  - لجنة التسعير؛
  - لجنة تنظيم وتطوير السوق؛
  - اللجنة القانونية.

  حيث يقوم بمراقبة تطبيق القوانين من قبل شركات التامين والنظر في تطويرها[3].

- **الهيئة المركزية للمخاطر:** تتبع مديرية التأمينات بوزارة المالية، وتقوم بضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين من خلال البيانات التي تجمعها من شركات التامين حول العقود المكتتب فيها.
- **لجنة الإشراف على التأمينات CSA:** وتقوم بمراقبة مدى احترام شركات ووسطاء التامين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتامين وإعادة التامين، وإذا تبين لها ما يعترض مصالح المستأمنين والمستفيدين من عقود التامين، للخطر، فانه يمكنها تقليص نشاط هذه الشركة في فرع أو عدة فروع للتامين.

---

[1]- نفس المرجع السابق

[2]- حوتية عمر وحوتية عبد الرحمن (2011): "واقع خدمات التامين الإسلامي بالجزائر – مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر-" الملتقى الدولي حول: "الاقتصاد الإسلامي, واقع ...ورهانات المستقبل", 23-24 فيفري 2011, المركز الجامعي بغرداية, ص.17-19

[3]- لمزيد من التفصيل حول مهام ونشاطات المجلس الوطني للتأمينات يمكن الرجوع الى الموقع الرسمي: www.cna.dz

- **صندوق ضمان المؤمن لهم:** يتحمل عجز شركات التامين سواء كل أو جزء من الديون تجاه المستأمنين أو المستفيدين من عقود التامين، وتتشكل موارده من اشتراك سنوي لشركات التامين و/أو إعادة التامين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة، على أن لا يتعدى 1٪ من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات.
- **اتحاد المؤمنين الجزائريين UAR:** أسس سنة 1994م بصدور قانون 31/90[1]، يعتبر جمعية مهنية مختصة بمشكلات المؤمنين، وتقتصر العضوية فيها على شركات التامين و/أو إعادة التامين فقط. حيث يهدف إلى الإسهام في تطوير النشاطات والخدمات المقدمة من قبل شركات التامين وإعادة التأمين، من خلال متابعة مستجدات الصناعة التأمينية وتقنياتها الحديثة.

2.2.2.شركات التأمين

يبلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط التامين وإعادة التامين ثلاث وعشرين (23) شركة، موزعة على سبع (07) شركات عمومية، أربعة عشر (14) شركة خاصة وشركتان(02) تعاونيتان أو بما يعرف بالتعاضدية[2].

3.2.2. وسطاء التأمين

وسيط التأمين هو عبارة عن شخص طبيعي أو معنوي، وظيفته الأساسية هو التفاوض بين شركات التأمين والمؤمنين لإتمام عملية التأمين لقاء مقابل مادي، يرخص له العمل بعد حصوله على الموافقة الصادرة بقرار من وزارة المالية وذلك بعد التشاور مع المجلس الوطني للتأمينات. يبلغ عدد الوسطاء في السوق الجزائرية واحد وأربعون (41) وسيط، ثلاثة وعشرون (23) منهم وسطاء تأمين و ثمانية عشر (18) وسطاء إعادة التأمين[3].

4.2.2. بنك التأمين

يعتبر التأمين عبر البنوك ظاهرة عالمية حضارية، وهو احد الاستراتيجيات الهامة التي تسعى إلى تطبيقها كافة أسواق التأمينات في العالم بهدف الرفع من الجودة الشاملة للخدمات من خلال زيادة حجم أقساطها التأمينية ونسبة حصتها من السوق بالإضافة إلى خفض التكلفة التسويقية وأسعار المنتجات التأمينية، فهو إذن احد السبل التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية والتي تستند على الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه[4].

---

[1]- لمزيد من التفصيل حول مهام ونشاطات اتحاد المؤمنين الجزائريين يمكن الرجوع الى الموقع الرسمي: www.uar.dz

[2]- للاطلاع على قائمة الشركات النشطة يمكن الاطلاع على الرابط:
http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=989&Itemid=254 تم الاطلاع عليه آخر مرة ب 2012/08/01م

[3]- للاطلاع على قائمة الوسطاء وتنظيم عملهم يمكن الرجوع الى الرابط:
http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=59&Itemid=189 اطلع عليه آخر مرة بتاريخ 2012/08/01م

[4]- حمول طارق وبوشنافة احمد: "دور صيرفة التأمين في خلق وتطوير الجودة الشاملة لخدمات قطاع التأمين- الإشارة لحالة الجزائر-, ص.03

وقد رخص لهذه العملية بعد صدور الأمر 04-06 الصادر ب 20 فيفري 2006م، والذي سمح للبنوك و المؤسسات المالية الشبيهة بتوزيع المنتجات التأمينية، وتحصر المنتجات المستهدفة عادة في[1]: تأمين القروض؛ التأمين على الأشخاص تأمينات الأخطار البسيطة؛ والتأمين الزراعي.

وقد عرفت السنوات الأخيرة اتفاقيات شراكة، نذكر منها[2]:

- الشركة الوطنية للتأمينات وبنك التنمية المحلي
- الشركة الوطنية للتأمينات وبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- الشركة الوطنية للتأمينات وصندوق التوفير والاحتياط بنك؛
- مجموعة بنك بي ان بي باريبا من خلال فرعها كارديف مع صندوق الاحتياط والتوفير-بنك؛
- القرض الشعبي الجزائري والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين؛
- البنك الخارجي الجزائري والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين...

3.2. واقع التأمين في الجزائر

يتميز قطاع التأمين في الجزائر بمجموعة من الخصائص، وأهمها:

1.3.2.احتكار السوق

فبالرغم من صدور الأمر رقم 95-07 بتاريخ 1995/01/25، الذي مهد لانفتاح سوق التامين على القطاع الخاص والشراكة الأجنبية، إلا أن سوق التامين في الجزائر مازالت تتميز بالاحتكار من قبل شركات التامين العمومية التي تمثل نسبة (74٪)، بحيث تغيب المنافسة التي من شانها إثراء السوق الجزائرية بمنتجات وخدمات وأساليب إدارية حديثة ومتطورة، وفي ما يلي الحصص السوقية موزعة بين شركات التأمين مثلما يبرزه الشكل رقم (4-4):

[1]- Nilles Billel (2011) : « l'évolution du secteur algérien des assurances », in : colloque international sur : « les sociétés d'assurances takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique, université ferhat abbas, 25/26 avril 2011, p.10

[2]- حمول طارق وبوشنافة احمد, مرجع سبق ذكره, ص.10 و Nilles Billel (2011) , op cit, p.11

الشكل رقم (4-4): الحصص السوقية بين شركات التأمين في الجزائر

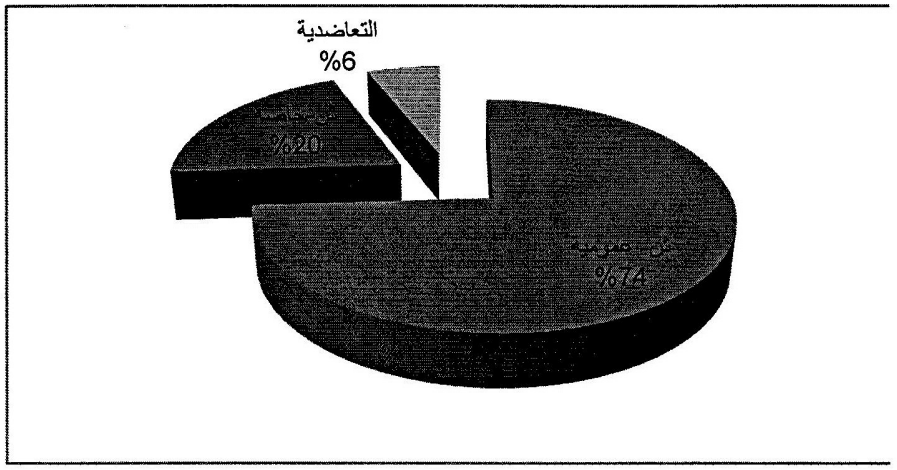

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على kpgm (2009) op cit, pp.16-17

2.3.2.نمو رقم الأعمال

حققت مؤسسات التأمين الجزائرية سنة 2011م رقم أعمال مقدر ب 86.5 مليار دج (خارج القبولات الدولية)، أي نمو بنسبة 6.7٪ مقارنة بالسنة المنصرمة. وقد تميزت سنة 2011م بفصل تأمينات الأشخاص عن مثيلتها الخاصة بالأضرار، فقد سجلت التأمينات عن الأضرار رقم أعمال مقدر ب 79.8٪ مليار دينار، اي بما يعادل 92٪، و نمو ب 8٪. على عكس تأمينات الأشخاص التي سجلت نمو سلبي والمقدر ب7-٪[1].

عموما هذا النمو المسجل في رقم الأعمال آت أساسا من فرعين:

- فرع تأمينات السيارات التي سجلت بتاريخ 2011/12/31م ارتفاع بنسبة 9.5٪، وحصة سوق مقدرة ب 50٪؛
- فرع تأمينات الحرائق و مختلف الأخطار بنسبة نمو 8٪ وحصة سوق قدرت ب 33٪.

و الجدول الموالي يوضح نسبة الإنتاج حسب كل فرع تأميني:

[1] - bulletin des assurances, CNA, n° 18, première trimestre 2012, p.06

جدول رقم (4-2): نسبة الإنتاج حسب الفروع التأمينية الوحدة: الاف الدينارات

الفرع	الإنتاج 12/31		الحصة السوقية		النمو	
	2011	2010	2011	2010	٪	بالقيمة
تأمينات السيارات	43399216	39644589	٪50.17	٪48.89	٪9.5	3754627
تأمينات الحرائق والمخاطر المختلفة	28682781	26505793	٪33.16	٪32.69	٪8.2	2176988
تأمينات النقل	5646148	6092792	٪6.53	٪7.51	٪-7.3	-446644
التأمين الزراعي	1626203	1237287	٪1.88	٪1.53	٪31.4	388916
ضمان القروض	476046	422505	٪0.55	٪0.52	٪12.7	53542
تأمينات الأشخاص	6670384	7179526	٪7.71	٪8.85	٪-7.1	-509142
الإجمالي	86500778	81082490	٪100	٪100	٪6.7	5418287
القبولات الدولية	822507	639000			٪28.7	183507
إجمالي السوق	87323284	81721490			٪6.9	5601794

La source : bulletin des assurances، CNA، n°18، première trimestre 2012، p.06

3.3.2.تصنيف التامين الجزائري

حسب آخر دراسة تم نشرها بمجلة سيغما السوسرية، الموسومة ب: " التامين في العالم"، صنفت الجزائر مقارنة ب147 بلد كالآتي[1]:

- بالمرتبة الواحدة والستون (61) عالميا (الخامسة (05) إفريقيا) فيما يخص الحجم الإجمالي للأقساط مع حصة سوق عالمية مقدرة ب 0.03٪.
- فيما يخص كثافة التامين[2] (قسط /ساكن) تحتل الجزائر المرتبة الواحد والثمانين (81) بقسط مقدر ب 32.8 دولار لكل ساكن.
- أما بالنسبة لمعدل الاختراق[3] والمقدر ب 0.8٪، فهي تحتل المرتبة الثالثة والثمانين (83) بعيدة عن المعدل العالمي المقدر ب 6.89٪.

[1] - bulletin des assurances, CNA, numéro 13, troisième trimestre 2011, p.04

[2]- كثافة التأمين (Insurance density): تعبر عن إنفاق الفرد على التأمين, وتقاس بمجموع الأقساط المكتتب بها إلى عدد السكان.

[3]- معدل التغلغل (pénétration de l'assurance): او نسبة التغلغل, أي نسبة مساهمة قطاع التأمينات في الناتج الداخلي الخام, وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج القبولات الدولية الى الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم(4-3): المؤشرات التأمينية حسب القارات, المنظمات وبعض الدول

	قيمة الأقساط (مليون دولار)	التغير (٪) معدلة بسعر التضخم	حصة السوق العالمية (٪)	معدل التغلغل	الكثافة (بالدولار)
أمريكا	1409530	0.7	32.49	6.71	1519.2
أمريكا الشمالية	1281664	0.0	29.54	7.90	3724.4
أمريكا اللاتينية و كرايبب	127867	8.2	2.95	2.68	219.1
أوروبا	1620437	1.8	37.35	7.47	1850.2
أوروبا الغربية	1532631	1.9	35.32	8.44	2890.3
أوروبا الوسطى و الشرقية	87806	0.4-	2.02	2.62	272.5
آسيا	1161118	7.2	26.76	6.16	281.5
اليابان و الاقتصاديات الصناعية الجديدة	791349	2.8	18.24	10.64	3733.3
آسيا الجنوبية والشرقية	336448	18.8	7.75	3.66	93.9
الشرق الأدنى و آسيا الوسطى	33321	10.1	0.77	1.51	105.0
إفريقيا	66719	1.1-	1.54	3.86	64.7
إفريقيا الجنوبية	53297	0.99-	1.23	14.80	1054.7
المغرب	*2592	--	0.06	*2.8	*80.0
مصر"	*1585	9.4-	0.04	*0.7	*18.8
نيجيريا	*1196	--	0.03	*0.5	*7.6
الجزائر	*1162	--	0.03	*0.8	*32.8
أوقيانوسيا (استراليا)	81160	2.3	1.87	5.82	2283.1
العالم	4338964	2.7	100.00	6.89	627.3
البلدان الصناعية	3688758	1.4	85.01	8.65	3526.7
الأسواق الناشئة	650206	11.0	14.99	2.99	110.1

*- تقدير القيم بالدولار الأمريكي انطلاقا من فرضية مفادها إن معدل التغلغل ثابت

"- من 2009/07/01 إلى غاية 2010/06/30

La source : bulletin des assurances، CNA، numéro 16، troisième trimestre 2011،p.04

3. سوق رأس المال

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1987م ودخولها حيز التطبيق عام 1988م. والمتمثلة خصوصا في صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، الذي قسم رأسمال المؤسسات العمومية الاجتماعي إلى عدد من الأسهم والتي وزعت مابين صناديق المساهمة، وبذلك

تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم. ولأنه لا يمكن تصور نظام شركات مساهمة دون إنشاء سوق مالية تتبادل فيها هذه الأسهم. جاءت فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية.

1.3. مراحل إنشاء بورصة الجزائر

مرت بورصة الجزائر بالمراحل الآتية[1]:

1.1.3.المرحلة الأولى: 1990-1992م

اتخذت الحكومة في هذه المرحلة إجراءات بعد أن تحصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها وكذلك إنشاء صناديق المساهمة ومنه جملة هذه الإجراءات:

- تحصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها؛
- إنشاء صناديق المساهمة؛
- إنشاء شركة القيم المنقولة SVM: مهمتها تشبه إلى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية وقد قدر رأس مالها ب 320000 دج ويديرها مجلس الإدارة المكون من ثمانية (08) أعضاء حيث يمثل كل عضو احد صناديق المساهمة.

وقد عرفت هذه الفترة إصدار المراسيم التنفيذية التالية:

- المرسوم التنفيذي رقم 169 الصادر في 21 ماي 1991م، ينظم عمليات القيم المنقولة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 177-91 يوضح أنواع وأشكال القيم المنقولة وكذا شروط الإصدار من طرف شركات رأس المال.

2.1.3. المرحلة الثانية: 1992-1999م

لقد مرت شركة القيم المنقولة بمرحلة حرجة ناجمة عن ضعف رأسمالها الاجتماعي والدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه، وفي فيفري 1992م تم رفع رأسمالها إلى 932000 دج، كما تم تغيير اسمها ليصبح بورصة القيم المتداولة .B.V.M

وقد تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المتداولة في الجزائر سنة 1993م، بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25م المتمم والمعدل للأمر المتضمن قانون التجارة والمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23م المتعلق بسوق القيم المتداولة.

[1]- بوكساني رشيد(2005-2006): "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها", رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, ص.227-228

وبموجب هذين المرسومين التشريعيين تم تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر حيث نص المرسوم الأخير 93-10 على إنشاء هيئة ممثلة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم ومراقبة البورصة وعملياتها.

2.3. الأطراف المتدخلة في بورصة الجزائر

بورصة الجزائر على غرار باقي بورصات العالم تشتمل على مجموعة من المتدخلين، وهم كل من:

1.2.3.لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)

أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23م، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم، وهي عبارة عن سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية مهمتها حماية المستثمرين في القيم المنقولة وكذا حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها[1].

2.2.3.شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV)

أنشئت بتاريخ 25 ماي 1997م، وفقا للمرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ ب 1993/05/23م، حيث تتولى شركة تسيير بورصة القيم مهمة تنظيم جلسات التسعير وتسيير منظومة التفاوض، التنظيم العملي للإدخال في بورصة القيم المنقولة، نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة والنشرة الرسمية للتسعيرة[2]. يقدر رأسمالها الاجتماعي ب 475.2 مليار دينار مقسم على ستة (06) بنوك عمومية بحصة مساوية ل 16.67٪[3].

3.2.3.المؤتمن المركزي للسندات (Algérie clearing)

المؤتمن هي شركة ذات أسهم، يتكون رأسمالها الاجتماعي من 240000 سهم بقيمة 1000.00 دينار من القيمة الاسمية وتحوزها ستة (06) بنوك عمومية حيث يحوز كل بنك نسبة مساهمة مقدرة ب 17.8٪ ماعدا بنك التنمية المحلية ب 13.6٪ والقرض الشعبي الجزائري ب4.43٪. بالإضافة إلى شركتين مسعرتين في البورصة، وهي مجموعة صيدال بنسبة 2.34٪، مؤسسة تسيير نزل الأوراسي ب8.59٪[4]. ويقوم المؤتمن المركزي على السندات بمهمة تسوية وتسليم المعاملات على السندات، وهي هيئة تتولى الوظائف الأساسية الثلاث:

---

[1] - COSOB (2012) : « rapport annuel 2011 », p.12-14
disponible sur le lien : http://www.cosob.org/publications/publications-rapport2011.pdf

[2] - لمزيد من التفصيل حول الأعضاء المؤسسون, المساهمون ومهام شركة إدارة البورصة, يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني الخاص بها http://www.sgbv.dz

[3] - COSOB (2012), op.cit, p.34

[4] - Op.cit, p.35

- وظيفة الحفظ،
- وظيفة حركة تداول السندات
- ووظيفة إدارة السندات.

وزيادة عن هذه الوظائف الأساسية فهو يقوم بتقنين الأدوات المالية، جمع المعلومات الاسمية بناء على طلب الشركات التي تقوم بالإصدار، وكذا تسيير عمليات التسوية والتسليم والعمليات المرتبطة السندات الشبيهة للخزينة التي كانت سابقا موكلة إلى بنك الجزائر[1].

4.2.3.المصدرون (Emetteurs)

هم عبارة عن أشخاص معنويين في شكل شركات مساهمة تتدخل من اجل تمويل نشاطاتهم وتتم تدخلاتهم في البورصة بتقديم عرض عمومي للادخار[2]. وهم مقدرون ب 14 مصدر[3].

5.2.3.الوسطاء في عمليات البورصة (I.O.B.)

عبارة عن أشخاص طبيعيين أو شركات ذات أسهم معتمدون من طرف لجنة يقومون بإجراء مفاوضات تتناول القيم المنقولة شرط أن تكون داخل البورصة ويخول لهم إدارة القيم المنقولة لحساب الزبائن.

يوجد على مستوى السوق المالية الجزائرية حالية (إحصائيات سنة 2011م) سبعة (07) وسطاء، وهم: بنك الفالحة والتنمية الريفية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، صندوق التوفير والاحتياط-بنك وبي ان بي باريبا. ويكون النشاط في البورصة على مستوى البنوك بصورة عامة مهيكلة في مديريات او في دوائر تكون ملحقة بمديريات,الخزينة التي تتوفر لديها الوسائل المالية والبشرية الضرورية لممارسة هذا النشاط[4]. وفي الجدول الموالي قائمة الوسطاء المعتمدين بتاريخ 2011/12/31م.

جدول رقم (4-4): قائمة الوسطاء بتاريخ 2011/12/31

المؤسسة	BADR	BEA	BNA	BDL	CPA	CNEP Banque	BNP Paribas	الإجمالي
هيكل الوسطاء	01	02	01	01	02	06	02 (واحد قيد التسجيل)	15

La source : rapport annuel 2011، COSOB، p.39

[1] - COSOB (2012), op cit, p.87

[2] - عثماني احسين وشعابنية سعاد (2012): " النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر" في الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري", يومي 07/06 ماي 2012م, جامعة محمد خيضر, بسكرة, ص.12.

[3] - http://www.algerieclearing.dz/index.php/fr/liste-adherents , consulter le 26/07/2012

[4] - COSOB (2012), op cit, p.80

6.2.3.ماسكي الحسابات حافظي السندات

هم عبارة عن سبعة (07) ماسكي حسابات وحافظي سندات، ستة (06) بنوك عمومية تم تأهيلها في سنة 2004م، بالإضافة إلى تأهيل بنك بي ان بي باريبا في سنة 2005م. وتشغل هذه الوظيفة في الغالب، على مستوى البنك، مرتبة المصلحة أو الدائرة الملحقة بمديرية الخزينة[1]. وهم كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-5): قائمة ماسكي الحسابات وحافظي السندات بتاريخ 2011/12/31

المؤسسة	BADR	BEA	BNA	BDL	CPA	CNEP Banque	BNP Paribas	الإجمالي
هيكل ماسكي الحسابات وحافظي السندات	01	02	02	01	02	02	03	13

La source : rapport annuel 2011، COSOB، p.39

3.3. تحليل أداء بورصة الجزائر

سنحاول في هذا الجزء تحليل وتقييم أداء بورصة الجزائر، ولفعل ذلك فقد اخترنا تتبع كل من حجم السوق ونسبة السيولة فيه.

1.3.3. مؤشر حجم السوق (معدل رسملة البورصة)

يعتبر حجم السوق من اهم مؤشرات تطور البورصة، ويمكن تحديد هذا المؤشر عن طريق معدل رسملة البورصة، وكذا عدد الشركات المدرجة. ونظرا لكون هذا الأخير لا يتجاوز ستة (06) شركاٰت فسنركز في دراستنا هذه على معدل رسملة البورصة. حيث يعتبر معدل القيمة السوقية للأسهم المقيدة –والذي يعرف بمعدل رسملة البورصة– أهم مؤشرات قياس حجم البورصة[2].

وكما هو موضح في الجدول رقم (4-6)، فان معدل رسملة البورصة نسبة الى الناتج الداخلي الخام يكاد يكون مهملا، حيث لم تتجاوز هذه النسبة الواحد في المئة للفترة المدروسة

الجدول رقم (4-6): معدل رسملة بورصة الجزائر للفترة (2005-2011)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرسملة البورصية (مليار دينار)	10.4	6.71	6.46	6.5	6.55	7.9	14.97
نسبة الرسملة البورصية إلى الناتج الداخلي الخام (٪)	0.14	0.08	0.07	0.06	0.06	0.06	0.1

[1] - COSOB (2012), op cit, p.83

[2] - تساوي هذه النسبة القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في البورصة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام

ويتضح هذا الضعف بشكل كبير إذا ما قورنت هذه النسب بمثيلاتها لكل من بورصات تونس، المغرب ومصر، كما هو موضح في الشكل رقم (4-5)

الشكل رقم (4-5): معدل رسملة البورصة في كل من: الجزائر, تونس, المغرب ومصر للفترة (2011-2005)

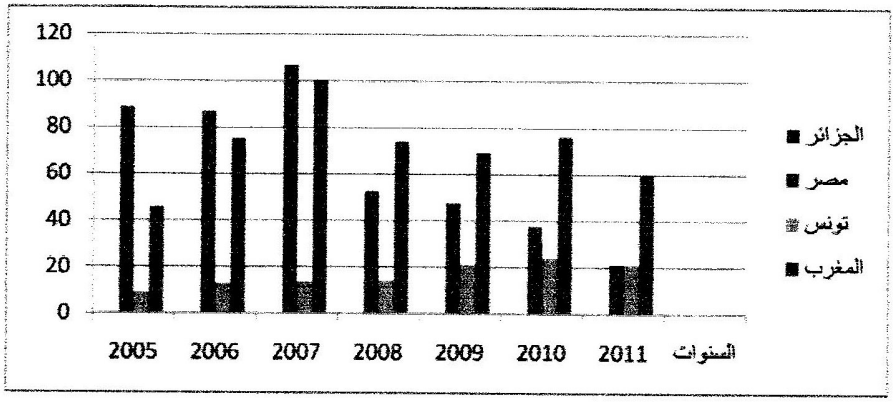

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على الجدول رقم () و قاعدة بيانات البنك الدولي
http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/CM.MKT.LCAP.GD.ZS بتاريخ 2012/07/25

فبمعدل رسملة متوسط قدره 71.52٪ تحتل المغرب المرتبة الأولى متبوعة بكل من مصر وتونس بمعدل رسملة متوسط 63.11٪ و16.57٪ على التوالي، لتأتي بورصة الجزائر في المرتبة الأخيرة بمعدل رسملة متوسط مقدر ب 0.08٪. وبما أن مؤشر معدل رسملة البورصة إلى الناتج الداخلي الخام يعكس مدى قدرة السوق المالي على تعبئة رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار وبالتالي تعبئة المدخرات وتوجيهها للشركات المقيدة في البورصة، يعكس انخفاض هذا المؤشر في بورصة الجزائر ضعف الاعتماد على التمويل عن طريق إصدار الأوراق المالية.

2.3.3. مؤشر السيولة

يعتبر مؤشر السيولة مؤشرا هاما لإغراء المستثمرين والمدخرين على حد سواء للتعامل في البورصة، فهي تسمح بتقليل المخاطر وتجدب الأموال. ويقاس هذا المؤشر بعدة نسب نذكر منها؛ معدل التداول، معدل الدوران ودرجة التقلب في البورصة[1]. غير أننا سنكتفي في دراستنا هذه بتتبع نسبة معدل التداول. والتي تمثل قيمة الأوراق المتداولة خلال فترة معينة كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وفي الجدول الموالي ندرج كل من قيمة ومعدل التداول للفترة (2005-2011):

[1] -

جدول رقم (4-7): قيمة ومعدل التداول في بورصة الجزائر (2005-2011)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة التداول (مليار دج)	0.004	0.14	0.96	1.22	0.89	0.67	0.32
معدل التداول (٪)	0.00005	0.001	0.010	0.011	0.008	0.005	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع www.sgbv.dz/index.php، بتاريخ 2012/07/20

والملاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المتوسطة لهذا المؤشر في بورصة الجزائر والمقدرة ب 0.005٪ جد ضئيلة ، وهو ما يعني أن وزن البورصة في الاقتصاد الوطني ليس له تمثيل. خاصة إذا ما قورنت قيمة هذا المؤشر مع ما هو مسجل في بورصة كل من مصر بأعلى نسبة متوسطة مقدرة ب 30.07٪، تليها كل من المغرب بنسبة 19.67٪ وتونس ب 2.42٪ كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-6): معدل التداول في كل من الجزائر, المغرب, تونس ومصر للفترة (2005-2011)

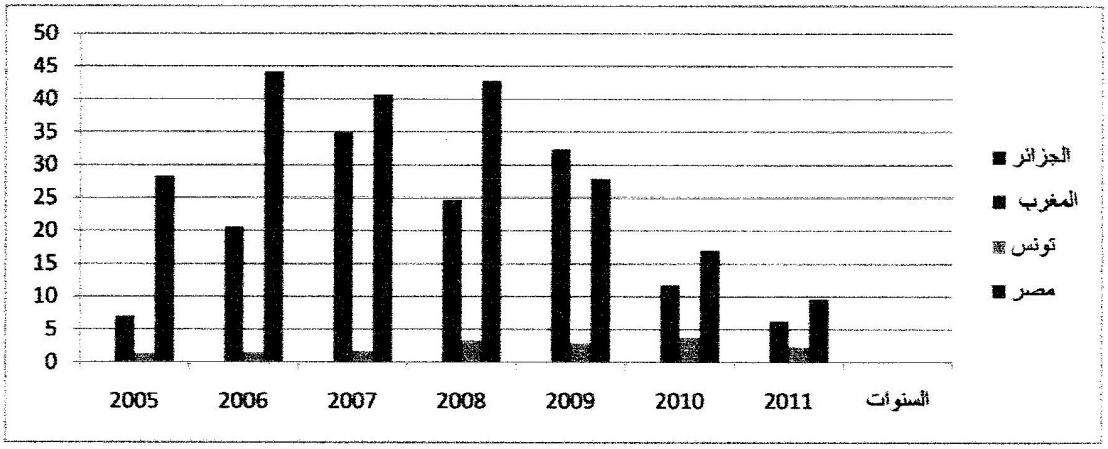

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على الجدول رقم () و قاعدة بياناتٍ البنك الدولي
http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/CM.MKT.TRAD.GD.ZS/countries بتاريخ 2012/07/25

إن تحليل وتشخيص وضعية النظام المالي الجزائري سمحا لنا باستنتاج ما يلي:

- يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري احد أهم أجزاء النظام المالي، كما يعتبر الممول الأول للتنمية الاقتصادية؛
- لا يزال كل من قطاع التأمينات وبورصة الجزائر ذوي أهمية قليلة مقارنة بالنظام البنكي, لأسباب ثقافية ودينية؛

لذا يمكن الجزم بان النظام البنكي يحتل أهمية نظامية سواء مقارنة بقطاع التأمينات أو حتى بسوق رأس المال. مما يستوجب رقابة وتنظيم مكثف لهذا القطاع باعتباره مصدرا للخطر النظامي في النظام المالي

الجزائري، حيث أن سلامة هذا الجهاز يعتبر احد الركائز الأساسية لسلامة النظام المالي ككل والقطاع الاقتصادي بصفة عامة. ولتعزيز الإطار التنظيمي فقد قام بنك الجزائر بتحديث وسائل الاشراف والرقابة وذلك من خلال:

- **تبني نظام لتنقيط البنوك:** يسعى بنك الجزائر الى تبني نظام لتنقيط البنوك (SNB[1])، وهي أداة رقابية حديثة مستوحاة من نظام ال « CAMELs » وهو عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه و يعتبر هذا المعيار احد وسائل الرقابة المباشرة On-site supervision. كشف محافظ بنك الجزائر إبان أعمال المؤتمر الثالث عشر لرؤساء البنوك المغاربية في 21 جوان 2012 أن نظام تصنيف للبنوك قد دخل حيز النفاذ. وهو الذي وضعت ملامحه في عام 2010م على أساس المعايير الدولية مع مساعدة من صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، وقد تم اختباره من خلال تنقيط بنكين، واحد عمومي والثاني خاص. في انتظار تعميم التجربة انطلاقا من سنة 2013م على باقي البنوك النشطة[2].
- **تبني مبادئ الرقابة الاحترازية الكلية:** الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010م، يعطي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر, خصوصا مهمة تسيير الخطر النظامي[3]. و لذا فقد تم تبني مبادئ الرقابة الاحترازية الكلية تماشيا والمتطلبات الجديدة. و تشرف على عملية الرقابة الاحترازية الكلية هيئة إشراف عامة للنظام البنكي. دورها يتجلى في انجاز أعمال تجميع المعلومات المحاسبية والاحترازية. وتستعمل قاعدة البيانات هذه في[4]:
  - تحليل الوضعية المالية للنظام البنكي ككل، من خلال تأمين البيانات التي يحتاج إليها عند بناء مؤشرات السلامة والمتانة المالية؛
  - محاكاة سيناريوهات اختبارات الإجهاد المالي والتي تسمح بقياس مقاومة كل من المؤسسات فرديا و حصانة النظام البنكي ككل؛
  - في التنبؤ باتجاه مؤشرات الاستقرار المالي مستقبلا.

ضمن هذا النطاق قامت لجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك الجزائر بتكملة مجلة مؤشرات المتانة المالية، بإحدى عشر مؤشر، والتي سميت ب " مؤشرات الحد الأدنى". والتي سوف تعزز بمؤشرات أخرى سميت ب "المؤشرات المقترحة"[5].

ولعل أهم خطوة قامت بها السلطات الإشرافية في هذا المجال، هي اللجوء إلى اختبارات الإجهاد المالي. والتي طبقت عدة مرات منذ سنة 2007م.

---

[1] - Systéme de Notation Bancaire

[2] - http://www.financesmediterranee.com/actualites-a-agenda/actualites/738-lalgerie-dynamise-et-modernise-son-systeme-bancaire , consulter le 31/08/2012

[3] - LAKSACI Mohamed (Octobre 2010) : « Gestion des ressources et stabilité financière en Algérie », p.15

[4] - banque d'algerie (2012), op cit, p.103

[5] - Laksaci Mohamed, op cit, p.16

آخر هذه الاختبارات كان سنة 2010م، كان عبارة عن اختبار إجهاد للمؤسسات المالية بشكل منفرد وكذا للنظام المالي ككل. حيث تمت محاكاة ل "أزمة افتراضية" وهذا ما سمح ب[1]:

- ✓ اختبار مستوى تدفق المعلومات بين مختلف هيئات الرقابة؛
- ✓ مدى تناسق الإجراءات التصحيحية المتخذة لكل الهيئات الإشرافية؛
- ✓ معرفة مدى صمود النظام المالي لصدمات الدورات الاقتصادية؛
- ✓ وبطبيعة الحال, الكشف عن أي تهديد يمس الاستقرار المالي.

I. بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري

إن الهدف من هذه الدراسة هو بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي النظامي الجزائري. إن المنهجية المستخدمة تندرج في سياق المنطق المتبع في كل من الدراسات السالفة الذكر، على سبيل المثال Gersl Hemane K (2006) و Albulescu (2010). غير أن الفرق مقارنة بهذه الدراسات يكمن في اختيار المؤشرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الجزائري من جهة، وخصوصية إطارها الاقتصادي الكلي من جهة أخرى.

1. المنهجية المتبعة

يتم بناء هذا مؤشر على عدة مراحل كما تم إيضاحه في الفصل السابق.

1.1. الخطوة الأولى: التعرف على الأبعاد المختلفة التي تميز النظام المالي الجزائري

إن بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي النظامي، هو أولا وقبل كل شيء تحديد مجموعة المؤثرات والظروف التي قد تكمن وراء التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي.

1.1.1. قيود الدراسة

بشكل عام، إن اختيار المؤشرات الجزئية أو المتغيرات الفردية، يكون على أساس المعايير التالية[2]:

(أ) أهميتها،

(ب) الاعتبارات العملية.

[1] - Banque d'Algérie (2012), op cit, p.142

[2] - CHEANG & CHOY (2010) : « Aggregate financial stability index for an early warning system », Research and statistics department, Monetary of macao, p.33

و لاختيار المؤشرات في دراستنا هذه، حددنا ثلاثة اعتبارات رئيسية:

- **خصوصية النظام المالي الجزائري**

لقد تمت دراسة وتشخيص وضعية النظام المالي الجزائري في العنصر الأول من هذا الفصل، ولعل أهم ما تم التوصل إليه هو هيمنت القطاع البنكي مقارنة بباقي مكونات النظام المالي والذي يستوجب رقابة مكثفة لكونه يمثل أهمية نظامية في تكوين النظام المالي. ولذلك فقد تم التركيز على متغيرات هذا النظام أثناء عملية بناء المؤشر التجميعي.

- **خصوصية الاقتصاد الجزائري**

إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على قطاع المحروقات أساسيا خلال مسيرتها التنموية، وذلك عن طريق استخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية. فإذا تتبعنا نسبة مداخيل هذا القطاع في تركيبة الناتج الداخلي الخام، نجد انه يسجل أعلى نسبة بين باقي مركبات هذا الأخير. فقد سجل أعلى نسبة مئوية سنة 2006م والمقدرة ب (45.6 %)، والأدنى سنة 1999م أين سجل نسبة (27.5%) كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل رقم (4-7): مداخيل قطاع المحروقات كنسبة مئوية من PIB

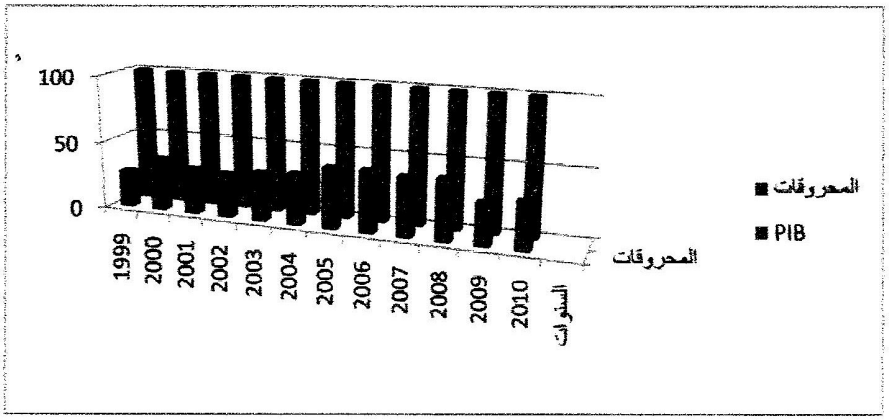

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر

إن صادرات الجزائر من المحروقات تنقسم تحت ستة أصناف هي: النفط الخام، المكثفات، المنتجات البترولية المكررة، غاز البترول المسال، الغاز الطبيعي المسال و الغاز الطبيعي. وفي الجدول الموالي سنوضح نسبة كل صنف من إجمالي صادرات هذا القطاع. والملاحظ أن صادرات النفط الخام احتلت أعلى نسبة بمتوسط قدره (38.08%[1])، ولذلك فقد اخترنا تتبع سعر البترول الخام كمتغير أساسي في استقرار الاقتصاد الكلي.

جدول رقم(4-11): نسبة أصناف المنتجات البترولية من إجمالي صادرات المحروقات

الصنف	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النفط الخام	22.9	22.9	21.6	27.9	32.2	39.8	42.4	42.3	42.6	39.5	38.0	36.9
المكثفات	20.4	19.0	17.1	16.9	14.9	15.5	13.8	13.6	14.3	13.1	11.6	7.6
المنتجات البترولية المكررة	16.8	15.6	14.8	13.8	12.6	9.6	8.6	8.9	9.8	9.5	12.1	16.4
غاز البترول المسال	9.7	10.1	10.0	9.7	9.0	8.2	7.3	6.8	7.6	7.4	7.2	7.3
الغاز الطبيعي المسال	15.4	15.6	17.5	16.0	15.8	11.9	11.7	11.9	11.3	11.8	12.6	10.5
الغاز الطبيعي	14.9	16.9	19.1	15.8	15.6	15.0	16.1	16.6	14.5	18.8	18.5	21.3

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على تقارير البنك المركزي

يلعب قطاع المحروقات دورا مركزيا في سياسة التنمية المتبعة في الجزائر، وذلك من خلال أربع مستويات[2]:

- المستوى الأول؛ تتضح هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي من خلال مساهمته في نسبة الناتج الداخلي الخام.
- المستوى الثاني؛ يمثل قطاع المحروقات أهم فروع الهياكل الصناعية التي تؤمن الإحتياجات الداخلية للبلد من المنتجات الطاقوية.
- المستوى الثالث؛ تعتبر عائدات قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، كما تخفف هذه العائدات من اللجوء إلى الديون الخارجية؛
- المستوى الرابع؛ تساهم العائدات الجبائية لهذا القطاع في ميزانية الدولة كما تعزز بشكل غير مباشر السيولة النظام البنكي.

- **توفر البيانات**

إن توفر البيانات لعب دورا كبير في عملية اختيار المتغيرات الفردية المكونة لكل مؤشر جزئي من جهة, وفي مدة السلسلة الزمنية المدروسة من جهة أخرى. فعدم توفر البيانات اللازمة لبناء مؤشر السلامة

[1]- تم احتسابه من خلال معطيات الجدول رقم ()

[2] - Nemouchi Farouk (2009) : « Chocs pétroliers et déséquilibres monétaires en Algérie », revue sciences humaines, N°31, Vol B, Economie, P.06

المالية اوجب علينا الاكتفاء بتجميع البيانات الخاصة بالفترة الممتدة من 2003م إلى غاية 2011م, أي ما يعادل تسع سنوات (09) والتي تعتبر فترة قصيرة مقارنة بالدراسات المشابهة.

أما فيما يخص المصادر المستعملة, فكانت كالأتي:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر فيما يخص كل من مؤشر التطور المالي و استقرار الاقتصاد الكلي؛
- تقارير صندوق النقد الدولي بالنسبة لمؤشر السلامة المالية؛
- قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي فيما يخص مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي.

2.1.1. المؤشرات الجزئية المختارة

أخذا بعين الاعتبار لكل القيود السابقة, فقد تم بناء المؤشر التجميعي من أربعة مؤشرات جزئية هي:

- **مؤشر التطور المالي،**
- **مؤشر السلامة المالية،**
- **مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي؛**
- **مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي؛**

2.1. الخطوة الثانية: تحديد متغيرات المؤشرات الجزئية

تقدم المؤشرات الفردية المختارة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-12): متغيرات المؤشرات الجزئية المختارة

المؤشر الجزئي ومتغيراته	الرمز	الأثر
مؤشر التطور المالي	IDF	
القروض الموجهة للاقتصاد/ الناتج الداخلي الخام	Idf1	+
قروض القطاع ألخاص/ الناتج الداخلي الخام	Idf2	+
مضاعف الائتمان	Idf3	+
مؤشر السلامة المالية	ISF	
نسبة الملاءة	Isf1	+
قروض رديئة/ القروض الإجمالية	Isf2	-
معدل الربحية	Isf3	+
مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي	IMACRO	
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	Imacro1	+
معدل التضخم	Imacro2	-
معدل البطالة	Imacro3	-
عائدات المحروقات	Imacro4	+
الديون الخارجية	Imacro5	-
الدين الداخلي/ الناتج الداخلي الخام	Imacro6	-
نسبة السيولة	Imacro7	+
مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي	ICEM	
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	Icem1	+
معدل التضخم	Icem2	-

المصدر:من انجاز الباحثة اعتمادا على عدة مصادر

1.2.1. متغيرات مؤشر التطور المالي

من اجل قياس مدى تطور النظام المالي لجأنا للمتغيرات التالية:

- **"نسبة القروض الموجهة للاقتصاد و"نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص" مقارنة بالناتج الداخلي الخام:** هما أكثر النسب المستخدمة في أدبيات مؤشرات التطور المالي، غير أن النسبة الثانية ذو دلالة أوضح لكونها تأخذ بعين الاعتبار أداء القطاع الخاص و تضع جانبا الإنفاق الحكومي. وهكذا، فإن هذه النسبة تلتقط العلاقة الموجودة بين التمويل والاستثمار، وبالتالي تسمح بعكس مدى التطور المالي.

- **مضاعف الائتمان:** إن التطور المالي يؤثر أيضا على "مضاعف الائتمان". فأي اقتصاد ذو فعالية مالية، يملك نظام مالي كفؤ بمضاعف ائتمان مرتفع[1].

2.2.1. متغيرات مؤشر السلامة المالية

هذه المجموعة من المؤشرات تشمل المتغيرات التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية[2], لتقييم مستوى السلامة (القوة) لهذا النظام.

- **معدل الملاءة:** إن ملاءة رأس المال تعتبر أمرا هاما لأنها تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، وتعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل البنوك[3].

لدى فإن تقييم عنصر رأس المال يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا جودة الأصول والأرباح، فالبنك ذو الأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال.

- **نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض:** تعكس هذه النسبة جودة الائتمان[4]، فجودة الأصول تعتبر ذات أهمية بالغة في عملية تقييم سلامة النظام البنكي.
- **معدل المردودية:** يقيس هذا المؤشر الكفاءة التي استخدم بها رأس المال. يمكن أن توفر أيضا معلومات عن الجدوى من رأس المال. تترجم قيم هذا المتغير جنبا إلى جنب مع قيم معدل الملاءة ، وذلك لأن نسبة عالية قد تدل على الربحية العالية و/أو الرسملة الصغيرة، ونسبة منخفضة، تدل بطبيعة الحال على انخفاض الربحية و/أو رسملة عالية[5].

3.2.1. متغيرات مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

هذه المتغيرات هي المؤشرات التي تميز استقرار الاقتصاد الكلي. في دراستنا هذه تمت عملية الاختيار وفقا للميزات الإطار الاقتصادي الكلي الجزائري.

- **معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:** زيادة الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع الإيرادات وبالتالي تدعم قدرة العملاء الاقتصاديين على الوفاء بالتزاماتها. كما ان، ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام يساهم في استقرار الاقتصاد الكلي عامة وتحسين صحة النظام المصرفي خاصة[6].

---

[1] -CATIN Maurice (2010) : « Développement financier, institutions et croissance », Édition l'Harmattan, p.46
[2] - Fonds monétaire international (2006) : « Indicateurs de solidité financière », guide d'établissement
[3] - شاهين, 2005, مرجع سابق, ص.20
[4] - ALBULESCU Claudiu Tiberiu(2010), Op. cit., p.06
[5] -Fonds monétaire international (2006) Op. cit., P.78
[6] - NGUENANG K. et autres : « une approche macro prudentielle du risque systémique en zone CEMAC », p.11

- **معدل التضخم ومعدل البطالة:** لقد تم اختيار هذين المتغيرين لتغطية وجهة نظر كل من المدرسة النقدية النيوكلاسيكية و المدرسة الكينزية. فعند المدرسة الأولى إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل (معدل التضخم)، بينما المدرسة الثانية، تعتبر ان استقرار الاقتصاد الكلي يتحقق عند تجنب وجود إختلالات كبيرة في العمالة الناقصة (معدل البطالة)[1].
- **حجم عائدات المحروقات:** لقد تم اختيار هذا المتغير نظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري كما تم إيضاحه سابقا.
- **الديون الخارجية:** إن زيادة عبء الديون الخارجية يرافقه تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وبالتالي تهديد الاستقرار الاقتصادي. هناك العديد من الأعمال حول هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال؛ Avranmovic (1964), ؛Krugman (1988)؛ Cohen (1992) و Patillo و آخرون (2002) و(2004)[2].
- **الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** إذا كان معدل نمو الدين العام الإجمالي يفوق ذلك من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تكون سلامة الاقتصاد أمرا مشكوكا فيه[3].
- **نسبة السيولة (M2/PIB):** الانخفاض في قيمة هذا المؤشر يعكس فصل بين عالم الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وهو عامل يدل على هشاشة هذا الأخير[4]. غير أننا اعتمدنا على هذا المتغير في إنشائنا لمؤشر الاستقرار الاقتصادي لكون أن هذا المتغير يستعمل لقياس مدى عمق النظام البنكي[5]، علما بأن هذا الأخير – عمق النظام البنكي– له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وبالتالي على استقرار الاقتصاد الكلي[6].

4.2.1. متغيرات المناخ الاقتصادي العالمي

لتقييم المناخ الاقتصادي العالمي تم اختيار متغيرين هما؛ معدل نمو الناتج الداخلي الخام العالمي و معدل التضخم العالمي.

---

[1] - YVES Ammann & WERNER Aeberhardt : «La stabilité macroéconomique : une condition préalable à la croissance ? », P.110

[2] -DRINE Imed & NABI Mahmoud Sami (2007) : "Gestion de la dette extérieure et efficience productive des pays en développement", IHES Sousse, P.01-03

[3] - Commission de la dette publique de l'INTOSAI (2003) : « La gestion de la dette publique et la vulnérabilité financière : rôles possibles des ISC », P.40

[4] - SAPIR Jacques (2001) : «La crise financière russe comme révélateur des carences de la transition libérale », Diogéne 2001/2 n°194, P.126

[5] - Anne Joseph (2002) : « La réforme du secteur financier en Afrique », centre de développement de l'OCDE, document de travail N° 190, p.15

[6] - R. KPODAR Kangni (2003) : « Le développement financier et la croissance : l'Afrique Subsaharienne est-elle marginalisé ?, Septembre, p. 11

3.1. الخطوة الثالثة: تعيير قيم البيانات

كما تم توضيحه سابقا، توجد عدة طرق لتوحيد قيم البيانات. في دراستنا هذه تم إتباع الطريقة التجريبية[1]. و الجدير بالذكر هنا أننا اعتمدنا في تحديد القيمة الكبرى والقيمة الصغرى حسب اتجاه تأثير المتغير الفردي.

4.1. الخطوة الرابعة: ترجيح المؤشرات وتجميع المؤشر

بالنسبة لعملية الترجيح, فقد تم إعطاء نفس الوزن للمتغيرات الفردية أثناء حساب المؤشرات الجزئية، أما بالنسبة لحساب المؤشر التجميعي فقد تم اختيار الترجيح النمطي، وقد تم حسابه كالأتي:

$$IASS = [(0,20 * IDF) + (0,20* ISF) + (0,47* IMACRO) + (0,13*ICEM)]$$

2.النتائج و المناقشة

جاءت نتائج المؤشر التجميعي كالآتي:

1.2.تطور المؤشر التجميعي والمؤشرات الجزئية

يوضح لنا الشكل الموالي تطور المؤشر التجميعي؛

الشكل رقم (4-8): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي النظامي للفترة (2003-2011)
(المقاربة التجريبية)

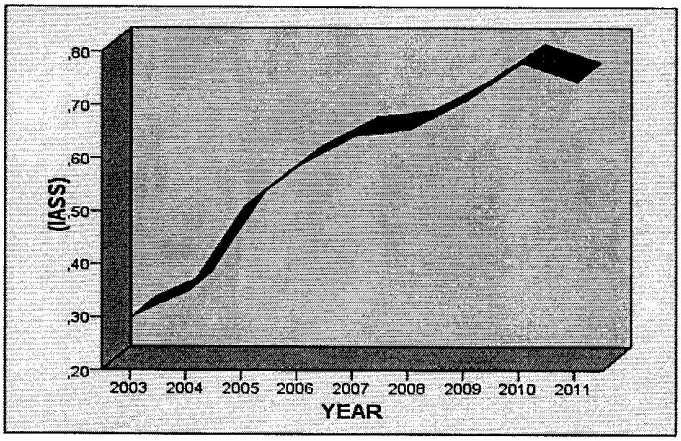

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS 17

[1]- تم إدراج القيم المحصل عليها بعد عملية توحيد البيانات باستعمال الطريقة التطبيقية في الملحق (02)

من خلال تتبع المنحنيات نلاحظ أن:

بالنسبة ل IASS؛ فقد شهد نموا مطردا، باستثناء عامي 2007 م و 2009م حيث شهدت انخفاضا طفيفا؛

أما IDF؛ سجل تحسنا حتى عام 2009م، ثم انخفض؛

ISF؛ بالنسبة لمؤشر السلامة المالية فقد سجل أدني قيمة في عامي 2003م و 2004م وكانت صفرا، فلم تتحسن قيمته حتى عام 2005م, أين بدأ بتسجيل تطورا ملحوظا تسارع إلى غاية عام 2009م ثم سجل تدهورا طفيفا؛

IMACRO؛ شهد نموا مطردا من سنة 2003م حتى 2008م، غير انه سجل انخفاضا سنة 2009م، ثم استؤنف نموه في عام 2010م ليعود لقيمته السابقة؛

ICEM؛ لوحظ استقرار هذا الأخير حتى عام 2007م، ما بين2007م حتي 2008م شهد تقهقرا، ثم استأنف نموه تدريجيا.

2.2. تفسير النتائج المحصل عليها

في الطريقة المختارة في دراستنا هذه – الطريقة التجريبية لتطبيع قيم البيانات – تترجم نتائج المؤشر وفق قيمة مرجعية هي (0.5) فكل تسجيل يكون اقل من هذه النسبة يعتبر عدم استقرار مالي نظامي. لتفسير أفضل للنتائج المحصل عليها من خلال المؤشر التجميعي، يستوجب علينا العودة إلى الأحداث السابقة المسجلة أثناء الفترة المدروسة.

1.2.2. تأثير مؤشر التطور المالي على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

عرف مؤشر التطور المالي تحسن مستمر خلال الفترة المدروسة، غير أنه لم يتجاوز القيمة المرجعية إلا بعد سنة 2009م أين سجل أعلى قيمة مسجلة والمقدرة ب (0,79)، غير أن المؤشر لم يتابع على نفس معدل النمو فقد سجل انخفاض في السنوات الموالية بقيم مقدرة ب (0,58) و (0,44) على الترتيب وهو ما أعاد هذا المؤشر إلى ما دون القيمة المرجعية.

شكل رقم (4-9): تطور مؤشر التطور المالي للفترة (2003-2011)

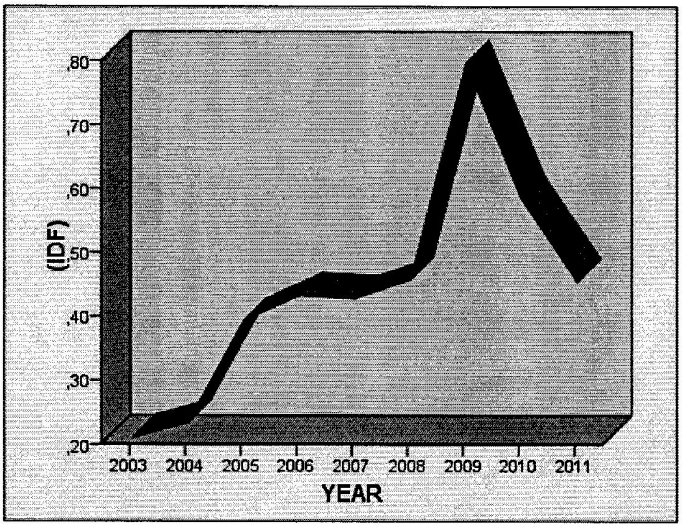

المصدر: من إنجاز الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS 17

جدول رقم (4-13): تأثير مؤشر التطور المالي على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
IASS	0.5 >			0.5 <					
الترجمة	عدم استقرار مالي نظامي			استقرار مالي نظامي					
الاحداث السابقة	نظام مالي غير متطور						زيادة نسبة السيولة		
IDF	0.5 >						0.5 <		0,5>
الترجمة	تأثير سلبي على استقرار IASS						تأثير ايجابي على استقرار IASS		تأثير سلبي على استقرار IASS

المصدر: من انجاز الطالبة

2.2.2. تأثير مؤشر السلامة المالية على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

إن تتبع تطور مؤشر السلامة المالية يظهر تحسن مطرد، فبعد أن عرف قيم دون القيمة المرجعية خلال الفترة (2003-2005)، بدأ في تسجيل قيم مطمئنة بأعلى قيمة في سنة 2009م ب (0,93).

شكل رقم (4-10): تطور مؤشر السلامة المالية للفترة (2003-2011)

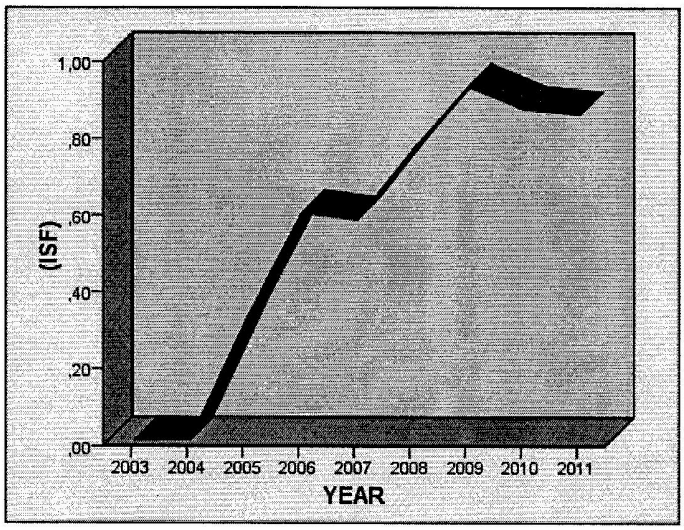

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS 17

ويعكس تطور مؤشر السلامة المالية أهم الأحداث التي عرفتها الساحة المالية في الجزائر، فقد عرف النظام البنكي خلال سنة 2003م سحب ترخيص بنكين من قبل اللجنة المصرفية هما[1]:

- سحب الترخيص وتصفية بنك الخليفة, بتاريخ ماي 2003م؛
- سحب الترخيص وتصفية البنك الصناعي والتجاري الجزائر (BCIA)، أوت 2003م.

وهذا ما أثر على قيمة مؤشر السلامة المالية أين تقاربت قيمه إلى الصفر (0,007). فقد سجلت متغيراته الفردية أدنى قيمها على طول فترة الدراسة[2]:

- **نسبة الملاءة:** سجلت سني 2003م و2004م نسبتي (10,1) و(10,4) على التوالي. وان كانت هذه النسب مقبولة معياريا إلا أنها الأدنى مقارنة بباقي النسب المسجلة على طول الفترة المدروسة؛

[1] - Banque d'Algérie (2004) : « Rapport 2003 : Evolution économique et monétaire en Algérie », juillet, pp.64-66

[2]- يمكن الاطلاع على باقي القيم في الملحق رقم (01)

نسبة القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض الممنوحة: سجلت أعلى نسب مقدرة ب (37,4٪) سنة 2004م و (37,1٪) في السنة السابقة.

معدل العائد على الأموال الخاصة: أدنى نسبة سجلت كانت سنة 2004م ب(6,2)، ثم سنة 2003م ب(6,4).

جدول رقم (4-14): تأثير مؤشر السلامة المالية على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
IASS	0.5 >			0.5 <					
الترجمة	عدم استقرار مالي نظامي			استقرار مالي نظامي					
الأحداث السابقة	إعلان إفلاس كل من بنك الخليفة و IBCA								
ISF	0.5 >			0.5 <					
الترجمة	تأثير سلبي على استقرار IASS			تأثير ايجابي على استقرار IASS					

المصدر: من انجاز الطالبة

3.2.2. تأثير مؤشر الاستقرار الاقتصادي على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مؤخرا تحسنا ملحوظا نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال السنوات الأخيرة، خاصة وأن اقتصاد الجزائر ريعي من الدرجة الأولى.

وهذا ما أكده منحنى مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تم تسجيل تطور الاستقرار الاقتصادي الكلي على طول فترة الدراسة، فقد تجاوز المؤشر القيمة المرجعية منذ سنة 2005م، غير أنه تم تسجيل تراجع هذا التطور سنة 2009م. عموما يمكن فهم تأثير هذا المؤشر على الاستقرار المالي النظامي في الجدول الموالي.

شكل رقم (4-11): تطور مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي للفترة (2003-2011)

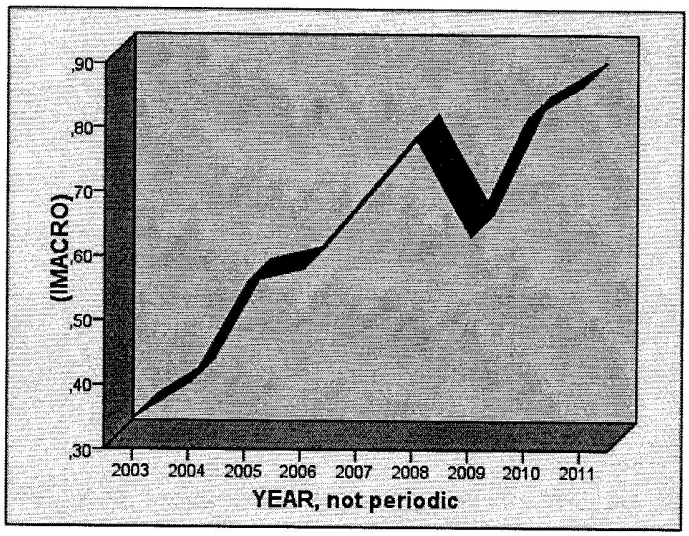

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS 17

جدول رقم (4-16): تأثير مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
IASS	0.5 >			0.5 <					
الترجمة	عدم استقرار مالي نظامي			استقرار مالي نظامي					
الأحداث السابقة	غياب فرص الأرباح البترولية						انخفاض طفيف في عائدات المحروقات و انخفاض في معدل نمو PIB		
IMACRO	0.5 >			0.5 <			0.5 >		0.5 <
الترجمة	تأثير سلبي على استقرار IASS			تأثير ايجابي على استقرار IASS			تأثير سلبي على استقرار IASS		تأثير ايجابي على استقرار IASS

المصدر: من انجاز الطالبة

4.2.2. تأثير مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

خلال الفترة المدروسة (2003-2011)، عرف العالم تدهور اقتصادي اثر أزمة الرهن العقاري سنة 2008م، وهذا ما ضرب ثقة المتعاملين الاقتصاديين على المستوى العالمي مما أثر على مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي. حيث سجل تدهور معتبر قدر ب (0,30) والذي يبعد عن القيمة المرجعية للاستقرار ب (0,20):

- فقد تم تسجيل تراجع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام العالمي حيث قدر سنتي 2008م و2009م نسبتي (1,59) و (2,05-). واللتان تعتبران أدنى القيم المسجلة على طول فترة الدراسة؛
- بالنسبة لمعدل التضخم العالمي فقد سجل أعلى قيمة له سنة 2008م بقيمة (5,98)؛

شكل رقم (4-12): تطور مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي للفترة (2003-2011)

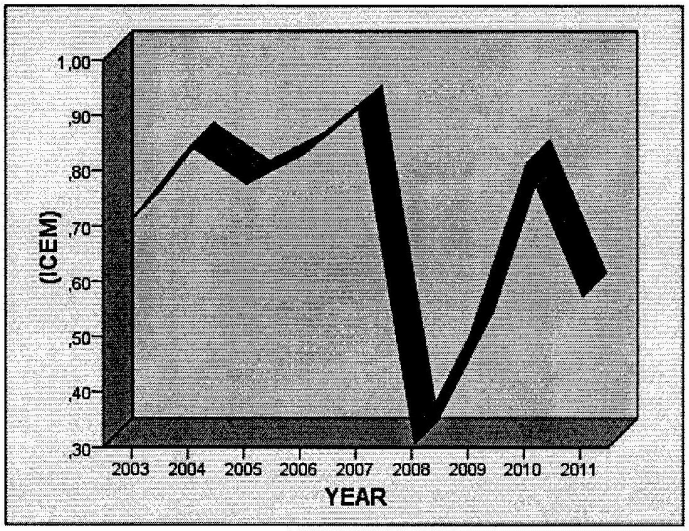

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS 17

غير أن هذا التدهور لم يكن له الأثر الكبير على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي، صحيح انه تم ملاحظة اثر طفيف لكن تم استيعابه من خلال التحسن المطرد في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي الجدول الموالي سيتم توضيح هذا الأثر.

جدول رقم (4-17): تأثير مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي على المؤشر التجميعي للاستقرار النظامي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
IASS	0.5 >			0.5 <					
الترجمة	عدم استقرار مالي نظامي			استقرار مالي نظامي					
الأحداث السابقة						تأثير طفيف غير ملاحظ لازمة الرهن العقاري			
ICEM	0.5 <					0.5 >			0.5 <
الترجمة	تأثير ايجابي على استقرار IASS					تأثير سلبي على استقرار IASS			تأثير ايجابي على استقرار IASS

المصدر: من انجاز الطالبة

3. تحليل الصلاحية

يراعى القيام بخطوة تمهيدية قبل معالجة هذه المتغيرات تتمثل في تحليل الصلاحية، وذلك لدراسة مدى الاتساق بين هذه المتغيرات ومدى الملاءمة لاستخدام تلك المتغيرات معا لتكوين مؤشر مركب واحد ويتم تحليل الصلاحية من خلال ثلاث عناصر أساسية:

- معامل ألفا لكرونباخ Cronbach coefficient alpha (c-alpha)
- مصفوفة الارتباطات الداخلية The intercorrelation matrix
- متوسط المؤشر المركب إذا تم حذف كل متغير على حدى Scale mean if item deleted.

جاءت نتائج تحليل الصلاحية[1] باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS كالآتي:

جدول رقم (4-18): نتائج برنامج SPSS الخاصة بإحصاءات الصلاحية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,763	,713	15

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS 17

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ألفا تساوي 0,763، وهي تعتبر قيمة مقبولة، حيث يمكن اعتبار 0,7 نقطة بداية مقبولة لمعامل ألفا (يستخدم بعض الباحثين القيم 0,75 و0,8 كقيمٍ فاصلة، بينما يتساهل البعض ويستخدم القيمة 0,6)

4. أثر تذبذبات سعر البترول على مؤشر الاستقرار المالي النظامي الجزائري

المعلوم أن استقرار الاقتصاد الجزائري مربوط بشكل كبير بارتفاع سعر البترول. وقد تم ربط سعر هذه المادة بالاستقرار الاقتصادي في عدة دراسات كانت أهمها الدراسة التي قام بها نموشي فاروق[2] (2009) حول الصدمات البيترولية والإختلالات النقدية في الجزائر.

---

[1]- أدرجت نتائج تحليل الصلاحية[1] باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الملحق رقم (03)

[2] - Nemouchi Farouk (2009) : « Chocs pétroliers et déséquilibres monétaires en Algérie », Revue Sciences Humaines, N°31, Vol B, Economie, PP.05-16

لدراسة هذا الأثر تم تطوير نموذج لوجيستي Logistic Model لتحديد أثر سعر البترول على مدى الاستقرار المالي النظامي في الجزائر. يتم استخدام هذا الأسلوب إذا كان التابع بمثابة متغير صوري يأخذ قيمتين فقط هما (0، 1) وهو متغير وصفي، ويكون المتغير المستقل وصفي أو كمي.

في دراستنا هذه استنتجت قيم المتغير التابع من قيم IASS، حيث عوضت كل قيمة دون القيمة المرجعية ب "0" للدلالة على حالة عدم استقرار، أما القيم التي تجاوزت القيمة المرجعية فقد عوضت ب "1" ممثلة بذلك حالة استقرار. أما المتغير المستقل فهو سعر البترول المسجل على طول فترة الدراسة.

يعتمد تقدير نموذج LOGIT على دالة Logistic distribution function حيث:

- دالة تكثيف احتمالي Probability Density Function

$$f_t = PDF = f(x_t \beta)$$

- دالة توزيع تراكمي Cumilative Distribution Function

$$F_t = CDF = F(x_t\beta)$$

وتأخذ دالة الاحتمال اللوغاريتمي LLF(β) لنموذج LOGIT الشكل التالي:

$$LLF(\beta) \sum_{t=1}^{T} (y_t (x_t\beta) - ln(1 + exp(x_t\beta))$$

وقد جاءت النتائج[1] مؤكدة لفرضية الدراسة، بعد تسجيل معامل ايجابي (4,426) للمتغير المستقل "سعر البترول" وهو ما يؤكد تأثيره الإيجابي على الاستقرار المالي النظامي في الجزائر.

[1]- أدرجت النتائج المتحصل عليها بعد استخدام برنامج SPSS 17 في الملحق رقم (04)

خلاصة فصل

نظرا لاتساع مفهوم الخطر النظامي فمن المناسب استخدام عدد من المؤشرات الكمية والجمع بين مناهج مختلفة لتغطية مثلى لهذا الخطر، وهذا ما تؤمنه لنا طريقة المؤشر التجميعي لقياس مدى الاستقرار النظامي، فهي:

- تعالج مختلف جوانب الاستقرار النظامي من خلال المؤشرات الجزئية التي تجمع لاحقا وفقا لأهميتها كمصدر للاستقرار أو عدمه.
- تسمح بتتبع تطور مدى الاستقرار حسب الزمن؛
- تعد وسيلة لمقارنة مدى الاستقرار النظامي من مدة لأخرى و/أو من بلد لآخر؛

إن عملية بناء المؤشر التجميعي تتطلب اتخاذ قرارات عدة، على سبيل المثال، اختيار المتغيرات الفردية والمؤشرات الجزئية، طريقة تطبيع القيم، ترجيح المؤشرات الجزئية و طريقة التجميع. وهو أمر سلبي لأنه يمكن الطعن في مدى متانة وصحة المؤشر التجميعي وحتى صحة نتائجه. غير أن هذا العيب يمكن تفاديه عن طريق اللجوء إلى اختبار المتانة والصلاحية للتأكد من مصداقية المنهجية المتبعة.

في دراستنا هذه تم بناء المؤشر التجميعي بمساعدة أربع (04) مؤشرات جزئية تم اختيارها لتغطية مميزات النظام المالي الجزائري, هي:

1. مؤشر التطور المالي؛
2. مؤشر السلامة المالية؛
3. مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي؛
4. مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي.

جاءت نتائج المؤشر التجميعي مطابقة لما هو منتظر، فهي تظهر تحسن في مدى الاستقرار النظامي ككل في الفترة المدروسة، كما أنها تعكس تطور الاستقرار المالي في النظام المالي الجزائري و التقطت جيدا فترات الضغط والتعثر التي عرفها التاريخ المالي للجزائر، وعموما إن المؤشر التجميعي اظهر ما يلي:

1. تعزيز متانة واستقرار النظام المالي في الجزائر، بعد سنة 2005م؛
2. يعتبر سعر البترول من أهم المتغيرات الواجب تتبعها، كونه يعتبر أهم المؤثرات على الاستقرار النظامي في الجزائر؛

3. إن الاستقرار النظامي في الجزائر في معزل عن المناخ الاقتصادي العالمي؛ لكن يجب قراءة هذه النتيجة بتحفظ كون تصادف تدهور الاقتصاد العالمي و ارتفاع أسعار البترول والتي لعبت دور وسادة أمان للاقتصاد الجزائري.

لترجمة نتائج هذا المؤشر وتفسيرها، يجب الأخذ بعين الاعتبار القيود التي لازمت بناءه، أهمها:

1. المؤشر يغطي فترة قصيرة من سنة 2003م إلى غاية سنة 2011م، والتي تعتبر سلسلة زمنية قصيرة خاصة في مثل هذه الدراسات. وهذا راجع لعدم إمكانية الحصول على بعض الإحصائيات خاصة المتعلقة منها بمؤشر السلامة المالية؛
2. المؤشر يتجاهل العوامل النوعية مثل قوة الإطار التنظيمي والرقابي، المناخ السياسي...الخ

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

اهتمت الدراسة بموضوع الاستقرار المالي الذي يحتل صدارة اهتمام التظاهرات المالية العالمية، خاصة بعد ارتفاع وتيرة و حدة الأزمات المالية خلال العقود الثلاث الماضية. فقد أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية. حيث خصت الدراسة أخطر صور عدم الاستقرار المالي ممثلة في الخطر النظامي الذي يمتد أثره من الساحة المالية ليمس الاقتصاد الحقيقي معرقلا بذلك عجلة النمو الاقتصادي العالمي.

فقد أظهرت أزمة الرهن العقاري فشل التنظيم المالي في تسيير الخطر النظامي وكشفت عن عدة ثغرات فيما يخص سياسات المعالجة والتي تعتبر منبعا للخطر المعنوي، إن خطورة الأزمة النظامية تكمن في صعوبة معالجتها بالطرق التقليدية المعروفة لكونها تمثل خطرا كليا غير قابل للتحويل أو التنويع. لذا فقد جاءت اتفاقية بازل 3 كإجابة دولية لمتطلبات التنظيم المالي الحديثة، والتي ركزت أساسا على سد هذه الثغرات.

يعتبر قياس وتكميم الخطر النظامي من أصعب التحديات التي تواجه السلطات الاشرافية. غير أنها وان كانت عملية معقدة نوعا ما إلا أنها ممكنة خاصة في مرحلة إختيار الطريقة المناسبة لقياس الخطر النظامي التي تغطي كل جوانب وأبعاد هذا الخطر.

في دراستنا هذه تم اختيار طريقة المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي النظامي الجزائري للفترة الممتدة من 2003م إلى غاية 2011م، من خلال تجميع أربع مؤشرات جزئية، تغطي كل من: التطور المالي، السلامة المالية، استقرار الاقتصاد الكلي والمناخ الاقتصادي العالمي.

نتائج الدراسة:

انطلاقا من هذه الدراسة، استطعنا التوصل الى النتائج التالية:

1. إن صعوبة تعريف الخطر النظامي ناجمة من صعوبة تحديد هذا الأخير، فقد بينت التجارب السابقة إمكانية تحول أي خطر من صورته الفردية (خطر الائتمان و الخطر التشغيلي) أو صورته الضمنية (مخاطر السوق) إلى خطر نظامي، إذا اتسم النظام المالي بهشاشة أو سجل تدهور في الاستقرار المالي؛
2. تعد العدوى المالية ميكانيزم تحول المخاطر (فردية أو ضمنية) إلى خطر نظامي.

وبالتالي تعتبر النتيجتين السابقتية بمثابة إجابة عن التساؤل الفرعي الأول وكذا تأكيدا للفرضية الأولى.

3. تعتبر الرقابة الاحترازية الجزئية أهم وسيلة مراقبة في يد السلطات الاشرافية، فمن خلالها يتم ضمان استقرار أهم الوحدات المكونة للنظام المالي ممثلة خصوصا في البنوك والذي يعتبر تعثرها الأخطر على الإطلاق، كون أن تعثر البنك لا يمس البنك فقط بل يمتد ليمس باقي البنوك، باقي المؤسسات المالية ليؤثر بعد ذلك على الاقتصاد الحقيقي نتيجة لتضييق منح القروض؛
4. تبقى سياسات المعالجة البعدية ممثلة في نظام تأمين الودائع، دور المقرض الأخير وضخ الاموال العمومية منبعا لثقة المتعاملين الماليين غير أنها تعتبر كذلك منبع للخطر المعنوي؛
5. تجلت مؤخرا ضرورة التوجه نحو الرقابة الاحترازية الكلية وذلك لتغطية المنظور الكلي لتفاقم المخاطر المالية، كما أنها تعتبر مكملة للرقابة الاحترازية الجزئية وخاصة فيما يخص تغطية ثغرة التحكيم الاستشرافي، الذي ينعدم إذا تمت المراقبة تحت فكرة كل الأسواق، كل المتعاملين وكل المنتجات المالية؛
6. تغطي مقاربتي المقاربة الاحترازية الكلية أخطر مظاهر الخطر النظامي، فالمقاربة الساكنة تغطي لنا مشكل التعرضات المشتركة وبالتالي يمكن تتبع قنوات العدوى المالية، أما بالنسبة للمقاربة الديناميكية؛ فبها يمكن مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية؛
7. لا يمكن الاعتماد على مقاربة دون أخرى، على العكس يجب تدعيم الأساليب التقليدية الممثلة بالرقابة الاحترازية الجزئية و سياسات المعالجة البعدية برقابة احترازية كلية.

تعتبر النتائج (3، 4، 5، 6، 7) إجابة عن التساؤل الفرعي الثاني، كما أن هاته النتائج تعتبر تأكيدا على صحة الفرضية الثانية.

8. تعتبر إتفاقية بازل 3 أهم إجراء أتخذ دوليا لمواجهة الخطر النظامي، بالخصوص كون أن هذه الاتفاقية تطرقت الى:
   - المؤسسات ذات الأهمية النظامية؛
   - التعرض المشترك؛
   - و مواجهة التقلبات الدورية.

غير أن تقييم ما جاء في هذه الاتفاقية لا يزال مستحيل خاصة وأن أجندة التفعيل لا تزال بعيدة.

تعتبر النتيجة السابقة بمثابة إجابة عن التساؤل الفرعي الثالث.

9. تعتبر مرحلة قياس الخطر النظامي أصعب مرحلة وذلك لصعوبة تحديد إطار هذا الخطر وكذا تعدد أبعاده. حتى عملية اختيار الطريقة المعتمدة خلال القياس تتخللها عدة قيود فكل طريقة تغطي بعدا معينا دون غيره كما أن بعض الطرق تستلزم وجود بيانات تفصيلية غاية في الدقة.

وتبقى الطرق التالية الأشهر والأهم: المؤشرات المالية، نظم الانذار المبكر. اختبارات الاجهاد أو حتى نظرية الشبكات.

وبالتالي يمكن القول أنه على مستوى هذه الدراسة تم الإلمام بأهم طرق القياس، وبهذا قد تمت الاجابة عن السؤال الفرعي الرابع.

10. يعتبر الخطر النظامي ذو أبعاد متعددة، فلتسيير أمثل له يجب مراقبة كل من:
   - قوة وسلامة وحدات المكونة للنظام المالي؛
   - قوة وسلامة النظام المالي إجمالا؛
   - استقرار محيط النظام المالي سواء المحيط المحلي أو الدولي.

11. يؤثر استقرار الاقتصاد الكلي على الاستقرار المالي، فمتغيرات الاقتصاد الكلي تمثل أهم أبعاد الخطر النظامي الواجب علينا تتبعها.

تعتبر النتيجتين (10، 11) بمثابة تأكيد على صحة الفرضية الثالثة.

12. إن السيولة مصدر ثقة المتعاملين الماليين، فهي تعمل كدرع واق في حال وقوع صدمات سواء كانت محلية أو دولية.
13. إن زيادة السيولة المستمدة من العائدات البترولية عززت استقرار النظام المالي الجزائري بصورة ملحوظة.
14. إن ارتفاع سعر البترول الذي كان له أثر سلبي بالنسبة للمحيط الدولي كان بالنسبة للجزائر ذرعا واقيا ضد الصدمات الخارجية.
15. لا يمكن الجزم بعدم تأثر النظام المالي الجزائري بالأزمات الدولية، كون الدراسة تمت في فترة شهدت ارتفاع في سعر البترول. لذا سيتم التحفظ على هذا القول الصادر في نتائج الفصل التطبيقي.

تعتبر النتائج (12، 13، 14، 15) بمثابة إجابة عن التساؤل الفرعي الخامس كما أنها تؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات:

بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها، يمكن عرض بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

- تعزيز سلامة مكونات النظام المالي -خصوصا النظام البنكي-، لأنه مهما وإن تغير مفهوم المخاطرة المالية ليصبح ذو بعد نظامي إلا أن السلامة الفردية لهذه المكونات شرط اساسي لتحقيق استقرار على مستوى هذا البعد؛
- استعمال كل من المقاربتين الاحترازيتين الجزئية والكلية بشكل متكامل دون تهميش مقاربة عن أخرى؛
- اتخاذ أكثر من طريقة عند قياس الخطر النظامي وذلك لتدارك نقائص اختيار طريقة واحدة؛
- تتبع تطور متغيرات المؤشر التجميعي أثناء عملية الرقابة والتنظيم المالي؛
- تعزيز سلامة النظام المالي الجزائري دون اللجوء الى العائدات البترولية كون أن هذا المتغير خارج عن سيطرة السلطات المحلية، فالمعلوم أن هذه العائدات راجعة لارتفاع السعر المسجل في الآونة الأخيرة وهو شيء غير مضمون الحدوث دائما.

آفاق البحث:

إن بحثنا هذا لا يعدو أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية على مستوى الساحة المالية الدولية. ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم ومناقشة البحث بصورة مقبولة على أن يتم الإلمام بالموضوع مستقبلا وخاصة وأن هذا المجال خصب للبحث وواعد باستقطاب اهتمام الباحثين من جوانب عدة. وبهذا نكون قد ساهمنا ولو بالقدر في فتح المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نوفيه حقه. وعليه يمكن التطرق مستقبلا الى:

- محاكاة المؤشر التجميعي المبنى لاستعماله في عمليات التنبؤ وأنظمة الانذار المبكر؛
- إخضاع المؤشر التجميعي المبنى لاختبارات الاجهاد المالي لتحديد أهمية وأثر المتغيرات المختارة؛
- إضافة متغيرات كيفية في بناء المؤشر التجميعي؛
- اضافة المتغيرات المعبرة على الترابط بين وحدات النظام المالي لمعالجة إشكالية العدوى...

المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أبو قحف عبد السلام (1995): "أساسيات الإدارة"، مكتب الإشعاع، دمشق، سوريا
2. الراوي خالد وهيب (2009): "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان
3. الصيرفي محمد عبد الفتاح (2006): "إدارة البنوك"، الطبعة الأولى، عمان
4. حشاد نبيل (2005): دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، الجزء الثاني لموسوعة بازل 2، بيروت، لبنان
5. حشاد نبيل (2005): "دليلك إلى التطبيق العملي لبازل -2- في المصارف"، الجزء الثالث لموسوعة بازل 2، بيروت، لبنان
6. حنفي عبد الغفار (2002): "إدارة المصارف"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر
7. رضا صاحب أبو حمد آل علي (2002): "إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن
8. طارق عبد العال حماد (2001): "التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر
9. طلعت عبد الحميد (1998): "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، المتحدة للإعلان، الطبعة العاشرة، القاهرة، مصر
10. عبد الله خالد أمين (2002): "إدارة المخاطر الائتمانية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السلسلة الرابعة، عمان، الأردن

ثانيا: الأطروحات، الرسائل والمذكرات

1. الأعرج رأفت علي (2009): "مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي -دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني-"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة
2. أبو كمال ميرفت علي (2007): "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية – بازل 2- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة
3. أبو محيميد موسى عمر مبارك (2008): "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

4. الزعابي تهاني محمود محمد (2008): "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل -دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة-"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة
5. الغصين هلا بسام عبد الله (2004): "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة
6. بطاهر علي (2005-2006): "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
7. بوطكوك عمار (2007-2008): "دور التوريق في نشاط البنك-حالة بنك التنمية المحلية-"، مذكرة مقدمة كجزء لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة
8. بوكساني رشيد (2005-2006): "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
9. حجاج محمد الهاشمي (2012): "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية -دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
10. ذهبي ريمة (2008-2009): "دراسة فعالية أدوات الرقابة المصرفية الحديثة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة منتوري قسنطينة
11. عياش زبير (2011-2012): "تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة أم البواقي-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي
12. عياش زبير (2006-2007): "فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي
13. كلاب ميساء محي الدين (2007): "دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة
14. لعور صندرة (2004-2005): "التأمين على أخطار المؤسسة -دراسة حالة تامين خسائر الاستغلال-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة

15. محلوس زكية (2008-2009): "اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
16. موسى مبارك أحلام (2004-2005): "آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية -دراسة حالة بنك الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر

ثالثا: التقارير، الدراسات والبحوث المتخصصة

1. الراشد وائل إبراهيم: "أنماط إدارة الأزمة المالية العالمية وتطوير التشريعات المحاسبية"، جامعة الكويت
2. الحمش منير (2008): "الأزمة المالية والاقتصادية بين التفسير المالي والاقتصادي"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 130
3. العميد على عبد الرضا حمودي (دس): "مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق)"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي
4. النحلة مروان (2010): "قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية"
5. بريش عبد القادر: "أهمية ودور نظام التامين على الودائع -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-"، ملتقى: "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-"
6. بريش عبد القادر (2013): "إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ما بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر، بسكرة
7. بلعزوز بن علي وكتوش عاشور: "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح"
8. بلعزوز بن علي وحمدي معمر (2011): "نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتامين التعاوني)"، الملتقى الثالث للتامين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 08/07 ديسمبر
9. بلوافي احمد مهدي (2011): "هايمن مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م24 ع1
10. بن بوزيان محمد وآخرون (2011): "البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات لجنة بازل 3"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: "النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي"، 19-21 ديسمبر، الدوحة، دولة قطر
11. بنك قطر المركزي (2011): "إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل 3 بإطاريها"، الباب الثالث عشر، الجداول وتعليمات تعبئتها، الطبعة الثالثة عشر، نوفمبر

12. بن نعمون حمادو (2009): "أزمة الرهن العقاري، أسباب وتداعياتها"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 06/05 ماي
13. بن نعمون حمادو (2009): "علاقة المهن المصرفية بالأزمة المالية"
14. بوخلال يوسف (2012): "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام رقابة البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مجلة الباحث، عدد 2012/10
15. بوعتروس عبد الحق: "تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008 مقارنة إسلامية"، جامعة منتوري قسنطينة
16. حمدان صالح رجب: "أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي"، مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي: "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"
17. حمول طارق وبوشنافة أحمد: "دور صيرفة التأمين في خلق وتطوير الجودة الشاملة لخدمات قطاع التأمين –الاشارة لحالة الجزائر–"
18. حوتية عمر وحوتية عبد الرحمن (2011): "واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر –مع الإشارة الى شركة سلامة للتأمينات الجزائر–"، الملتقى الدولي حول: "الاقتصاد الإسلامي، واقع...ورهانات المستقبل"، 24/23 فيفري، المركز الجامعي بغرداية
19. خان طارق الله وأحمد حبيب (2003): "إدارة المخاطر –تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية–"، ورقة مناسبات رقم 05، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية
20. خضيرات عمر ياسين: "الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن
21. سنقراط سامر (2003): "قرارات جديدة للجنة بازل لرأس المال (1)"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد 22، أيار
22. سيد مها عز الدين وحافظ ندى محمد (2006): "دليل تكوين المؤشرات المركبة"، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، مصر، نوفمبر
23. شاهين علي عبد الله والأعرج رأفت علي: "تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني –دراسة تحليلية ميدانية–"
24. شريقي عمر (2009): "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، الملتقى العلمي الدولي: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف: 21/20 أكتوبر

25. شراقة صبرينة (2011): "دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر"، في ندوة حول: "مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 26/25 أفريل

26. شلبي ماجد (2002): "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية والعالمية ومعايير لجنة بازل"، مؤتمر: "تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، 22 ديسمبر

27. طالب عمر ووفي عبد الحميد (2007): "إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر –دراسة حالة شركة التمويل الرهني SRH–"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد الثاني

28. طلفاح أحمد (2005): "مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"، المعهد العربي للتخطيط، أبريل

29. عباس ناجي جواد (2010): "المفاضلة بين طرق تقدير الدوال الاقتصادية ذات المتغيرات التابعة النوعية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 18، جامعة تكريت

30. عثماني أحسن وشعابنية سعاد (2012): "النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر"، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي

31. عصماني عبد القادر (2009): "أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، الملتقى العلمي الدولي: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف

32. غازي شيناسي (2005): "الحفاظ على الاستقرار المالي"، قضايا اقتصادية 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر

33. فؤاد شاكر: "منهج التأمين على الودائع"

34. قدي عبد المجيد: "النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمي المعاصرة"

35. قندوز طارق وبوقرة رابح: "تحديات وتداعيات العولمة المالية على تنافسية قطاع التأمين الجزائري (اتفاقية الجاتس والشراكة الأوروبية)"، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث اقتصادية)، جامعة منتوري قسنطينة

36. لورانس هوايت (1999): "الأسواق المالية العالمية وصندوق النقد الدولي"، مركز المشروعات الدولية الخاصة

37. مجلة دراسات مالية ومصرفية (2004): "الإشراف المصرفي وفق بازل 2"، إدارة البحوث والدراسات والنشر، مجلد 12، العدد الرابع

38. مجلة التمويل والتنمية (2012): "الأزمة وما وراءها"، صندوق النقد الدولي

39. مصيطفي عبد اللطيف (2008): "الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع"، مجلة الباحث، عدد2008/06

رابعا: القوانين، الأوامر، الأنظمة والتعليمات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (20 أوت1986): "قانون رقم 86-12 المؤرخ ب 1986/08/19، المتعلق ب"نظام البنوك والقرض"، العدد 34، صص.09-16
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1988/01/13): "قانون رقم 88-06 المؤرخ ب 1988/01/12، المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض"، العدد 02، صص.55-56
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (18 أفريل 1990): "قانون رقم 90-10 المؤرخ ب 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض"، العدد 16، صص.520-545
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (28 فيفري2001): "أمر رقم 01-01 المؤرخ ب 2001/02/27، المتعلق بالنقد والقرض"، العدد 14، صص.04-06
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (27 أوت2003): "أمر رقم 03-11 المؤرخ ب 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض"، العدد 52، صص.03-21
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (26 جويلية 2009): "أمر رقم 09-01 المؤرخ ب 2009/07/22، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009"، العدد 44
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (26 أوت 2010): "أمر رقم 10-04 المؤرخ ب 2010/08/26، المتعلق بالنقد والقرض"، العدد 50، صص. 11-13

باللغة الأجنبية

I. Ouvrages

1. Mishkin Frederic (2010) : « Monnaie, banque et marchés financiers », 9° Edition, nouveaux horizons
2. Thorton Henry (1802) : « An enquiry into the nature and effects of the paper credit of great britain »

II. Mémoires et theses

1. Albulescu claudiu Tiberiu (2009): « La stabilité du secteur financier en Roumanie dans la perspective de son adhésion à l'UEM», thèse de doctorat, université de Poitiers & Université de l'Ouest de Timisoara

2. Dumitrescu Elena-Ivona (2012) : « Econometric methods for financial crises », in candidature for the degree of docteur de l'université d'Orléans en sciences economiques and doctor at Maasttricht University, 31 may
3. Vivier-Lirimont Sébastien (2006): "Risqué et fragilités dans les réseaux interbancaires », thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, université Paris 1 Pantheon Sorbonne

III. Rapports, séminaire et communiques

1. Achouche Mohamed et Belahbib Razika : « Développement des systèmes financiers des pays du Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie) et financement de PME : une analyse comparative »
2. Abayomi A.Alawode & Al sadek Mohamed (2008) : « What is financial stability ? », Financial stability paper series, N°01, March
3. Abouch Mohamed, Saidi Abdessamed and Firano Zakaria (2012): "Financial stability: definitions, theoretical foundations and roles of the central banks", International research Journal of Finance and Economics
4. Aglietta Mechel (2002): "Actualité et prévention du risqué systémique", séminaire sur le risqué systémique, université de Paris X-Nanterre
5. Aglietta Mechel & De Boissieu Christian (1999) : « Le préteur international en dernier ressort », Bergten Fred et autres : « architecture financière internationale », Conseil d'Analyse économique, Paris
6. Albulescu Ċlaudiu Tiberiu (2010) : « La dynamique de la stabilité du système financier Roumain : une analyse en terme d'indice agrégé de stabilité », CRIEF, faculté de sciences économiques, université de Poitiers, France
7. AMAO (2009) : « Stabilité financière et supervision bancaire au sein de la CEDEAO », Agence Monétaire de l'Afrique de l'Ouest », Novembre
8. Andrew Moorhouse (2004) : « An introduction to financial soundness indicators », Monetary & Financial Statistics, February
9. Annoni Paola (2012): "Missing data, outlier detection and treatment", 10 th JRC annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October
10. Anne Joseph (2002): "La réforme du secteur financier en Afrique", centre de développement de l'OCDE, document de travail N°190

11. Banque d'ALGERIE (2003) : « Rapport 2002 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
12. Banque d'ALGERIE (2004) : « Rapport 2003 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
13. Banque d'ALGERIE (2005) : « Rapport 2004 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
14. Banque d'ALGERIE (2006) : « Rapport 2005 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
15. Banque d'ALGERIE (2007) : « Rapport 2006 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
16. Banque d'ALGERIE (2008) : « Rapport 2007 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
17. Banque d'ALGERIE (2009) : « Rapport 2008 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
18. Banque d'ALGERIE (2010) : « Rapport 2009 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
19. Banque d'ALGERIE (2011) : « Rapport 2010 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
20. Banque d'ALGERIE (2012) : « Rapport 2011 : évolution économique et monétaire en Algérie », Juillet
21. Banque de France (2010) : « De la crise financière à la crise économique », documents et débats N°3, Janvier
22. Barth James Al. (2002) : « Across-country analysis of the bank supervisory framework and bank performance", Economic and policy analysis working paper, September
23. Belhadia Abdellah & Fadel Abdelkader (2012): "Reveal financial stability hidden face oil-countries –Evidence from Algeria-", Second conference, "Finance, Bank and development: Issues and means of enchancing financial stability", Tunis graduate school of business
24. Boutouizera Asma Amina et Khenniche Yasmin (2010) : « Crise financière actuelle : une tentative d'explication post-Keynésienne », colloque : « la crise : trois ans après quels enseignement ? », Université Blaise Pascal IUFM Auvergne, 9 Février

25. Blaschke Winfrid and other (2001): "Stress testing of financial systems: an overview of issue, methodologies and FSAP experience", IMF working paper, June
26. Bordes Christian: "Banque et risqué systémique"
27. Borio Claudio (2010) : « Implementing a macroprudential framework : belending boldness and realism », a keynote address for the BIS-HKMA research conference on "Financial stability: towards a macroprudential approach", Hong Kong SAR, 05/06 July
28. Borio Claudio (2009): "L'approche macroprudentielle appliqué à la régulation et à la surveillance financiers", Banque de France, Revue de la stabilité financière, N°13, "Quel avenir pour la régulation financière?", Septembre
29. Borio Claudio & Drehman Mathias (2009) : « Towards an operational framework for financial stability : « Fuzzy », measurement and its consequences », central bank of Chile, Working paper, N°544, December
30. Bounghar Mohamed et autres (2009): "La stabilité financière, une mission pour la banque central?", les Cahiers du CREAD, N°87
31. Boyer Robert, Dehove Mario et Plihon Dominique (2004) : « Les crises financières : analyse et propositions », conseil d'analyse économique
32. BRI : « Politique macroprudentielle et procyclicité », Rapport annuel, N°80
33. BRI (2011) : « Bale 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et système bancaire », Juin
34. BRI (2011) : « Banques d'importance systémique mondiale : méthodologie d'évaluation et exigence de capacité additionnelle d'absorbation des pertes –texte des règles- », Novembre
35. BRI (2010) : « Repense du comité de Bale à la crise financière : Rapport au groupe des vingt », Octobre
36. BRI (2004) : « Basel 1 », revised framework
37. Cartapanis André (2009) : « Sous l'égide du G20 : vers une nouvelle architecture de la finance mondiale ? » , Revue de l'OECE 110, Juillet
38. Cartapanis A & P. Gilles (2002) : « Prévention et gestion des crises financières internationales : une analyse rétrospectives de H. Thornton », colloque international : « Préteur en dernier ressort : expérience, analyses, controverses », Paris, 23/24 Septembre
39. Caruana Jain (2010) : « Bale 3 : vers un système financier plus sur », conférence bancaire internationale santander, Madrid, 15 Septembre

40. Catin Maurice (2010) : « Développement financier, institutions et croissance », Edition l'Hartmattan
41. Centre d'analyse stratégique (2011) : « Reforme financière de bale 3 : chemin parcouru et enjeux futurs », la note d'analyse –économie-finances, N°209, Janvier
42. Cezar Rafael (2012) : « Un nouvel indice du développement financier », Avril
43. Cheang & Choy (2010) : « Aggregate financial stability index for an early warning system », research and statistics department, Monetary of Macao
44. Chouiter Walid (2011): "Evolution du marché des assurances en Algérie et la réglementation le régissant", In: colloque international sur: "les sociétés d'assurances Takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique", Université Ferhat Abbas, 25/26 Avril
45. Commission de la dette publique de l'INTOSAI (2003) : « La gestion de la dette publique et la vulnérabilité financière : rôles possibles des ISC »
46. COSOB (2012) : « Rapport annuel 2011 »
47. Christl & Pribil (2006) : « Guidelines on Bank Wide Risk Management: internal capital adecquacy assessment process", Oesterreichische National Bank, working paper, Vienna, Fabruary
48. CNA (2012): "Bulletin des assurances", N°18, Premier trimestre
49. CNA (2011) : « Bulletin des assurances », N° 13, troisième trimestre
50. Couppey-Soubeyran Jezabel (2012) : « Quelques questions sur l'efficacité du nouveau dispositif de supervision des banques », Rencontres économiques de l'IGPDE, 3 Avril
51. Davis E. Philip : « Theories of financial instability and the role of incentive »
52. Dhafer Saidane (2012): « l'impact de la réglementation de Bale 3 sur les métiers des salariés des banques -1 ére partie : Bale 3 ; explication du dispositif-« , les études de l'observatoire, Septembre
53. De Bandt Olivier & Hartmann Philip (2000) : « Systemic risk : A survey », working paper, N°35, European Central Bank
54. De Bandt Olivier & Oung Vichett (2004): "Bilan des stress tests menés sur le système bancaire français », Banque de France, Revue de la stabilité Financière, N°05
55. Dehbi Rima (2012) : « La théorie des réseaux : quelle réponse apportée à la gestion du risque systémique ? », la deuxième conférence internationale « finance, Banque et Développement –

Enjeux et moyen de renforcement de la stabilité financière-« , l'école supérieure de commerce de Tunis, 11/12 Avril

56. Dehove Morio (2003) : « Crises financières : deux ou trois choses que nous savons d'elles – que nous apprend l'approche statistique des crises financières-« , document de travail, conseil d'analyse économique, république Française, Avril
57. DG Trésor (2010) : « Régulation du Shadow banking system aux Etats-Unis : propositions du Dodd-Frank Act », Washington-Wall Street Watch, N°40, Ambassade de France aux Etats-Unis, October
58. Dib Said (2009) : « Les tests de résistance des banques sont-ils fiables ? », El Watan économie, 04/10 Mai
59. Drine Imed & Nabi Mahmoud Sami (2007) : « Gestion de la dette extérieure et efficience productive des pays en développement », IHES Sousse
60. Elasri Karim & Huchet Nicolas : « Risque de liquidité bancaire et risque de crise : nouveaux enjeux, nouvelles règles ? »
61. Ewerhat Christian & Valla Natacha (2008) : « Liquidité des marchés financiers et préteur en dernier ressort », Revue de la Stabilité Financière –Numéro spécial liquidité – N°11, Février, Banque de France
62. F. Allen & D. Gale (2000) : « Fiancial contagion », Journal of Political Economy, 108, PP.01-33
63. F. Allen & Delong (2003): "Issues in the credit risk modeling", working papers, Fabruary
64. F. Allen &Wood (2006): "Defining and achieving financial stability", Journal of Financial Stability, June
65. FMI (2006): "Indicateurs de solidité financière", guide d'établissement
66. FMI (2009) : « Algérie : consultation de 2008 au titre de l'article IV », Rapport N°06/93
67. FMI (2006) : « Algérie : consultation de 2005 au titre de l'article IV », Rapport N°09/108
68. FMI (2011) : « Algérie : consultation de 2010 au titre de l'article IV », Rapport N°11/39
69. FMI (2012) : « Algérie : consultation de 2011 au titre de l'article IV », Rapport N°12/20
70. FSB/IMF/BRI (2011) : « Macroprudential policy tools and framworks », Update to G20 Finance minesters and central bank governors, 14 February
71. Gersl and Harmanek: "Financial stability indicators: advantages and disadvantages of their use in the assessment of financial system stability", CNB

72. Geoffroy Dolphin &Kasongo Mélissa (2010-2011): "Le rôle de préteur en dernier ressort", Economics school of Louvain
73. Goodhart Charles (2000) : « The organization structure of banking supervision », FSI, Occasional papers, N°01, November 25
74. Gunther Cappelle-Blancard (2011): "Bulles spéculative et finance comportementale"
75. Hache Fédéric (2012) : « Bale 3 en 5 questions : des clefs pour comprendre la réforme », Finance Watch, Mai
76. Halep Maria & Dragan Gabriela (2011) : « L'impact de l'application des réformes de Bale 3 sur l'industrie bancaire Roumaine », CES Working Papers
77. Hammoud Gill (2007) : « Définitions et caractéristiques de la stabilité financière pour les pays en développement », In : Revue Economique et Monétaire, N°01
78. Hilbes Paul et Matthew T.Jones (2004) : « Et si … ? », Financement & développement, Décembre
79. Huyghe Sébastien (2009) : « les défaillances de la régulation bancaire et financière »
80. IMF/BIS/FSB (2009) : « Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments : initial considerations », Rapport to the G-20 Finance ministers ans central bank Governors, October
81. Inserm (2010): "Analyse critique du développement d'indicateurs composites: le cas de l'infarctus du myocarde à la sortie de l'établissement de santé", Haute autorité de santé, République Française
82. International monetary fund and the world bank (2005) : « Financial sector assessment : a handbook », Washington DC :USA
83. International monetary fund (2010): "Word economic outlook database, October
84. J. Schinasi Garry (2005): "Preserving financial stability", the economic Issues Series, N°36, IMF
85. J.Schinasi Garry (2004): "Defining financial stability", IMF Working paper, WP/04/187
86. KPMG (2012): "Guide des banques et des établissements financiers en Algérie"
87. KPMG (2011) : « Bale III : les impacts à anticiper », mars
88. KPMG (2011) : « La maitrise du risque systémique »
89. Krichene Hazem (2009/2010) : « L'application de la théorie des réseaux pour l'étude du risque systémique », école polytechnique de Tunisie et MAS-Ecole central de Paris

90. L.Kaminsky Graciela & M.Reinhart Carmen (1999) : « The twin crises : the causes of banking and balance-of-payments problems », The American Economic Review, June
91. Laksaci Mohamed (2010): "Gestion des ressources et stabilité financière en Algérie"
92. Landau Jean-Pierre (2009) : « La procyclicité : ce qu'elle signifie et comment la limiter », remarques prononcées lors de la conférence sur : « la procyclicité et le rôle de la régulation financière », Banque d'Espagne, 04 Mai
93. Le cercle des épargnants (2012) : « Base de données-monde », Aout
94. Lepetit Jean-François (2010) : « Rapport sur le risque systémique », Avril
95. Marini (1993)
96. Nardo Michela(2012) : « The framework », 10 th JRC annual Seminar on Composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October
97. Nardo Michela(2012) : « weighting approaches (statistical, part II) », 10 th JRC annual Seminar on Composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October
98. Nardo Michela and al. (2005): " Tools for composite indicators building", European commission, Joint research center
99. Nemouchi Farouk (2009): "Chocs pétroliers et déséquilibres monétaires en Algérie », Revue Sciences Humaines, N°31, Vol B, Economie, pp.05-16
100. Nguenang K. Christian, Kamgna S.Yves et Tinang N.Jules (2009): "Une approche macroprudentielle du risqué systémique en Zone CEMAC"
101. Nilles Billel (2011) : « l'évolution du secteur algérien des assurances », In : colloque international sur : « les sociétés d'assurances takaful et les sociétés traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique », Université Ferhat Abbas, 25/26 Avril
102. Nguenang k. et autres : « une approche macro prudentielle du risque systémique en zone CEMAC »
103. OECD (2008) : « Handbook on constructing indicators, methodology and user guide »
104. P.Clement (2010): "the term 'macroprudential': origins and evolution", Rapport trimestriel BRI, mars
105. Papa Seck (2008): "Construction des indices composites", BRDH/BRA Atelier technique régional sur la mesure du développement humain, Dakar, Septembre

106. Quaden Guy (2007) : « Les banques centrales et la stabilité financière », séance d'ouverture de la conférence de l'international coopérative and mutual insurance federation, Bruxelles, 26 Septembre

107. R.Ficher Peter (2008) : « Qu'est-il advenu de la dispersion du risque ? », revue de la stabilit é financiere, numéro spécial liquidité, N°11, Février

108. R.Kpodar Kangni (2003) : « Le développement financier et la croissance : l'Afrique Subsaharienne est-elle marginalisé ? », Septembre

109. R.Lagunoff et S.Schreft (2001) : « A model of financial fragility », journal of economic theory

110. Rajhi Taoufi & Hatem Salah: "Recherche de l'efficience et pouvoir de marché des banques en algérie: investigation empirique sur la période 2000-07 »

111. Raymond Hélène (2000) : « A la recherche d'un indicateur de fragilité financière : l'application de tests de bulle spéculative aux marchés boursiers européens », université de Metz et TEAM

112. Rubiez Christiane (2010) : « la réforme de Bale 3 »

113. Saisana Michaela (2012) : « Weinghting approaches (participatory approches, part I) », 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October

114. Saisana Michaela (2012) : « Composite indicators: aggregation rules, (part II) », 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October

115. Saisana Michaela (2012) : « Statistical coherence & robustness », 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October

116. Saisana Michaela & Taranta Stefano (2002): "State of the art, report on current methodologies and practices for composite indicator development", European commission, joint research center

117. Salteli Andrea (2012): "Building composite indicators, an introduction", 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October

118. Sapir Jacques (2001): "La crise financière russe comme révélateur des carences de la transition libérale », Diogéne 2001/2, N°194

119. Schwarcz Steven L. (2008) : « Systemic Risk », The Georgetown Law Journal, Vol.97/193

120. Sorge Marco (2004): "Stress testing financial systems: an overview of current methodologies", BIS working paper, N°165, December

121. T.Clair Robert & Tucker Paula (1993): "Six causes of the credit crunch", federal reserve bank of Dallas, Economic Review, third quarter

122. Tarantola Stefano (2012): "Normalization of indicators", 10 th JRC Annual Seminar on composite indicators, Ispra, Italy, 11/12 October

123. Tobias Adrian &Shon Hyun Song (2008): "Liquidité et contagion financière", Revue de la stabilité financiére, Numéro special liquidité, N°11, Banque de France, Février

124. Toni Gravelle (2009) : « Approche macroprudentielle à la réglementation du système financier », Journée portes ouvertes à la banque du Canada, 30 Novembre

125. Toure Oumar (2004) : « Prévenir les crises financières et assurer la stabilité financière au niveau mondial : analyse de la nécessité de l'action collective », Communication pour les journées de recherche « crises financières internationales GDR- économie monétaire et financiere et séminaire jeunes chercheurs : modélisation des crises financières axe finance international laboratoire d'Economie d'Orléans, 06/07 Mai

126. Tutin Christian : « L'analyse économique de l'instabilité financière a partir de H.Minsky »

127. Vasisht A.K. (2012) : « LOGIT and PROBIT analysis », I.A.S.R.I, library avenue, new delhi

128. Verlis c.Morric (2010): "Measuring and forecasting financial stability: the composition of an aggregate financial stability index for Jamaica", Bank of Jamaica

129. W.Diamond Douglas & H.Dybvig Philip (1983): "Bank runs, deposit insurance, and liquidity", Journal of political economy, vol 91, N°03, June

130. W.Ferguson Roger and al. (2007): "International Financial Stability", Geneva report on the world Economy 9, ICBM international center for monetary and banking studies

131. X.Freixas, B. Parigi et J.C.Rochet (2000): "systemic risk, interbank relations and liquidity provision by the central bank", Journal of money credit and banking, 32(3/2)

132. Yves Ammann & Werner Aeberhardt: "la stabilité macroéconomique: une condition préalable à la croissance?"

IV. Sites internet

http://www.algerieclearing.dz

http://www.sgbv.dz

http://www.cna.dz

http://www.financesmediterranee.com

http://www.uar.dz

http://www.bank-of-algeria.dz

http://donnees.banquemondiale.org

http://srh-dz.org

http://www.sofinance.dz

http://www.arableasing-dz.com

http://www.mlaleasing.com

http://dz.cetelem.com

http://www.cnma.dz

http://www.snl.dz

http://www.fnibad.org

الملاحق

ملحق رقم (01): البيانات المستعملة لبناء المؤشر التجميعي للفترة (2003-3011)

المتغيرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المصدر
مؤشر التطور المالي										
(%)القروض الموجهة للاقتصاد\الناتج الداخلي الخام	26.90	25.10	23.70	22.50	23.50	23.60	30.80	27.10	25.90	BA
(%)القروض الموجهة للقطاع الخاص\ الناتج الداخلي الخام	11.45	11.02	11.73	12.41	12.98	12.74	15.95	14.99	13.79	BA
المضاعف النقدي	2.90	3.20	3.60	3.70	3.50	3.60	3.20	3.20	3.20	BA
مؤشر الاستقرار الاقتصادي										
•معدل نمو الناتج الداخلي الخام	15.00	16.40	22.70	12.60	10.00	18.40	-9.50	20.10	19.4	BA
(%)معدل التضخم	2.60	3.50	1.60	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	BA
معدل البطالة	26.00	17.70	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20	10.00	10.00	BA
حجم عائدات المحروقات	1350	1570,7	2352,7	2799	2796,8	4088,6	2412,7	2905	3979,7	BA
الديون الخارجية	23.35	21.82	17.19	5.61	5.79	5.92	5.68	5.68	4.40	BA
(%)الدين الداخلي\ الناتج الداخلي الخام	19.30	16.30	13.80	21.70	11.80	6.60	8.10	9.20	8.40	BA
M2/PIB (%)	65.50	61.00	55.20	57.90	64.00	62.70	71.50	68.70	69.0	BA
مؤشر السلامة المالية										
(%) نسبة الملاءة	10.10	10.40	12.30	15.20	12.90	16.54	22.11	23.31	20.9	FMI & BA
(%) القروض المتعثرة\ إجمالي القروض	37.10	37.40	19.20	17.50	22.10	15.70	14.50	14.90	11.2	FMI & BA
ROE (%)	6.40	6.20	8.00	18.80	24.60	25.20	25.70	20.70	20.7	FMI & BA
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي										
معدل نمو الناتج الداخلي العالمي	2.67	3.96	3.46	3.97	3.92	1.59	-2.05	3.74	2.84	FMI
معدل التضخم العالمي	3.72	3.58	3.77	3.70	4.01	5.98	2.45	3.67	4.84	FMI

المصدر: من إنجاز الطالبة

• Variation annuelle en pourcentage

ملحق رقم (02): تعيير البيانات -الطريقة التجريبية-

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	المتغير
0,40963855	0,55421687	1	0,13253012	0,12048193	0	0,14457831	0,31325301	0,53012048	idf1
0,56186613	0,80527383	1	0,34888438	0,39756592	0,28194726	0,14401623	0	0,0872211	IDF2
0,375	0,375	0,375	0,875	0,75	1	0,875	0,375	0	IDF3
0,81756245	1	0,90915973	0,48750946	0,21196064	0,38607116	0,1665405	0,02271007	0	ISF1
1	0,85877863	0,8740458	0,82824427	0,58396947	0,75954198	0,69465649	0	0,01145038	ISF2
0,74358974	0,74358974	1	0,97435897	0,94358974	0,64615385	0,09230769	0	0,01025641	ISF3
0,89751553	0,91925466	0	0,86645963	0,60559006	0,6863354	1	0,80434783	0,76086957	IMACRO1
0,29468599	0,44202899	0	0,21256039	0,49758454	0,82850242	1	0,5410628	0,75845411	IMACRO2
1	1	0,9875	0,91875	0,8875	0,85625	0,66875	0,51875	0	IMACRO3
0,960223517	0,56780837	0,38804499	1	0,52829913	0,52910246	0,36613598	0,08058862	0	IMACRO4
1	0,93245383	0,93245383	0,91978892	0,92664908	0,93614776	0,32506596	0,08073879	0	IMACRO5
0,8807947	0,82781457	0,90066225	1	0,65562914	0	1,09722222	0,35761589	0,1589404	IMACRO6
0,84662577	0,82822086	1	0,4601227	0,5398773	0,16564417	0	0,35582822	0,63190184	IMACRO7
0,81229236	0,96179402	0	0,60465116	0,99169435	1	0,91528239	0,99833887	0,78405316	ICEM1
0,32294618	0,65439093	1	0	0,55807365	0,64589235	0,62606232	0,67988669	0,64022663	ICEM2

المصدر: من إنجاز اطالبة

الملحق رقم (03):نتائج تحليل الصلاحية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	9	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	9	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,763	,713	15

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
IDF1	,3561	,30941	9
IDF2	,4030	,33359	9
IDF3	,5556	,33137	9
ISF1	,4446	,38337	9
ISF2	,6234	,36917	9
ISF3	,5726	,42136	9
IMACRO1	,7267	,29834	9
IMACRO2	,5083	,31700	9
IMACRO3	,7597	,32822	9
IMACRO4	,4911	,33980	9
IMACRO5	,6726	,41243	9
IMACRO6	,5894	,35398	9
IMACRO7	,6337	,38930	9
ICEM1	,7853	,32253	9
ICEM2	,5989	,28707	9

الملحق رقم (03):نتائج تحليل الصلاحية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (تابع)

Inter-Item Correlation Matrix

	IDF1	IDF2	IDF3	ISF1	ISF2	ISF3	IMACRO1	IMACRO2	IMACRO3	IMACRO4	IMACRO5	IMACRO6	IMACRO7	ICEM1	ICEM2
IDF1	1,000	,661	-,724	,521	,053	,137	-,629	-,585	,005	-,242	,009	,359	,808	-,740	,447
IDF2	,661	1,000	-,131	,927	,713	,757	-,558	-,717	,697	,402	,732	,660	,766	-,616	,249
IDF3	-,724	-,131	1,000	-,073	,447	,319	,156	,238	,491	,459	,423	-,011	-,655	,218	-,248
ISF1	,521	,927	-,073	1,000	,806	,703	-,278	-,662	,760	,582	,766	,672	,686	-,455	-,029
ISF2	,053	,713	,447	,806	1,000	,768	-,107	-,404	,880	,821	,888	,620	,258	-,298	-,223
ISF3	,137	,757	,319	,703	,768	1,000	-,433	-,711	,820	,735	,941	,651	,497	-,427	-,107
IMACRO1	-,629	-,558	,156	-,278	-,107	-,433	1,000	,545	-,185	,188	-,258	-,128	-,485	,783	-,621
IMACRO2	-,585	-,717	,238	-,662	-,404	-,711	,545	1,000	-,532	-,452	-,544	-,774	-,793	,700	,093
IMACRO3	,005	,697	,491	,760	,880	,820	-,185	-,532	1,000	,763	,907	,650	,257	-,205	-,103
IMACRO4	-,242	,402	,459	,582	,821	,735	,188	-,452	,763	1,000	,811	,651	,180	-,082	-,664
IMACRO5	,009	,732	,423	,766	,888	,941	-,258	-,544	,907	,811	1,000	,557	,378	-,240	-,144
IMACRO6	,359	,660	-,011	,672	,620	,651	-,128	-,774	,650	,651	,557	1,000	,566	-,481	-,295
IMACRO7	,808	,766	-,655	,686	,258	,497	-,485	-,793	,257	,180	,378	,566	1,000	-,562	,159
ICEM1	-,740	-,616	,218	-,455	-,298	-,427	,783	,700	-,205	-,082	-,240	-,481	-,562	1,000	-,173
ICEM2	,447	,249	-,248	-,029	-,223	-,107	-,621	,093	-,103	-,664	-,144	-,295	,159	-,173	1,000

الملحق رقم (03):نتائج تحليل الصلاحية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (تابع)

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Squared Multiple Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
IDF1	8,3650	6,160	,056	.	,775
IDF2	8,3181	5,045	,791	.	,711
IDF3	8,1655	5,995	,146	.	,769
ISF1	8,2765	4,769	,852	.	,698
ISF2	8,0977	4,752	,904	.	,694
ISF3	8,1484	4,680	,814	.	,698
IMACRO1	7,9944	6,699	-,289	.	,798
IMACRO2	8,2128	7,360	-,650	.	,825
IMACRO3	7,9614	4,920	,903	.	,701
IMACRO4	8,2300	5,120	,720	.	,718
IMACRO5	8,0485	4,560	,915	.	,686
IMACRO6	8,1317	5,190	,636	.	,725
IMACRO7	8,0874	5,547	,351	.	,752
ICEM1	7,9357	6,886	-,383	.	,808
ICEM2	8,1222	6,588	-,223	.	,792

الملحق رقم (04): نتائج برنامج SPSS 17 لتحديد عوامل نموذج الانحدار اللوجيستي (تابع)

Variables not in the Equation

			Score	df	Sig.
Step 0	Variables	pp	5,424	1	,020
	Overall Statistics		5,424	1	,020

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	11,457	1	,001
	Block	11,457	1	,001
	Model	11,457	1	,001

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	,000[a]	,720	1,000

a. Estimation terminated at iteration number 20 because maximum iterations has been reached. Final solution cannot be found.

Classification Table[a]

Observed			Predicted		
			IASS		
			,00	1,00	Percentage Correct
Step 1	IASS	,00	3	0	100,0
		1,00	0	6	100,0
	Overall Percentage				100,0

a. The cut value is ,500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	pp	4,426	846,196	,000	1	,996	83,599
	Constant	-258,791	49916,351	,000	1	,996	,000

a. Variable(s) entered on step 1: pp.

الملحق رقم (04): نتائج برنامج SPSS 17 لتحديد عوامل نموذج الانحدار اللوجيستي

Case Processing Summary

Unweighted Cases[a]		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	9	100,0
	Missing Cases	0	,0
	Total	9	100,0
Unselected Cases		0	,0
Total		9	100,0

a. If weight is in effect, see classification table for the total number of cases.

Dependent Variable Encoding

Original Value	Internal Value
,00	0
1,00	1

Classification Table[a,b]

Observed			Predicted		
			IASS		
			,00	1,00	Percentage Correct
Step 0	IASS	,00	0	3	,0
		1,00	0	6	100,0
	Overall Percentage				66,7

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is ,500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0	Constant	,693	,707	,961	1	,327	2,000

الملحق رقم (04): نتائج برنامج SPSS 17 لتحديد عوامل نموذج الانحدار اللوجيستي (تابع)

Variables not in the Equation

		Score	df	Sig.
Step 0	Variables pp	5,424	1	,020
	Overall Statistics	5,424	1	,020

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	11,457	1	,001
	Block	11,457	1	,001
	Model	11,457	1	,001

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	,000[a]	,720	1,000

a. Estimation terminated at iteration number 20 because maximum iterations has been reached. Final solution cannot be found.

Classification Table[a]

Observed		Predicted		
		IASS		
		,00	1,00	Percentage Correct
Step 1	IASS ,00	3	0	100,0
	1,00	0	6	100,0
	Overall Percentage			100,0

a. The cut value is ,500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	pp	4,426	846,196	,000	1	,996	83,599
	Constant	-258,791	49916,351	,000	1	,996	,000

a. Variable(s) entered on step 1: pp.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء
شكر وتقدير
المقدمة العامة.....أ-ذ
فصل 1: الاستقرار المالي النظامي.....14
تمهيد.....15
I. الإطار النظري والفكري للاستقرار المالي.....16
1. تعريف الاستقرار المالي.....16
1.1. الميزات مرغوبة الوجود في تعريف الاستقرار المالي.....16
2.1.مبادئ تعريف الاستقرار المالي.....17
3.1. الاستقرار المالي/عدم الاستقرار المالي: التفسير النظري.....18
4.1. أهمية الاستقرار المالي.....21
2. أسباب عدم الاستقرار المالي.....22
1.2. محددات الاستقرار المالي.....22
2.2. مصادر عدم الاستقرار.....23
3.2. نظرية الهشاشة المالية.....26
3. رهانات الاستقرار المالي.....28
1.3. الاستقرار المالي سلعة عامة.....29
2.3. الاستقرار لا يعن الجمود.....29
3.3. الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.....29
4.3. الاستقرار المالي والخطر النظامي.....30
II. الخطر النظامي: المفهوم الجديد للمخاطرة المالية.....30
1. ماهية الخطر النظامي.....30
1.1. المخاطر المالية.....31
2.1.مفهوم الخطر النظامي.....36
2. النماذج النظرية للخطر النظامي.....41
1.2. الخطر النظامي في النظام البنكي.....42
2.2. الخطر النظامي في أسواق رأس المال.....43
3.2. الخطر النظامي من خلال نظم الدفع والتسويات.....44
III. الأزمات المالية النظامية: أزمة الرهن العقاري 2008م.....45

1. أسباب حدوث أزمة الرهن العقاري.....46
1.1. زيادة في السيولة واختلال هيكلي أدى الى تنامي الفقاعة.....46
2.1.اختفاء الخطر.....50
3.1. فشل التنظيم المالي.....53
2. من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية عالمية.....56
1.2. تداعيات أزمة الرهن العقاري في الو.م.أ.....58
2.2. تداعيات أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد العالمي.....59
خلاصة الفصل.....62
فصل 2: تسيير الخطر النظامي مابين الأساليب التقليدية والتوجهات الحديثة.....63
تمهيد.....64

I. الأساليب التقليدية لتسيير الخطر النظامي.....65
1. المراقبة القبلية (الرقابة المصرفية).....65
1.1. الاطار العام للرقابة المصرفية.....65
1.2. لجنة بازل للأنظمة البنكية والممارسات الرقابية.....74
2. المعالجة البعدية.....85
1.2. نظام التأمين على الودائع.....86
2.2.دور المقرض الأخير.....90
3.2. ضخ الأموال العمومية.....92

II. ضرورة التوجه نحو رقابة احترازية كلية لتسيير الخطر النظامي.....92
1. ثغرات الأساليب التقليدية.....92
2. ماهية المقاربة الاحترازية الكلية.....98
1.2. تعريف الرقابة الاحترازية الكلية.....98
2.2. خصائص الرقابة الاحترازية الكلية.....98
3.2. مناهج ووسائل المقاربة الاحترازية الكلية.....99
4.2. مستلزمات المقاربة الاحترازية الكلية.....100

III. الاجابة الدولية: بازل 3 والمتطلبات الحديثة لتسيير الخطر النظامي.....103
1. إتفاقية بازل 3: أهم القرارات.....104

1.1. معالم اتفاقية بازل 3.....104
2.1. أهم الإجراءات.....105
2. مدى توافق مقررات اتفاقية بازل 3 وتسيير الخطر النظامي.....107
1.2. التعرضات المشتركة بين المؤسسات المالية.....107
2.2. المؤسسات ذات الأهمية النظامية.....108

خاتمة.....113

فصل 3: طرق قياس الخطر النظامي.....114
تمهيد.....115
I. القياس عن طريق المؤشرات.....117
1. مؤشرات الحيطة الكلية للسلامة المالية.....117
1.1. ماهية مؤشرات الحيطة الكلية.....117
2.1.أنواع مؤشرات السلامة المالية.....118
2. طريقة المؤشر التجميعي.....121
1.2. تعريف المؤشر التجميعي.....121
2.2.خطوات تكوين المؤشر التجميعي.....122
3.2. مزايا وعيوب المؤشرات التجميعية.....137
II. نظم الانذار المبكر واختبارات الاجهاد.....137
1. نظم الاندار المبكر.....138
1.1. طريقة الإشارات.....138
2.1.نماذج LOGIT و PROBIT 141
2. اختبارات الاجهاد المالي.....142
1.2. مفهوم إختبارات الإجهاد المالي.....143
2.2. إختبارات الإجهاد المالي النظامية.....146
3.2. مراحل تطبيق اختبارات الاجهاد المالي.....148
III. نظرية الشبكات.....151

1. عموميات حول نظرية الشبكات.....152
1.1. تعريف نظرية الشبكات.....152
2.1.تطور علم الشبكات واستعماله في قياس الهشاشة المالية.....152
2. تطبيق نظرية الشبكات في قياس الخطر النظامي.....154
1.2. المرحلة الأولى: نمذجة الشبكة المالية.....154
2.2. المرحلة الثانية: تحديدي الأطراف المقابلة.....155
3.2. المرحلة الثالثة: نمذجة آلية العدوى بين البنوك.....155
4.2. المرحلة الرابعة: قياس مؤشر الخطر النظامي.....156
خلاصة الفصل.....157
الفصل الرابع: الاستقرار المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال المؤشر التجميعي.....158
تمهيد.....159
I. تشخيص الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري.....160
1. الجهاز المصرفي الجزائري.....160
1.1. اهم مراحل تطور النظام البنكي الجزائري.....160
2.1. هيكل النظام البنكي الجزائري ومتعامليه.....165
3.1. العمق المصرفي.....173
1. سوق التأمينات في الجزائر.....175
1.2. مراحل تطور التامين في الجزائر.....175
2.2. هيكل قطاع التامين في الجزائر.....177
3.2. واقع التأمين في الجزائر.....179
2. سوق راس المال.....183
1.2. مراحل انشاء بورصة الجزائر.....184
2.3. الاطراف المتدخلة في بورصة الجزائر.....185
3.3. تحليل اداء بورصة الجزائر.....187
II. بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري.....191
1.المنهجية المتبعة.....191
1.1. الخطوة الأولى: التعرف على الأبعاد المختلفة التي تميز النظام المالي الجزائري192
2.1. الخطوة الثانية: تحديد متغيرات المؤشرات الجزئية.....194
3.1. الخطوة الثالثة: تعيير قيم البيانات.....198

4.1. الخطوة الرابعة: ترجيح المؤشرات وتجميع المؤشر.....198
2. النتائج و المناقشة.....198
2.2. تطور المؤشر التجميعي والمؤشرات الجزئية.....198
2.1. تفسير النتائج المحصل عليها.....199
3. تحليل الصلاحية.....209
4. أثر تذبذبات سعر البترول على مؤشر الاستقرار المالي النظامي الجزائري.....209
خلاصة فصل.....211
الخاتمة العامة.....213
المراجع.....218
الملاحق.....239
فهرس المحتويات.....247
الملخصات

الملخص:

إن الخطر النظامي عبارة عن خطر تدهور مفاجئ للاستقرار المالي بحيث أن أي انقطاع في تقديم الخدمات المالية يؤثر على جزء أو كل النظام المالي، وهذا ما يتسبب بوقوع الاقتصاد الحقيقي في خسائر كبيرة.

نحاول في هذه الدراسة بناء مؤشر تجميعي للاستقرار النظامي المالي الجزائري، باستعمال قاعدة بيانية للفترة الممتدة ما بين 2003-2011م، وذلك من خلال تجميع خمسة عشر متغير تندرج تحت اربع مؤشرات جزئية، بحيث استعملنا ثلاثة متغيرات لبناء مؤشر التطور المالي، ثلاثة متغيرات لبناء مؤشر السلامة المالية، سبعة متغيرات لبناء مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي و متغيرين اثنين لحساب مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي.

عكست نتائج المؤشر تطور الاستقرار المالي في النظام المالي في الجزائر. فقد استطاع التقاط فترات الإجهاد المالي التي عرفتها الجزائر. بين المؤشر التجميعي أيضا استقرار النظام المالي في الجزائر، منذ عام 2005م، وقد أظهر المؤشر ارتباط الاستقرار المالي النظامي الجزائري بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، الخطر النظامي، المقاربة الاحترازية الكلية، المؤشر التجميعي.

Resumé :

Le risque systémique est un risque de dégradation brutale de la stabilité financière, provoqué par une rupture dans le fonctionnement des services financiers et répercuté sur l'économie réelle.

Dans cette étude, nous avons essayé de construire un indice agrégé de stabilité systémique (IASS) pour le système financier algérien, en utilisant une base de données de la période (2003-2011). L'IASS est construit en agrégeant quinze variables répartis en quatre indices partiels, trois variables pour construire l'indice de développement financier, trois variables pour construire l'indice de solidité financière, sept variables pour développer l'indice de stabilité macroéconomique et deux variables pour calculer l'indice du climat économique mondial.

Les résultats de l'estimation de l'indice ne sont pas surprenants, nos résultats montrent que l'indice agrégé de stabilité systémique, développé dans notre étude reflète l'évolution de la stabilité financière dans le système financier algérien. Il capte ainsi les temps de stress dans l'histoire financière algérienne. L'indice agrégé montre aussi un renforcement de la stabilité du système financier en Algérie, à partir de 2005 et que cette stabilité systémique est significativement influencée par les fluctuations de prix de pétrole.

Mots clés : stabilité financière, risque systémique, l'approche macro prudentielle, l'indice agrégé.

Abstract :

Systemic risk is a risk of disruption to financial services that is caused by an impairment of all or part of the financial system and has the potential to have serious negative consequences for the real economy.

In this study we tried to develop an aggregate systemic stability index (ASSI) for Algerian financial system, using a temporal data over the period 2003 to 2011. The ASSI builds by aggregating fifteen (15) variables divided in four partial indexes; three (03) variables to construct financial development index, three (03) variables to build financial soundness index, seven variables to develop macroeconomic stability index and two (02) variables to calculate word economic index.

The results of the estimation of the index are not surprising; our results show that the aggregate index of systemic stability, developed in our study reflects the evolution of financial stability in the financial system in Algeria and it captures stress time in the financial history of Algeria. The aggregate index also shows a strengthening of the financial system in Algeria, from 2005 and that systemic stability is significantly influenced by fluctuations in oil prices.

Key-words : financial stability, systemic risk, macro-prudential approach, aggregate index.